



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 26 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

المطلوب:

حلول إسعافية!

«بعد سقوط السلطة البائدة، كان منسوب الرضى عن الأوضاع المستجدة أعلى من منسوب عدم الرضى والقلق من الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بعد عام من السقوط بدأ منسوب عدم الرضى عن الوضع الداخلي يتزايد، والخطر حين يصبح أعلى من منسوب الرضى عن سقوط السلطة السابقة... إن مستوى عدم الرضى في المجتمع عن الأوضاع المعيشية هو في ارتفاع مطرد، وإذا كان عدم الرضى هذا يعكس درجة معينة من الاستياء، فإن هذه الدرجة بلغت اليوم مستوى معيناً من النشاط في المجتمع». الكلام السابق جاء ضمن التقرير السياسي المقدم للجمعية الثانية «بعد المؤتمر» للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، في 11 نيسان 2026. ويمكن القول اليوم، بعد ثلاثة أشهر إن حالة عدم الرضى قد تصاعدت بشكل أكثر حدة، وباتت قاب قوسين أو أدنى من عتبة التحول إلى أفعال ملموسة، بالتوازي مع ضغوط خارجية متزايدة، ومع أوضاع إقليمية شديدة الخطورة والهشاشة.

بين المحددات الأكثر أساسية للوضع السوري اليوم، ما يلي:

أولاً: أوضاع اقتصادية اجتماعية شديدة السوء والصعوبة، ومستمرة بالانحدار إلى الأسوأ، محافظة على أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر، ودافعة إياهم نحو المزيد والمزيد من الفقر والتهيش.

ثانياً: يتعزز ذلك بالإجراءات الاقتصادية المتبعة، الليبرالية الجديدة في جوهرها، والمتماشية مع توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، في رفع الدعم وإنهاء ما تبقى من قطاع الدولة، وتحطيم ما تبقى من دور اجتماعي لجهاز الدولة، مع استمرار الفساد الكبير ومنظومة توزيع الثروة الجائرة.

ثالثاً: كما بات واضحاً، فإن انتظار «الإنقاذ» من الاستثمارات الأجنبية، وعلى رأسها الخليجية، هو وهم وقبض للريح.

رابعاً: الضغوط الأمريكية و«الإسرائيلية» لتوريث سورية في حرب أهلية في لبنان ترند إلى الداخل السوري وتشمل المنطقة، وتعيد إحياء الفواق الطائفية والقومية المدمرة، هي ضغوط مستمرة وستتصاعد، ولن تكون وحيدة الجانب، بل ستشمل المناحي العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة...

خامساً: الحالة الأمنية المتوترة، وضمان التفجيرات، هي انعكاس وتعبير عن هذه الضغوط، وهي البداية فحسب، ومرشحة لمزيد من التوسع عمودياً وأفقياً، خاصة مع وجود مستفيدين داخلها منها.

سادساً: بالتوازي مع هذه الأزمات المتراكبة والمتصاعدة، والتي تقترب من لحظة انفجار شاملة، ما تزال الحلول الحقيقية غائبة تماماً، وما تزال الحالة الانتظارية هي السائدة.

ما العمل؟

القراءة الموضوعية لمجمل المخاطر التي تواجهها البلاد، واستقراء التطور المتوقع لها، يسمح بالقول: إننا أمام أوقات قادمة شديدة الصعوبة والخطورة،

ونحتاج إلى حلول إسعافية عاجلة، على رأسها:

أولاً: التوجه نحو الشعب السوري، والاعتماد عليه وعلى توحده حقاً وفعالاً... والباب الأساسي لهذا التوجه هو حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، وعلى وجه السرعة، تكون أولى مهامها هي المؤتمر الوطني العام.

ثانياً: الاستفادة من الوضع الإقليمي والدولي الجديد، ومن التقاربات الإقليمية الجديدة، عبر تموضع صحيح يسمح لسورية بحماية وحدتها من المخاطر والتهديدات «الإسرائيلية»-الأمريكية.

ثالثاً: صياغة وتنفيذ نموذج اقتصادي جديد يعتمد على الموارد الداخلية بالدرجة الأولى، وعلى الزراعة والصناعة والقيم المطلقة في الاقتصاد، وليس على الأبهة والاستعراضات السياحية. والاستفادة من الاقتصادات الدولية الصاعدة وعلى رأسها الصين.

ليست لدى السوريين، بكل قواهم وأطرافهم، رفاهية الانتظار داخل الاستعصاء القائم؛ فهذا الاستعصاء يقترب بسرعة من انفجار مدمر، ويقدم في الوقت نفسه فرصة ذهبية لإنقاذ البلاد والنهوض بها، ولكنها فرصة محدودة زمنياً، وشروطها باتت واضحة وأولها الإرادة السياسية الوطنية الحقيقية لإنقاذ البلاد وأهلها!



[14]

خصخصة الأرباح وتعميم الفقر:

زين الكويتية وامتحان الاتصالات السورية

شؤون عربية ودولية



الولايات المتحدة و«إسرائيل»... بحث شاق عن المخارج!

17

شؤون محلية



هل اقترب السعر الرسمي من الحقيقة

08

ملف «سورية 2026»



دليقان: يخبروننا بين موت مؤكد وموت محتمل

06

شؤون عماليت



اقتصاد الظل يبتلع سوق العمل وحقوق العمال

02

عمال المياومة.. رجال في الظل

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

اقتصاد الظل يتلصق بسوق العمل وحقوق العمال

اقتصاد الظل ليس خياراً للعمال ولا مسؤوليتهم، بل هو وجه من وجوه النموذج الاقتصادي السائد. فالعامل لا يبحث عن عمل بلا عقد، ولا عن أجر بلا تأمينات اجتماعية، ولا عن وظيفة يمكن أن يفقدها في نهاية كل يوم. ما يبحث عنه هو الاستقرار، لأن الأمن الوظيفي ليس امتيازاً، بل أحد أهم أركان الأمن الاجتماعي.

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن أكثر من 60% من العمال في العالم يعملون في الاقتصاد غير المنظم، حيث تغيب الحماية القانونية والاجتماعية. أما في سورية، فقد اتسعت هذه الظاهرة بصورة لافتة خلال السنوات الأخيرة، مع تراجع النشاط الإنتاجي، وتقلص فرص العمل النظامية، وتراجع قدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب اليد العاملة. وهكذا وجد آلاف العمال أنفسهم خارج سوق العمل المنظم، لا لأنهم أرادوا ذلك، بل هربوا من البطالة.

وغالباً ما ينظر إلى اقتصاد الظل باعتباره مشكلة عمالية، بينما هو في الحقيقة مشكلة اقتصادية وطنية. فكل عامل يعمل خارج المظلة القانونية يعني حقوقاً عمالية مهدورة، وتأمينات اجتماعية غير محضلة، وإيرادات ضريبية مفقودة، ومنافسة غير متكافئة بين المنشآت. وكلما اتسعت هذه الدائرة، تراجعت قدرة الدولة على تنظيم سوق العمل، وازدادت هشاشة الاقتصاد المنتج.

وفي المقابل، لا يمكن إنكار أن بقاء هذا النمط من التشغيل يخدم مصالح جزء من أصحاب رؤوس الأموال، لأنه يتيح تخفيض كلفة العمل عبر التهرب من التأمينات الاجتماعية والالتزامات القانونية، ويمنح حرية أكبر في الاستغناء عن العمال أو الضغط على أجورهم. لذلك فإن اتساع اقتصاد الظل ليس مجرد نتيجة للأزمة، بل أصبح أيضاً أحد أدوات تعميمها وإعادة إنتاجها.

إن معالجة هذه الظاهرة لا تبدأ بملاحقة العمال، فهم أول ضحاياها، بل بإعادة الاعتبار للاقتصاد الإنتاجي الحقيقي، وإيجاد فرص عمل مستقرة، وإصلاح التشريعات الناظمة لسوق العمل، وتطبيقها على الجميع دون استثناء. فكل عامل ينتقل من اقتصاد الظل إلى الاقتصاد المنظم لا يستعيد حقه في عقد عمل وتأمين اجتماعي فحسب، بل يساهم أيضاً في توسيع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز موارد الدولة، وترسيخ المنافسة العادلة.

إن اقتصاد الظل لا يبتلع سوق العمل وحده، بل يبتلع معه جزءاً من الاقتصاد الوطني نفسه. لذلك فإن الحد من توسعه لا يكون بإجراءات جزئية، وإنما بتغيير النهج الاقتصادي الذي يدفع مزيداً من العمال إلى الهامش، بدلاً من أن يضعهم في قلب عملية الإنتاج. فحين يصبح الإنتاج الحقيقي، ومصلحة الطبقة العاملة، أساساً للسياسات الاقتصادية، يصبح اقتصاد الظل استثناء يتراجع، لا قاعدة تتوسع.



لم يعد مشهد تجمعات عمال المياومة في ساحات دمشق واطرافها استثناءً أو ظاهرة موسمية، بل أصبح جزءاً ثابتاً من المشهد اليومي للمدينة. عشرات العمال، بل مئات في بعض المواقع، بين مراهق وبالغ وشيخ، ينتظرون منذ ساعات الصباح الأولى وصول مهندس أو متعهد أو حتى أحد الأهالي ممن يحتاج إلى يد عاملة ليوم واحد، أو ربما لساعات قليلة. ينتظرون فرصة عمل قد تأتي وقد لا تأتي، فيما يبقى الأجر اليومي هو الفاصل بين القدرة على شراء الطعام وبين العودة خالي الوفاض.

■ إلياس زيتون

هذه الفئة ليست كتلة اجتماعية واحدة. فإلى جانب من امتحنوا هذا النوع من العمل منذ سنوات طويلة، انضم خلال العامين الأخيرين آلاف العمال الجدد: بعضهم قدم من وظائف حكومية بعد إنهاء عقودهم أو تسريحهم ولا يملكون مهنة أو حرفة يعملون بها، وآخرون عادوا من لبنان نتيجة الحرب الجارية وكانوا مستقرين هناك لمدة من الزمن ليست بقليلة، وغيرهم عاد من تركيا أو مصر، وآخرين غادروا أرياف المحافظات بحثاً عن أي فرصة عمل.

وفي ظل الانكماش الذي أصاب النشاط الإنتاجي والتجاري في معظم البلاد، والمضطرب مع ارتفاع كلف المعيشة المتسارع، بقيت دمشق، رغم أزمتها، الوجهة الأكثر احتمالاً للحصول على عمل، ولو كان مؤقتاً.

يعمل هؤلاء في كل ما يطلب منهم تقريباً؛ رفع الردم، والعتالة، ومساعدة ورشات البناء والديكور، وأعمال الكهرباء، والتمديدات الصحية، وجلي البلاط، وصيانة الحدائق والمزارع، ونقل الأثاث، وغيرها من الأعمال التي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر مما تحتاج إلى مهارة متخصصة. كما يعتمد عليهم المتعهدون والمهندسون لتأمين العمالة المساندة للمشروعات الصغيرة، بينما يلجأ إليهم الأهالي عند الحاجة إلى أعمال النقل والخدمات المختلفة.

تقشّف وإهمال من أجل العائلة

أما الأجور فتتراوح بين خمسين ألفاً ومئتي ألف ليرة يومياً، بحسب طبيعة العمل ومدته، ولساعات لا تقل غالباً عن

سبع ساعات. وهي أجور قد تبدو متفاوتة ظاهرياً، لكنها في جميع الأحوال تبقى عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة في ظل مستويات الأسعار الحالية، خصوصاً أن العامل لا يضمن عملاً يومياً، بل قد تمر أيام كاملة دون أن يجد فرصة واحدة.

ولا تقل ظروف السكن قسوة عن ظروف العمل. فالكثير منهم يقطنون في غرف جماعية ضمن الأحياء العشوائية أو القرى الفقيرة المحيطة بدمشق، حيث يتشارك عشرة عمال أو أكثر في غرفة أو غرفتين لتخفيض كلفة الإيجار. أما من يملك صلة اجتماعية أو قريباً ما في العاصمة أو ريفها فيعتبر نفسه أوفر حظاً، إذ يتجنب استئزاف جزء كبير من دخله المحدود في السكن.

ويعكس الواقع الصحي لهؤلاء صورة أكثر قسوة. سوء التغذية، والإجهاد الجسدي، وغياب أي تأمين صحي أو ضمان اجتماعي، جميعها تجعلهم من أكثر الفئات هشاشة. فهم يقتصدون في الطعام واللباس والعلاج إلى أقصى الحدود، لأن الأولوية بالنسبة لمعظمهم ليست تحسين ظروفهم الشخصية، بل ادخار ما أمكن من المال لإرساله إلى أسرهم في المحافظات أو حملهم معهم عند العودة. فغاية الكثيرين لا تتجاوز توفير مئة دولار أو مئتين بعد أشهر من العمل الشاق، علماً تسد جزءاً من احتياجات عائلاتهم.

العرض والطلب يزيد البؤس بؤساً

ومع تزايد أعداد الباحثين عن العمل، ازدادت المنافسة بينهم وانخفضت قدرتهم على التفاوض على أجورهم، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام أشكال مختلفة من الاستغلال. فلا عقود عمل،

ولا جهة تضمن الحقوق، ولا نقابات حاضرة لتنظيم هذا النمط من العمالة أو الدفاع عن أصحابها. كما اضطر جزء منهم، في الأيام التي لا يجد فيها عملاً، إلى البحث عن مصدر دخل آخر في جمع وفرز الخردة، باعتبارها الملاذ الأخير للحصول على بضعة آلاف من الليرات. ورغم غياب الإحصاءات، فإن بعض التقارير تشير إلى أن إصابات العمل أكثر ما تصيب هذا النوع من العمالة، لغياب أي أنواع من الصحة والسلامة المهنية.

إن اتساع ظاهرة عمال المياومة ليس مجرد انعكاس للفقر، بل هو مؤشر على التحولات التي أصابت سوق العمل السوري خلال السنوات الأخيرة. فجزء كبير من هؤلاء خرج من القطاع العام بعد توقف منشآت أو إنهاء عقود، وجزء آخر جاء من القطاع الخاص الذي فقدت أجوره قيمتها الفعلية، بينما دفعت الحروب والهجرة والركود الاقتصادي بالآلاف آخرين إلى سوق عمل غير منظم، يعيش بالكامل تقريباً في اقتصاد الظل.

إنها قوة عمل حقيقية، وهي وإن كانت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أنها تعمل خارج أي حماية قانونية أو اجتماعية، وتحمل كغيرها كلفة السياسات الاقتصادية الجارية، وإن كانت بنسبة أعلى وأشد. لذلك لم يعد تنظيم هذا القطاع، وإخضاعه لقواعد تضمن الحد الأدنى من الأجور والحماية الاجتماعية والتأمينات، قضية تخص العمال وحدهم، بل أصبحت جزءاً من أي سياسة جادة لإعادة تنظيم سوق العمل والحد من اتساع اقتصاد الظل الذي يبتلع يوماً بعد آخر مزيداً من اليد العاملة السورية.

نضال الطبقة العاملة: طريق طويل نحو العدالة الاجتماعية



التي يفرضها الذكاء الاصطناعي والأتمتة.

التنظيم ثم التنظيم...

ومن المهم أن يدرك العمال أن النضال الحقيقي لا يقوم على اليأس أو ردود الفعل المؤقتة، بل على التنظيم، والحوار، والتخطيط، والعمل المتواصل. فقد تمر سنوات دون تحقيق مكاسب كبيرة، لكن تراكم الجهود والخبرات يبني حركة عمالية أكثر قوة وقدرة على التأثير. ولهذا فإن النفس الطويل ليس مجرد فضيلة، بل هو شرط أساسي لأي نضال يسعى إلى إحداث تغيير مستدام.

الدفاع عن الأغلبية في المجتمع

إن الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة هو دفاع عن المجتمع بأسره، لأن العمال يشكلون القوة المنتجة التي تقوم عليها الزراعة والصناعة والخدمات وسائر قطاعات الاقتصاد. وكلما تحسنت ظروفهم، انعكس ذلك على أسرهم ومجتمعاتهم وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. ولهذا فإن العدالة الاجتماعية ليست مطلباً فئوياً، بل هي ركيزة للاستقرار والتقدم. وفي الختام، فإن طريق النضال العمالي قد يكون شاقاً وطويلاً، وقد تعترضه العقبات والانتكاسات، لكنه يظل الطريق الضروري لبناء مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً. فالحقوق التي تحققت بالأمس يجب الحفاظ عليها، والحقوق التي لم تتحقق بعد تستحق مواصلة العمل من أجلها. وما دام هناك عمال يؤمنون بقضيتهم، ويتمسكون بوحدتهم، ويواصلون نضالهم المشروع بالصبر والوعي والتنظيم، فإن الأمل في تحسين ظروف العمل والحياة سيبقى قائماً، وستظل مسيرة الطبقة العاملة قادرة على تحقيق المزيد من الإنجازات، مهما طال الطريق أو اشتدت الصعوبات.

الوعي لدى العمال أهم سلاح

النضال العمالي يتطلب قدراً كبيراً من الوعي، فالعامل الذي يعرف حقوقه وواجباته، ويدرك أحكام قانون العمل، ويشارك في الحياة النقابية، يكون أكثر قدرة على الدفاع عن نفسه وعن زملائه. أما الجهل بالحقوق فيجعل الكثير من الانتهاكات تمر دون اعتراض، ويضعف قدرة العمال على تحسين أوضاعهم. لذلك فإن نشر الثقافة القانونية والنقابية بين العمال يشكل جزءاً أساسياً من أي مشروع يهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية.

لا تعارض بين مصلحة العمال ومصلحة الاقتصاد الوطني

ولا بد من الإقرار بأن تحقيق مصالح العمال لا يتعارض مع الاقتصاد الوطني. كما أنه ليس بالضرورة أن يتعارض دائماً مع مصالح أصحاب العمل رغم وجود تناقض طبعي موضوعي بينهما بشكل عام. فعندما يحصل العامل على أجر عادل، ويتمتع بالأمان الوظيفي، ويعمل في بيئة صحية ومحترمة، فإنه يصبح أكثر إنتاجية والتزاماً، وينعكس ذلك إيجاباً على جودة الإنتاج واستقرار المنشآت وقدرتها على المنافسة. ومن هنا فإن الاستثمار في الإنسان العامل ليس عبئاً اقتصادياً، بل هو استثمار في التنمية والاستقرار.

ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه الطبقة العاملة تتجدد باستمرار. فالتطور التكنولوجي، والتحول الاقتصادي، وانتشار أنماط العمل الجديدة، والأزمات المالية، كلها تفرض واقعاً جديداً يتطلب من الحركة العمالية تطوير أدواتها وأساليبها. فلم يعد النضال مقتصرًا على القضايا التقليدية، بل أصبح يشمل حماية العمال في الاقتصاد الرقمي، وضمان حقوق العاملين بعمود مؤقتة، ومواكبة التحولات

لم تكن الحقوق التي يتمتع بها العمال اليوم في مختلف أنحاء العالم هبةً من أحد، ولا منحةً قدمتها الحكومات أو أصحاب العمل بإرادتهم الحرة، بل كانت ثمرة عقود طويلة من النضال والتضحيات والإضرابات والتنظيم النقابي والعمل الجماعي. فالطبقة العاملة، التي لا تملك سوى قوة عملها لتأمين لقمة عيشها، وجدت نفسها عبر التاريخ في مواجهة تحديات كبيرة فرضتها ظروف العمل القاسية، وساعات العمل الطويلة، والأجور المتدنية، وغياب الضمانات الاجتماعية. ومن هنا نشأ نضالها بوصفه ضرورة للدفاع عن الكرامة الإنسانية وتحسين شروط الحياة والعمل.

يؤكد أن الحقوق تنتزع بالنضال المشروع والتنظيم، ولا يحافظ عليها إلا باليقظة المستمرة.

■ ميلاد شوقي

طريق وعمر وصعب

هذا النضال لم يكن يوماً طريقاً سهلاً أو سريعاً، إنه طريق طويل يحتاج إلى النفس الطويل، والصبر، والإصرار، وإدراك أن التغيير الحقيقي لا يتحقق بين ليلة وضحاها. فالمطالب العمالية غالباً ما تواجه مقاومة من القوى المستفيدة من الواقع القائم، كما أن الظروف الاقتصادية والسياسية قد تؤدي إلى تأخير تحقيق العديد من المطالب المشروعة. لذلك فإن النجاح في العمل النقابي والدفاع عن حقوق العمال يتطلب رؤية بعيدة المدى، وإيماناً راسخاً بأن كل خطوة صغيرة إلى الأمام تمهد لخطوات أكبر في المستقبل.

الحقوق انتزعت تاريخياً

لقد أثبت التاريخ أن كثيراً من الحقوق الأساسية التي أصبحت اليوم جزءاً طبيعياً من قوانين العمل كانت في الماضي مطالب اعتبرتها مستحيلة. فحق تحديد ساعات العمل، والإجازات السنوية، والتعويض عن إصابات العمل، والضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور، والحماية من الفصل التعسفي، جميعها جاءت نتيجة نضالات طويلة دفعت خلالها الطبقة العاملة ثمناً باهظاً من التضحيات. وهذا

نضال الطبقة العاملة طريق طويل وشاق لكن الحقوق التاريخية انتزعت بالتضحيات والوعي والوحدة النقابية يصنعان التغيير المستدام والعدالة تعم الجميع

النضال العمالي لا يقتصر على المطالبة بزيادة الأجور، رغم أهمية ذلك في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، بل يشمل أيضاً المطالبة ببيئة عمل آمنة، واحترام الكرامة الإنسانية داخل مواقع العمل، وتكافؤ الفرص، والتدريب والتأهيل، والضمانات الصحية والاجتماعية، والحوار بين العمال وأصحاب العمل. فالعامل لا يبحث فقط عن دخل يكفي، بل عن حياة مستقرة تضمن له ولأسرته مستقبلاً أكثر أمناً وعدالة.

ويحتاج هذا النضال إلى وحدة الصف العمالي، لأن العامل الفرد قد يعجز عن الدفاع عن حقوقه بمفرده، بينما يمنح العمل الجماعي والنقابي العمال قوة أكبر في الحوار والتفاوض. ولذلك لعبت النقابات العمالية دوراً مهماً في تنظيم المطالب والدفاع عنها بالوسائل القانونية والسلمية، والمساهمة في تحقيق التوازن في علاقات العمل. وكلما كانت النقابات مستقلة وقادرة على تمثيل قواعدها بفاعلية، ازدادت قدرتها على تحقيق مكاسب حقيقية للعمال.

دليقان: يخبروننا بين موت مؤكد وموت محتمل...



استضاف برنامج «وسط البلد» على قناة سوريا، والذي يقدمه د. زيدون الزعبي، يوم الأربعاء الماضي، 1 تموز 2026، مهندس دليقان، عضو رئاسة حزب الإرادة الشعبية، لنقاش الحديث عن دعوات ترامب لدخول عسكري سوري في لبنان، وعن الاتفاق الإطاري مع لبنان. فيما يلي، نص المداخلات التي قدمها دليقان خلال الحلقة:

«لا مقر ولا ممر»

دراسة تجربة التدخل الماضية هي نقطة جيدة كي نقيم الوضع اليوم. صاحب طبخة التدخل السوري بلبنان، كما بات معروفا لاحقا، هو كيسنجر. قبل ذلك كانت القوى الوطنية بلبنان وسورية ترفع شعارا هو «لبنان لا مقر ولا ممر»، والمقصود هو ألا يكون لبنان مقرا للقواعد الأجنبية ولا مقرا لاعتداءات أجنبية على دول عربية. وقد نجح هذا الشعار بشكل كبير، ابتداء من منع محاولة جر لبنان إلى حلف بغداد أيام كميل شمعون ولغاية سنة 1976. في 1976، قام حافظ الأسد بما يقوم به دائما، ونحن نسميه أنه «يغمز للشمال ويمشي لليمين»، أي أن سياساته المعلنة هي الاشتراكية، والتقدمية، والتحالف مع الاتحاد السوفييتي والخ، في حين أن الحقيقة هي أن سياساته يمينية وأنه اتفق مع الأميركيين على التدخل في لبنان.

وفي تلك المرحلة حصلت مشكلة معروفة بينه وبين خالد بكداش، الذي رفض التدخل وقال له إن الدخول إلى لبنان سيكون مفسدة للجيش السوري ولسورية، وهو ما جرى فعليا؛ فحين نحاول التاريخ لما جرى منذ 2011 وما بعد، يمكن أن نقول إن واحدة من النقاط العلام التي أسست لـ2011، هي 1976، لأن ما شهدناه في سورية بعد 2011 من حواجز وتعفيش والخ، البروفة الأولى له كانت في لبنان منذ 1976.

50 سنة والخطة نفسها

بعد 50 سنة على «طبخة كيسنجر»، واليوم مع ترامب، ما تزال الخطة هي نفسها بالجوهري؛ لم يكن ممكنا لـ«إسرائيل» وأمريكا منع تطبيق شعار «لا مقر ولا ممر»، ولذا تم اللجوء إلى سورية لكي تطبقه بنفسها، واليوم أيضا مطلوب منا أن ننفذ بأيدينا وضد مصالحنا ما يريد الأميركيين و«الإسرائيلي»، لإدخال المنطقة بأكملها في تفجير متسلسل... يكفي أن نفكر بم الذي يمكن أن يترتب على دخول سوري عسكري إلى لبنان، وحينها يصبح من السهل التوقع أن جبهة أخرى سيتم فتحها مع العراق، وستشتعل المنطقة بأسرها داخليا، خاصة أننا في وضع أكثر هشاشة وضعفا، كمجتمع وكدولة، مما كنا عليه في 1976، ليس نحن فقط، بل كامل المنطقة.

تباين بين ترامب ونخنياهوه؟

«من حيث المبدأ، الجهتان تتمنيان أن يتم الدخول العسكري السوري، وهما على نفس الموجة في هذه المسألة. الفرق هو أنه في حال لم يتم الدخول العسكري، يمكن لترامب أن يحصل بعض الفوائد الثانوية، وهي بشكل خاص، أن يستخدم كلا من الكلام عن دخول عسكري سوري، بالإضافة إلى الاتفاق الإطاري مع لبنان، كأداة في تقييد «إسرائيل» لمنعها من تخريب الاتفاق مع طهران».

نحتاج موقفاً واضحاً

«أنا متفق مع الضيف في المبدأ العام القائل بحجم التداخل والتأثير المتبادل بيننا وبين لبنان، وليس لبنان فقط، ولكن تركيا والعراق والأردن أيضا. ومن الممكن أن للتدخل مع لبنان خصوصية أعلى، ولكن ما يقلقني هو ألا يكون هناك موقف واضح وصريح في مسألة دخول عسكري سوري في لبنان؛ التدخل العسكري السوري بلبنان، من وجهة نظري، هو فخ ومصيدة وكارثة على السوريين».

لسنا مستعدين لهكذا دخول بأي شكل من الأشكال، ولا مصلحة لنا فيه أساسا. فلننظر إلى بعض التفاصيل. آخر اقتحام «إسرائيلي» للبنان كان في مطلع أكتوبر السنة الماضية، قبل تسعة شهور. «الإسرائيليون» بكل ما لديهم من قوة عسكرية وعديد وعتاد وتطور تكنولوجي، لم يستطيعوا خلال 9 أشهر التقدم أكثر من 5 إلى 10 كم، مع خسائر كبرى واستنزاف مستمر... ما يعني أننا لو فكرنا نحن في التدخل العسكري، فإن ذلك سيعني استنزافا مرعبا بالحد الأدنى.

من جهة ثانية، فإن أكثر الدول استقرارا وأقواها اقتصادا، تفكر ألف مرة قبل أن تقدم على حرب، لأن الحرب هي مطحنة للموارد والخبرات، وسبب في ارتفاعات أسعار هائلة... وفي حالتنا الملموسة علينا أن نفكر مليون مرة قبل أن نقدم ليس على حرب بل حتى على معركة صغيرة.

وربما أهم من النقطتين السابقتين، الناحية الاجتماعية والسياسية؛ لا يمكننا أن ننكر أنه إذا جرى دخول الجيش السوري إلى لبنان اليوم، فإن هذا الدخول سيحمل حكما أبعادا طائفية، ويعيد تفعيل الفالق السني الشيعي وسيرت هذا علينا في الداخل السوري، ويمتد لإشعال المنطقة بأسرها مجددا وبالضد من مصالح شعوبها.

«هل نستطيع قول لا لقوة عظمى؟»

أود أن أبدأ بمقولة شهيرة: «إغصاب الاستعمار دائما أقل تكلفة من استرضائه». هل لدينا خيارات؟ أود أن أشير إلى الاستبيان الخاص بالحلقة لأقول إن هناك خيارا رابعا بشأن كيفية مقاومة هذه الضغوط المختلفة. أعتقد أن هذا الخيار الرابع هو الأهم. النقطة الأساسية التي يجب أن نبدأ بها اليوم في سورية هي توحيد الشعب السوري. لا ينبغي لنا أن نعيش في وهم أن الشعب السوري موحد وخير. هذا غير صحيح. لا يزال الشعب السوري بحاجة إلى التوحيد. في نهاية المطاف، سلاح الدمار الشامل الذي يستخدمه الإسرائيليون ضدنا - هو الطائفية. ويستغلون العداة القومي، ويزرعون الفتنة بين العرب والكردي.

هل نستطيع أن نقول لا لقوة عظمى؟ نعم نستطيع، لأنهم يضعوننا أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن نتحدر عبر الدخول العسكري للبنان، ونصل إلى موت مؤكد، أو أنهم يرفعون العصا فوق رؤوسنا ويهددوننا بأن يضربونا، فليضربونا! يمكن في حينه أن نجو إن قاومنا عبر توحيد الشعب السوري. يخبروننا بين موت مؤكد وموت محتمل، ولذا فليكن، موت محتمل، ونقاوم!

ما ينبغي الانتباه له هو أن عملا عسكريا «إسرائيليا» مباشرة على الأراضي السورية هو احتمال وارد دائما، لكنه مع ذلك أقل احتمالا من العمل على ضرب السوريين ببعضهم البعض وتفجير سورية من الداخل، طائفيا وقوميا.

«الاتفاق الإطاري»

الاتفاق الإطاري لن ينفذ. ببساطة، لن يتم تنفيذ هذا الاتفاق، لأن هدفه هو إشعال حرب أهلية في لبنان. وإذا ما قارناه بالقرار 1701، فإنه أسوأ منه؛ فرغم الانتقادات الشديدة التي وجهت للقرار، إلا أنه أفضل بكثير من هذا

دليقان يرفض التدخل السوري بلبنان واصفا إياه بفخ أمريكي داعياً لتوحيد الشعب كسلاح مقاومة مفضلاً الموت المحتمل على المؤكد

فموت محتمل، ونقاوم عبر توحيد السوريين!



والإسرائيلي، ما كان ينقصنا عبر عقود هو وحدة ساحات من جانبنا، من جانب شعوب ودول هذه المنطقة. من يقول إن وحدة الساحات قد تراجعت اليوم، هو واهم ومخطئ: أولاً، يمكننا القول إن وحدة الساحات قد تفككت أو تراجعت، لو كانت إيران قد هزمت، ولكن ليس هذا ما جرى. ثانياً، ينبغي الانتباه إلى حقيقة أن تحالفاً أو تقارباً إقليمياً جديداً يتشكل. يضم هذا التحالف أربع دول رئيسية على الأقل: تركيا، والمملكة العربية السعودية، ومصر، وباكستان. طوال الحرب الحالية، نسقت هذه الدول فيما بينها بفعالية، وهي أقرب إلى التنسيق مع إيران لمنع تصعيد الحرب إلى صراع أوسع. هذا التحالف، إن صح التعبير، هو أحد جوانب وحدة الساحات بالمعنى السياسي. ما شهدناه في السنوات السابقة هو وحدة ساحات قوامها الأساسي مجموعات مسلحة تعمل ضد «إسرائيل» والولايات المتحدة. هذا هو الجانب العسكري للمسألة، لكن لم يكن هناك تعبير سياسي واضح عن وحدة الساحات. اليوم، شيئاً فشيئاً، نرى تعبيراً سياسياً واضحاً يخص هذه المنطقة. لا أقصد بالضرورة أنه تعبير معاد للامريكي، ولكنه مستقل عنه، وله هويته الخاصة بالمعنى السياسي. وهو أمر جديد تماماً مقارنة بماضينا بأكمله، من حلف بغداد وحتى هذه اللحظة.

الاتفاق، لأنه لا يشترط نزع سلاح حزب الله كشرط للانسحاب «الإسرائيلي». وهذه بكل الأحوال ليست المرة الأولى التي تعلن فيها «إسرائيل» أنها ستنزع سلاح حزب الله وأن انسحابها مشروط بذلك. فلنعد إلى الصفحة الأولى من صحيفة النهار شباط عام 1997. نتناهاه يعلن من البيت الأبيض أن: «الانسحاب من لبنان رهن بتفكيك حزب الله... وما نحن في المكان نفسه بعد 30 سنة. الاتفاق الإطاري هذا هو تكرار لاتفاق 17 أيار 1983. استمر اتفاق 17 أيار 293 يوماً ثم انهار، ولا أعتقد أن هذا الاتفاق سيستمر لفترة أطول. ومحاولة توريث الجيش اللبناني في حرب أهلية داخل لبنان تمتد إلى سورية لن تنجح. قاعدة «6 و6 مكرر» ما تزال سارية في لبنان، والجيش اللبناني لن يدخل حرباً ضد حزب الله حتى لو أرادت بعض الشخصيات النافذة فيه جره إليها.

«وحدة الساحات»

صاحب فكرة وحدة الساحات الأساسي هو الأمريكي قبل أن يكون الإيراني؛ فلننظر إلى طريقة توزيع الجيش الأمريكي، بما في ذلك «السنكوم/القيادة المركزية»، هم ينظرون إلى منطقتنا كلها، بوصفها وحدة جغرافية واقتصادية وسياسية. أي أن وحدة الساحات كانت موجودة دائماً من وجهة نظر الأمريكي

«لومومبا حي»...

خلال إحدى مباريات كأس العالم لكرة القدم يوم الثلاثاء، وقف رجل يرتدي بدلة حمراء في المدرجات، بشكل ثابت بلا حراك، لمدة 90 دقيقة كاملة.. ثم غطي فمه ووجهه مسدداً إلى رأسه.



■ نيلوبتال باسو

قطعت كاميرات الفيفا البث فوراً!

اسمه ميشيل كاك مبولادينغا، المعروف بلقب «لومومبا فيا»، والذي يعني: «لومومبا حي» بقي هذا الرجل لأكثر من عشر سنوات واقفاً بلا حراك في كل مباريات جمهورية الكونغو الديمقراطية، مرتدياً بدلة وربطة عنق، ورافعاً ذراعيه، كتكريم حي لـ «باتريس لومومبا»، أول رئيس وزراء للكونغو المستقلة. ألقى باتريس لومومبا خطاباً مؤثراً أمام بودوين، ملك بلجيكا، يوم استقلال الكونغو في 30 حزيران 1960، انتقد خلاله الاستعمار البلجيكي بشكل حاد وعاصف. وقد وصفه مالكوم إكس بأنه «أعظم رجل أسود وطنقت قدماه القارة الإفريقية». لكن بعد 6 أشهر من هذا اليوم، أقدم ضباط وجنود بلجيكيون على أسر لومومبا، قيدوه، وعذبوه، وأعدموه رمياً بالرصاص، ثم قطعوا جسده وأذابوه في الأسيد.. جل ما بقي منه كان سناً ذهبياً احتفظ به الضابط البلجيكي المسؤول لمدة 39 عاماً حتى توفي. هذا الحدث هو بالضبط ما يخلده «لومومبا فيا» في كل

مباريات الكونغو، ببذلة وربطة عنقه، واقفاً بلا حراك لمدة 90 دقيقة.

لكن يوم الثلاثاء، خلال مباراة الكونغو ضد كولومبيا، أضاف شيئاً جديداً: غطي فمه وشكل بيده مسدداً وضعه على رأسه، بمثابة

في أمريكا اللاتينية من انقلابات أطاحت بأنظمتها الديمقراطية، ثم تسيد كارتيلات المخدرات والاتجار بالبشر لعقود عليها، قبل الانتقال مؤخراً لاستهداف ما بقي صامداً منها، كما جرى في بوليفيا وفنزويلا، ويجري الآن في كوبا. وقفة «لومومبا فيا» الصامدة هذه في المدرجات وإيماء يديه الصارخة، قالت دون كلمات، ما يرفض العالم سماعه... في حين أوقفت كاميرات الفيفا تصويرها، وغطت وسائل الإعلام هذا الحدث بشكل سطحي، متعمد، دون التطرق إلى تاريخه ومعناه الحقيقي، بغية إخفائه وطمسه.

● مترجم بتصرف عن نيلوبتال باسو، سياسي هندي - شيوعي، وعضو برلمان سابق.

و«الكولتان» إلى شركات التكنولوجيا الغربية، بينما يقتل شعبها في الشرق. وفي منطقتنا، أمضت القوى الغربية مائة عام - منذ سايكس بيكو على الأقل - تفعل ما بوسعها للهيمنة على شعوبنا، وإعاقة تطورها. وبعد استقلالها تباعا عن الاستعمار الأوروبي، تم ضرب حياتها وتطورها الوطني والديمقراطي، ونضبت قواعدها العسكرية، وجرى دفعها مرة تلو أخرى نحو صراعات وحروب بينية و/أو داخلية، قومية ودينية وطائفية، بينما تنهب مواردنا من «النفط» و«الغاز» فضلاً عن غيرها، وتتحكم بمسارات الطاقة،

وتعبت جغرافيتنا السياسية، وتسيّد دميته الزرقاء كخنجر على رقابنا. وهو نفسه - بشكل آخر - ما جرى

هل اقترب السعر الرسمي من الحقيقة أم ابتعدت الحقيقة عن الجميع؟



لم يكن النصف الأول من العام مجرد فترة شهدت تعديلات متكررة في سعر الصرف الرسمي، بل كشف عن مفارقة اقتصادية لافتة؛ فبينما رفع مصرف سورية المركزي السعر الرسمي للدولار من نحو 11,100 ليرة إلى 12,200 ليرة، أي بتراجع يقارب 10% في القيمة الرسمية لليرة، بقيت الأسواق تتعامل بمنطق مختلف تماماً، وكان النشرات الرسمية لم تعد المرجع الحقيقي لتسعير الاقتصاد.

الصرف الرسمي وتقليص الفجوة مع السوق، لكنه لا يستطيع وحده زيادة الإنتاج، أو تحسين الميزان التجاري، أو رفع الصادرات، أو خلق فرص عمل، أو زيادة دخول المواطنين.

إن قيمة أي عملة في نهاية المطاف ليست قراراً إدارياً، بل انعكاس لقدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير وجذب الاستثمار وتوليد النقد الأجنبي.

ومن دون دعم جدي للقطاعين الصناعي والزراعي، ورفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي، وتوسيع قاعدة الصادرات، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات السورية، سيبقى أي تحسن في سعر الصرف الرسمي محدود الأثر، لأنه لا يستند إلى قوة الاقتصاد الحقيقي.

الإصلاح الاقتصادي الشامل

ما جرى خلال النصف الأول من العام لا يمكن وصفه بأنه تعاف لليرة بقدر ما هو إعادة تموضع للسعر الرسمي ليصبح أقرب إلى واقع السوق. أما السوق نفسها، فما زالت تسعر وفق منطق التحوط، لا وفق منطق الثقة.

وما دام الاقتصاد يعاني من عجز تجاري، وضعف في الإنتاج، وارتفاع في تكاليف التشغيل، وما دام ملايين السوريين يعيشون تحت خط الفقر ويكافحون لتأمين احتياجاتهم الأساسية، فإن أي حديث عن استقرار مستدام لسعر الصرف سيبقى ناقصاً إذا لم يقترن بإصلاحات اقتصادية وإنتاجية حقيقية.

فالعملة لا تستمد قوتها من نشرة أسعار الصرف، بل من قوة الاقتصاد الذي تقف خلفه، ومن قدرة المواطن على العمل والإنتاج والشراء. وهذه هي المعادلة التي لا تزال تنتظر حلولاً تتجاوز السياسة النقدية إلى إصلاح اقتصادي شامل.

العملات الأجنبية، ولن يخلق موارد جديدة من القطع الأجنبي ما لم يترافق مع توسع حقيقي في الإنتاج والصادرات.

المواطن هو الخاسر الأكبر

وربما يكون الجانب الأكثر قسوة في هذه المعادلة هو أثرها المباشر على المستوى المعيشي.

ففي ظل تقديرات تشير إلى أن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وأن نسبة كبيرة منهم تعاني من انعدام الأمن الغذائي، فإن أي تراجع جديد في قيمة الليرة أو أي ارتفاع في تكاليف التسعير لا يبقى مجرد رقم في نشرة مصرفية، بل يتحول إلى عبء إضافي على ملايين الأسر.

فكل ارتفاع في سعر الدولار يرفع تكلفة المواد الأولية والسلع المستوردة ومدخلات الإنتاج، ثم ينتقل تدريجياً إلى أسعار الغذاء والدواء والنقل والطاقة والخدمات.

وما يزيد الضغوط أن الأسعار لا تبني دائماً على سعر الدولار الفعلي، بل على توقعات استمرار ارتفاعه، وهو ما يفسر اعتماد كثير من التجار أسعاراً تحوطية أعلى من الأسعار المتداولة.

وبذلك يصبح المواطن محاصراً بين دخل لا يواكب التضخم، وأسعار تتقدم على سعر الصرف نفسه.

والنتيجة هي تراجع مستمر في القوة الشرائية، واتساع دائرة الفقر، وتزايد صعوبة الحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية.

استقرار الليرة لا يصنعه المصرف المركزي وحده

تكشف تجربة الأشهر الماضية حدود السياسة النقدية عندما تعمل بمعزل عن بقية السياسات الاقتصادية.

فالمصرف المركزي يستطيع تعديل سعر



اقترب السعر الرسمي من الموازي لكن الحقيقة التسعيرية تحوّطت لاعلى فابتعدت عن الجميع والاصل اصلاح الإنتاج لا مجرد تعديل النشرات

يتراوح بين 14 و15 ألف ليرة للدولار، بحسب طبيعة السلعة ومصدرها وسرعة دورانها. وهذا يعني أن الاقتصاد السوري لم يعد يعمل بسعرين للصرف فقط، بل بثلاثة أسعار في آن واحد؛ سعر رسمي، وسعر في السوق الموازية، وسعر ثالث هو الذي تعتمد عليه الأسواق فعلياً عند التسعير.

وعندما يصبح السعر الذي يبني عليه التاجر قراره أعلى من السعر الرسمي ومن السعر الموازي معاً، فإن ذلك يعكس أزمة ثقة أكثر مما يعكس مجرد اختلاف في أسعار الصرف.

الاقتصاد الحقيقي لا يدعم العملة

المشكلة لا تكمن في سعر الصرف وحده، وإنما في البيئة الاقتصادية التي تحيط به. فالميزان التجاري لا يزال يميل إلى العجز مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل تركيا والأردن والعراق، بينما يعاني الإنتاج الصناعي والزراعي من ارتفاع التكاليف وضعف الربحية، إلى درجة أن كثيراً من المنشآت بالكاد تغطي نفقاتها التشغيلية.

وفي اقتصاد يستورد أكثر مما يصدر، وينتج أقل مما يستهلك، يصبح الضغط على الليرة نتيجة طبيعية، لا مجرد ظاهرة نقدية يمكن معالجتها بإعادة تسعير الدولار الرسمي. ولهذا فإن رفع السعر الرسمي، مهما تكرّر، لن يغير وحده معادلة العرض والطلب على

السياسة النقدية اتجهت بوضوح إلى رفع السعر الرسمي من عتبة إلى أخرى أعلى، في محاولة لتقليص الفجوة مع السوق الموازية.

وبالفعل، انخفضت الفجوة بين السعرين من نحو 1,400 ليرة مطلع العام إلى قرابة 750 ليرة في نهاية حزيران، أي بما يقارب 46%.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل تقلصت الفجوة لأن الليرة أصبحت أقوى، أم لأن السعر الرسمي اقترب من واقع فرضته الأسواق

الأرقام ترجح الاحتمال الثاني.

فالسوق الموازية لم تتحرك في اتجاه واحد خلال الفترة الماضية، بل شهدت تقلبات حادة. فقد ارتفع الدولار في دمشق إلى نحو 14,600 ليرة مطلع حزيران قبل أن يتراجع إلى حدود 12,950 ليرة في نهاية الشهر. وفي الوقت ذاته، واصل مصرف سورية المركزي رفع السعر الرسمي على مراحل، ما يعني أن تقليص الفجوة كان نتيجة عاملين معاً، تراجع سعر السوق من ذروته، ورفع السعر الرسمي بصورة متلاحقة.

لكن المفارقة أن هذه المؤشرات لم تنعكس على سلوك الأسواق.

فبحسب ما يؤكد عدد من التجار، فإن شريحة واسعة من السلع لا تسعر وفق السعر الرسمي، ولا حتى وفق السعر المتداول في السوق الموازية، وإنما وفق سعر صرف تحوطي

مهجرو رأس العين بين قسوة المخيمات وصعوبة العودة



بعد ما يقارب سبع سنوات على تهجير سكان رأس العين «سري كانيه» وريفها، لم يعد السؤال المطروح بين المهجرين هو: هل نريد العودة؟ بل أصبح: كيف نعود؟ وإلى ماذا نعود؟

اليوم، يعيش آلاف المهجرين في مخيمي واشوكاني والطلائع، فيما يقيم آلاف آخرون في منازل مستأجرة موزعين بين الحسكة والقامشلي وبلدات أخرى. ورغم اختلاف أماكن الإقامة، فإن الهموم واحدة، والمصير واحد، والرغبة في العودة تكاد تكون إجماعاً بين الجميع، إلا أن الطريق إليها لا يزال مليئاً بالعقبات الأمنية والاقتصادية والإنسانية.

يضم مخيم واشوكاني قرابة 16 ألف نسمة من نحو 2500 عائلة، معظمهم من ريف رأس العين، بينما يضم مخيم الطلائع نحو 17 ألف نسمة من نحو 3000 عائلة، غالبيتهم من مدينة رأس العين نفسها. وعلى الرغم من الاختلاف النسبي في التركيبة السكانية بين المخيمين، فإن المعاناة اليومية تكاد تكون متطابقة.

في واشوكاني، يصف السكان أوضاعهم المعيشية بأنها مقبولة نسبياً مقارنة بسنوات النزوح الأولى، بينما تبقى الخدمات الصحية عند مستوى جيد نسبياً، رغم تراجع الدعم الإنساني وتناقص خدمات المنظمات. أما في مخيم الطلائع، فالوضع المعيشي أفضل نسبياً، لكن القطاع الصحي يعاني بشكل واضح بسبب غياب مركز للرعاية الصحية الأولية، والافتقار بنقطة إسعافية لا تستطيع التعامل مع الأمراض المزمنة أو الحالات التخصصية، ما يضطر المرضى إلى مراجعة مستشفيات خارج المخيم وتحمل أعباء مالية إضافية.

وتشير تقارير حديثة إلى استمرار تراجع الخدمات الإنسانية والصحية في المخيمات مقارنة بالسنوات الأولى للنزوح. لكن الصورة لا تكتمل بالنظر إلى المخيمات وحدها. فالآلاف المهجرين من رأس العين يعيشون خارجها، في بيوت مستأجرة داخل الحسكة والقامشلي، حيث يدفعون إيجارات شهرية أصبحت تفوق قدرة معظم الأسر، في ظل محدودية فرص العمل وارتفاع تكاليف المعيشة. هؤلاء لا يعيشون تحت الخيام، لكنهم يواجهون شكلاً آخر من النزوح؛ نزوحاً

اقتصادياً يستهلك مدخراتهم عاماً بعد عام، ويجعل الاستقرار مجرد حلم مؤجل. في الأشهر الأخيرة عاد ملف العودة إلى الواجهة، بعد إعلان لجنة مهجري رأس العين تسجيل نحو 14 ألف عائلة ترغب بالعودة، ورفع قوائمها إلى الجهات المعنية، وسط حديث رسمي عن ترتيبات لإعادة المهجرين تدريجياً. ورغم هذه التطورات، فإن المهجرين لا ينظرون إلى العودة باعتبارها مجرد انتقال من المخيم إلى المدينة، بل يعتبرونها مشروعاً متكاملًا يتطلب توفير شروط حقيقية تضمن استمرار الحياة بعد العودة.

فالمدينة التي غادروها عام 2019 ليست كما تركوها. كثير من المنازل تعرضت للنهب أو التدمير أو التدمير الجزئي والكلّي، وبعضها لا يزال مشغولاً من قبل آخرين، بينما تحتاج البنية التحتية الأساسية إلى إعادة تأهيل واسعة. وتشير شهادات الأهالي إلى أن تكلفة إعادة تأهيل المنزل الواحد تتراوح غالباً بين ألف وعشرة آلاف دولار، تبعاً لحجم الأضرار التي لحقت به. وبالنسبة لعائلات فقدت مصادر دخلها منذ سنوات، فإن هذه المبالغ تمثل عائقاً يكاد يكون مستحيلًا.

ولا يقتصر الأمر على الجانب المادي. فلا يزال الملف الأمني يمثل الهاجس الأكبر بالنسبة لغالبية المهجرين. فالكثير منهم يؤكّدون أن العودة لا يمكن أن تتم في ظل استمرار المخاوف الأمنية، وعدم وضوح آليات حماية المدنيين، وعدم حسم قضايا الملكية والسكن، إضافة إلى الحاجة لإزالة الألغام وتأمين الطرق والخدمات الأساسية. كما تطالب لجان المهجرين بضمانات واضحة قبل أي عودة جماعية.

وفي المقابل، يلاحظ المهجرون وجود فجوة بين التصريحات الرسمية والواقع. فهناك حديث متكرر عن إنهاء ملف المخيمات وتشجيع العودة، لكن دون الإعلان حتى الآن عن برنامج واضح لتعويض المتضررين، أو صندوق لإعادة إعمار المنازل، أو آلية قانونية لاستعادة الممتلكات، أو ضمانات أمنية مكتوبة تكفل سلامة العائدين.

كما أن الإدارة الذاتية، التي تؤكد باستمرار أن العودة يجب أن تكون آمنة وطوعية وكريمة، لا تملك السيطرة الميدانية على رأس العين، الأمر الذي يجعل قدرتها على تقديم ضمانات فعلية محدودة، بينما لم تعلن الحكومة السورية حتى الآن عن آليات تنفيذية واضحة لمعالجة ملفات التعويضات والحقوق العقارية والأمنية. لذلك يشعر كثير من المهجرين بأن مسؤولية معالجة هذه الملفات لا تزال موزعة بين عدة أطراف، دون وجود جهة تتحمل المسؤولية الكاملة.

وتزداد مخاوف السكان مع تداول أنباء عن احتمال إغلاق المخيمات خلال المرحلة المقبلة، رغم عدم صدور قرار رسمي يحدد موعداً نهائياً لإخلاء مخيمي واشوكاني والطلائع حتى الآن. ويخشى كثيرون أن تتحول

وتزداد مخاوف السكان مع تداول أنباء عن احتمال إغلاق المخيمات خلال المرحلة المقبلة، رغم عدم صدور قرار رسمي يحدد موعداً نهائياً لإخلاء مخيمي واشوكاني والطلائع حتى الآن. ويخشى كثيرون أن تتحول

وتزداد مخاوف السكان مع تداول أنباء عن احتمال إغلاق المخيمات خلال المرحلة المقبلة، رغم عدم صدور قرار رسمي يحدد موعداً نهائياً لإخلاء مخيمي واشوكاني والطلائع حتى الآن. ويخشى كثيرون أن تتحول

وتزداد مخاوف السكان مع تداول أنباء عن احتمال إغلاق المخيمات خلال المرحلة المقبلة، رغم عدم صدور قرار رسمي يحدد موعداً نهائياً لإخلاء مخيمي واشوكاني والطلائع حتى الآن. ويخشى كثيرون أن تتحول

وتزداد مخاوف السكان مع تداول أنباء عن احتمال إغلاق المخيمات خلال المرحلة المقبلة، رغم عدم صدور قرار رسمي يحدد موعداً نهائياً لإخلاء مخيمي واشوكاني والطلائع حتى الآن. ويخشى كثيرون أن تتحول

وتزداد مخاوف السكان مع تداول أنباء عن احتمال إغلاق المخيمات خلال المرحلة المقبلة، رغم عدم صدور قرار رسمي يحدد موعداً نهائياً لإخلاء مخيمي واشوكاني والطلائع حتى الآن. ويخشى كثيرون أن تتحول

وتزداد مخاوف السكان مع تداول أنباء عن احتمال إغلاق المخيمات خلال المرحلة المقبلة، رغم عدم صدور قرار رسمي يحدد موعداً نهائياً لإخلاء مخيمي واشوكاني والطلائع حتى الآن. ويخشى كثيرون أن تتحول

الظلام يخيم على غباغب... غياب الحلول ومحدودية المبادرات



يعاني أهالي غباغب في درعا من غياب معالم الحياة مع غروب الشمس، حيث يتحول الطريق العام الذي يربط المحافظة بدمشق إلى بؤرة مظلمة، مع غياب تام لأي مصدر إنارة في الشارع.

■ سلمى صلاح

وتتفرغ معاناة السكان إلى ثلاثة مخاطر...

- حوادث السير؛ ولا سيما حوادث الدراجات النارية. فالسائقون والمواطنون يجدون أنفسهم في مواجهة طريق مظلم لا تحدد معالمه أي أضواء، ما يضاعف احتمالات التصادم.

- تخوف الأهالي من نشاط السرقات، ولا سيما في ساعات الليل المتأخرة، ما يعكس انعدام الأمان. - شلل النشاط التجاري؛ حيث يتردد السكان في الذهاب إلى محال تقع في شارع مظلم، ما يضرب حركة البيع والشراء، ويضطر البعض إلى إغلاق محالهم في ساعات مبكرة.

علماً أن الشارع يشهد حركة مرور على مدار الساعة، ما قد يحول انعدام

الإنارة إلى كارثة إنسانية ومروية بامتياز في أي لحظة. وقد عبر الأهالي في مناشداتهم المتكررة عن معاناتهم، ما دفعهم لمطالبة مجلس المدينة ومحافظة درعا بالتدخل الفوري لإنارة الشارع. غير أن ما يجري في غباغب ليس حالة استثنائية؛ فكثير من البلدات والشوارع الرئيسية في عموم سورية تعاني المشكلة ذاتها؛ لتبقى الظلمة انعكاساً لدمار البنى التحتية، واستمرار سرقة الكابلات والمحولات، وانهايار الشبكات القديمة تحت وطأة الإهمال وقلة الصيانة.

مبادرات شعبية

نتيجة لهذا العجز الرسمي، والممتد منذ أكثر من 16 عاماً، برزت محاولات

يحمي الأرواح والممتلكات، مرهونة ببايجاد حل جذري لازمة غباغب وسائر المدن والبلدات السورية. وهذا يتضمن إعادة تأهيل شبكات الكهرباء، وتأمين حماية فعلية للبنى التحتية، ومعالجة العجز في التوليد والتوزيع. وإذا بقيت الإرادة لتحقيق ذلك غائبة، ونغية، ستبقى شوارع سورية، من جنوبها إلى شمالها، مسرحاً للظلام، وسيظل المواطن يدفع ثمن العتمة من أمواله وأمنه وحياته.

أبسط الخدمات، لينتقل التمويل من الدولة إلى المجتمع.

غباغب ليست استثناء

معاناة الأهالي من غياب الإنارة ليست قصة محصورة في بلدة صغيرة بريف درعا، بقدر ما هي أزمة عامة. وبالتالي تبقى مطالب أهالي غباغب من الجهات المعنية تحلّ مسؤولية إنارة الشوارع ليس كخدمة ثانوية، بل كحق أساسي

الأهالي للتكيف، فظهرت في الأونة الأخيرة مبادرة «أنوار حوران» التي تعتمد على الطاقة الشمسية وبتمويل شعبي، بهدف إعادة الحياة إلى شوارع المحافظة ليلاً والحد من السرقات.

لكن هذه الحلول الأهلية، رغم أهميتها، لا يمكنها تعويض غياب الدولة، لأنها تتطلب تغطية مساحات شاسعة، والأهم أنها تقف شاهداً على غياب الدولة وانسحابها من تقديم

البجاع.. هل أصبحت المنفعة العامة جسراً إلى المنفعة الخاصة؟



ليست قضية البجاع مجرد نزاع عقاري، وليست خلافاً بين جهة عامة ومجموعة من المالكين، بل هي اختبار حقيقي لما إذا كانت سورية تنجح إلى ترسيخ دولة القانون، أم إلى إعادة إنتاج أدوات الماضي بوجوه جديدة.

القانون بالإكراه، والإدارة بالتعسف. لكن المفاجأة كانت قاسية. فبدلاً من مراجعة قرارات مضي عليها أكثر من أربعين عاماً، عاد الملف إلى الحياة، لا لتصحيح الظلم، بل لاستكمال. وبدلاً من إعادة الحقوق إلى أصحابها، وجهت إليهم إنذارات بالإخلاء تمهيداً لتنفيذ مشروع استثماري خاص يحمل اسم «أبيات هيلز».

وهنا يسقط المبرر الذي قام عليه الاستملاك من أساسه. فالاستملاك ليس وسيلة لزيادة قيمة الاستثمارات، ولا أداة لتجهيز الأراضي للمشاريع التجارية، ولا طريقاً مختصراً لنقل الملكية من مواطن إلى مستثمر. إنه استثناء خطر على قدسية الملكية الخاصة، لا يبرره إلا وجود منفعة عامة حقيقية ومباشرة.

فإذا غابت هذه المنفعة أربعين عاماً، ثم حلت محلها منفعة استثمارية، فإن السؤال يصبح مشروعاً: لمن كان الاستملاك إذا؟ ولصالح من ينفذ اليوم؟

إن أخطر ما في قضية البجاع ليس خسارة المزارعين لأراضيهم، بل الرسالة التي تبعثها هذه القضية إلى السوريين جميعاً: أن مرور الزمن لا يطوي المظالم، بل قد يؤجل تنفيذها فقط.

أي رسالة يتلقاها المواطن عندما يرى أن أرضاً

قبل أكثر من أربعة عقود، استمكت أراضي البجاع تحت عنوان «المنفعة العامة». يوماً قيل لأصحاب الأرض إن المصلحة العامة تقتضي التضحية بحقوقهم، وإن الوطن أولى من الفرد، وإن القانون يمنح الدولة هذا الحق متى اقتضت الحاجة العامة ذلك.

رضخ الناس، لا لأنهم اقتنعوا، بل لأنهم لم يكونوا يملكون خياراً آخر. لكن ماذا حدث بعد ذلك؟ لم ينشأ المشروع الذي استمكت الأرض من أجله. لم تقم منشأة عامة، ولم تنجز مدينة إسكانية، ولم تتحقق المنفعة التي استخدمت ذريعة لانتزاع حق الملكية. بقيت الأرض كما كانت: مزارع خضراء يزرعها أصحابها، ويعتاش منها أبناؤهم وأحفادهم، جيلاً بعد جيل.

لم تتحول إلى أرض للدولة بالمعنى الواقعي، ولم تصبح مرفقاً عاماً، بل بقيت في حيازة أصحابها، يفلحونها ويحافظون عليها، وما زالت في أيدي كثير منهم سندات الطابو التي توثق ارتباطهم التاريخي بها.

كان ذلك وحده كفيلاً بأن يزرع في نفوسهم أملاً بأن هذا الملف سيعاد النظر فيه يوماً، خصوصاً بعد سقوط سلطة النظام الذي صدرت في عهده قرارات الاستملاك، والذي ارتبط اسمه بالآلاف الملفات التي اختلط فيها

المنفعة العامة، فإذا زالت هذه الروح، لم يبق من القرار إلا شكله.

قضية البجاع ليست قضية مزارعين فقط، بل قضية كل مواطن يريد أن يطمئن إلى أن ملكيته لن تنتزع باسم المصلحة العامة، ثم تُسلم بعد عقود إلى مشروع خاص.

فإذا قبل السوريون بهذا المنطق اليوم، فلن تكون البجاع آخر القضايا، بل ستكون سابقة يمكن أن تتكرر في كل مكان.

إن احترام الملكية الخاصة ليس ترفاً قانونياً، بل هو حجر الأساس في أي دولة تحترم مواطنيها. أما تحويل الاستملاك من وسيلة لتحقيق المنفعة العامة إلى جسر تعبر عليه الاستثمارات الخاصة، فهو ليس إصلاحاً، بل إعادة إنتاج للخلل ذاته الذي دفع السوريين أثمانه منذ عقود طويلة.

بقيت في عهده أربعين عاماً، يزرعها ويعيش منها، ثم يطلب منه فجأة أن يغادرها لصالح مشروع استثماري؟ وأي ثقة يمكن أن تنشأ بين المواطن والدولة إذا كان حق الملكية يبقى معلقاً لعقود، ثم يفعل عندما تصحح الأرض أكثر قيمة؟

إن الدولة التي تريد استعادة ثقة مواطنيها لا تبدأ بإحباط أكثر القرارات إثارة للظلم، بل بإعادة فحصها. ولا تتمسك بقرارات استملاك صدرت في ظروف استثنائية دون أن تسأل: هل بقيت الغاية التي بررتها قائمة؟ وهل يجوز أن يتحول الاستثناء الذي شرع لخدمة المجتمع إلى أداة تخدم الاستثمار؟ قد يكون من السهل التمسك بحرفية القرارات القديمة، لكن العدالة لا تقاس بحرفية النصوص وحدها، بل بروحها. وروح الاستملاك هي

الغرامات بالدولار... ما هو الخط الفاصل بين الجباية والصالح العام؟



الإشكالية ليست في الهدف، بل في الوسيلة والسياق.

فالمطلوب هو تحويل المخالفات إلى أداة لتحقيق الصالح العام، وليس مصدراً لجمع الدولارات بشكل يتقل كاهل المواطنين ويغذي السوق السوداء، فالفارق كبير بين الرقابة الحقيقية على الأسواق وبين سياسة «الجباية» التي تستهدف تحصيل الدولارات. وهذا يستوجب...

- أن تكون الغرامات مقومة بالليرة السورية، وبمبالغ تتناسب مع مستوى الدخل، بحيث تكون رادعة من دون مبالغة.

- الشفافية حول حصيلة الغرامات وكيفية إنفاقها، مع إشراك المجتمع المحلي في الرقابة، ليتحول المواطن من خائف من المخالفة إلى شريك في الحفاظ على نظافة بلده ومدينته وعدالة أسواقه.

- أن تكون العقوبة تدريجية، فلا يدفع المواطن المفقور ثمن غرامة باهظة في أول زلّة، خاصة في قضايا النظافة التي قد تكون ناتجة عن ضعف البنى التحتية، وقلة الحاويات، وتقاعس البلديات، ونقص الكوادر.

- والأهم بما يخص زيادة الكتلة الدولارية هو معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، بدعم الإنتاج المحلي، وضبط الاستيراد، ومكافحة التهريب، وإعادة هيكلة

تصاعدت في الآونة الأخيرة موجة من الاعتراضات على القرارات التموينية والبلدية التي تفرض غرامات بالدولار الأمريكي بدلاً من الليرة، في وقت تعاني فيه العملة من انهيار تاريخي.

سارة جمال

وتتراوح الغرامات التموينية بين 25 و75 دولاراً، حسب أصحاب بعض المحال التجارية، وتفرض على مخالفات مثل البيع بسعر زائد أو عدم الإعلان عن الأسعار. ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فمجالس بلدية مثل بلدية الهامة في ريف دمشق، وضعت لائحة مفصلة لمخالفات النظافة، من ضمنها: رمي القمامة من الشرفة 30 دولاراً، ومن المركبة 25 دولاراً مع حجز المركبة لمدة 3 أيام، ورمي القمامة في الدوائر الرسمية 20 دولاراً، وأثناء المشي 15 دولاراً، ووضع الخبز مع القمامة 10 دولارات. وأصبح المواطن، الذي بالكاد يؤمن لقمة عيشه، مطالباً بتسديد مخالفات بيئية بعملة لا يملكها.

ومن نافلة القول التذكير بضرورة فرض مخالفات تموينية وبيئية لضبط السوق وحماية الصحة العامة والبيئة والمستهلك. ولكن

فيصبح القرار محفزاً للغلاء بدلاً من كابع له.

بين الضبط والجباية

إن الاستمرار في فرض الغرامات بالدولار، وتعميمها، أشبه بإطفاء حريق بالبنزين؛ فهذه السياسات تضرب سيادة النقدية، وتغذي التضخم، وتوسع السوق السوداء، وتزيد العبء على المواطن. فالعملة ليست مجرد أداة للدفع، بل هي رمز للسيادة، والمواطن الذي يئن تحت وطأة الأزمة يستحق سياسات تعينه على العيش بكرامة، لا غرامات تهينه بالدولار.

المفارقة الأكثر طرافة!

عبر فرض الترميم غرامة بالدولار على التاجر الذي يرفع الأسعار، بحجة حماية المستهلك، يذهب التاجر إلى رفع أسعاره مرة أخرى لتعويض تكلفة الغرامة. وهكذا يتحول القرار «الرقابي» إلى أداة تضخمية، ويدفع المستهلك الثمن النهائي في سعر السلعة وفي قيمة الليرة التي تنوب تحت حرارة الدولار.

بل إن التاجر قد يرفع أسعاره احتياطاً قبل أي جولة تموينية، كي يضمن توفير الدولار المطلوب،

الضرائب والرسوم.

غياب السند القانوني

أكد المحامي غياث منصور، في تصريح «لسناك سوري»، في 29 حزيران، أن فرض دفع الغرامات بالدولار «لا يستند إلى أي نص قانوني في التشريعات النافذة». ويذكر أن المرسوم رقم 5 لعام 2024 ينص صراحة على منع التعامل بغير الليرة كوسيلة للمدفوعات.

فكيف لجهات رسمية أن تخالف القانون طالما أنه لم يتغير؟ وإذا كانت الحكومة نفسها لا تثق بالعملة، فكيف تطلب من المواطنين الثقة بها؟

كوارث انهيار المباني تتفاقم... حادثة الحيدرية في حلب تكشف أزمة أعمق



تواصل في مدينة حلب سلسلة حوادث انهيار المباني بشكل يثير القلق، وكان أحدثها انهيار مبنى سكني في حي الحيدرية شرقي المدينة، بتاريخ 3 تموز الحالي، ما أسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص، فيما تمكنت فرق الدفاع المدني من إنقاذ جميع العالقين من تحت الأنقاض ونقل المصابين إلى المشافي لتلقي العلاج، بينما تواصل الجهات المختصة متابعة الموقع دون إعلان الأسباب الرسمية للانهيار حتى تاريخ إعداد هذه المادة.

الخطورة ترتبط بالبيات التنفيذ وضعف الإشراف الهندسي.

أزمة تتجاوز حلب... خطر معم على معظم المدن السورية

ورغم أن حلب تبدو الأكثر حضوراً في مشهد الانهيارات المتكررة، فإن الخطر لا يقتصر عليها، بل يمتد إلى العديد من المحافظات السورية، ولا سيما المناطق التي تعرضت لدمار واسع خلال الحرب، والتي بدأ سكانها بالعودة إليها تدريجياً بحثاً عن مساكن بديلة. هذه العودة، التي تبدو طبيعية من منظور اجتماعي وإنساني، تصطدم بواقع هندسي بالغ الخطورة يتمثل في مبان متصدعة أو لم تخضع لتقييم إنشائي شامل، ما يجعل احتمالات الانهيار قائمة في أي لحظة.

وتعيد هذه الحادثة إلى الواجهة ملف الأبنية الأيلة إلى السقوط في حلب، في ظل تكرار الانهيارات خلال الفترة الماضية، واستمرار المخاوف من وجود عشرات المباني التي تعاني أضراراً إنشائية تجعلها عرضة للانهيار في أي وقت.

حلب... مدينة فوق طبقات من الخطر البيئي

حادثة الحيدرية ليست استثناء، بل تأتي امتداداً لسلسلة طويلة من انهيارات المباني التي شهدتها المدينة خلال العامين الماضيين، في أحياء متعددة بينها الأشرافية والعمارية والشقيف وغيرها.

وكان انهيار مبنى في منطقة الشقيف قد أعاد قبل فترة قصيرة تسليط الضوء على خطورة الملف، بعدما وقع الانهيار أثناء أعمال ترميم وإصلاح داخل المبنى، ما أدى إلى إصابات بين المدنيين واستدعى عمليات إنقاذ بحثاً عن عالقين تحت الأنقاض، وهو ما أثار تساؤلات حول سلامة الأبنية التي تخضع لإعادة التأهيل دون ضمانات هندسية كافية. وفي أكثر من حادثة موثقة، سجلت وفيات وإصابات متفاوتة الخطورة، إضافة إلى عمليات إنقاذ معقدة استمرت لساعات، ما يعكس هشاشة واسعة في البنية العمرانية، ولا سيما في الأحياء التي تعرضت لدمار كبير خلال سنوات الحرب.

ولم تعد هذه الحوادث تقتصر على الأبنية القديمة، بل امتدت إلى مبان قيد الترميم أو إعادة التأهيل، ما يضيف طبقة جديدة من

مع خطر يومي غير مرئي لكنه قد يكون قاتلاً.

غياب المعالجة الرسمية

ورغم تكرار حوادث الانهيار، لا تزال الاستجابة الرسمية في معظم الحالات تقتصر على التدخل بعد وقوع الكارثة، عبر عمليات الإنقاذ والإجلاء وفتح تحقيقات محدودة، دون الإعلان عن خطة وطنية واضحة لمعالجة جذور المشكلة.

فلا يبدو حتى الآن أن هناك برنامجاً شاملاً يشمل...

حصر المباني الأيلة إلى السقوط. تقييم الأحياء المتضررة إنشائياً. فرض شروط هندسية صارمة على أعمال الترميم. إخلاء المباني الخطرة بشكل وقائي قبل وقوع الكوارث.

ويترك هذا الواقع السكان في مواجهة مباشرة

القنبلة الصامتة

لا تبدو حادثة انهيار مبنى الحيدرية مجرد حادث منفصل، بل تمثل مؤشراً جديداً على أزمة عمرانية وإنشائية تتفاقم في حلب وتمتد آثارها إلى مدن سورية أخرى، مع استمرار عودة السكان إلى مناطق متضررة جزئياً أو كلياً دون معالجة شاملة لسلامة الأبنية. ومع غياب الرقابة الهندسية الفاعلة، واستمرار أعمال الترميم غير المدروسة، تبقى المباني الأيلة إلى السقوط قنبلة صامتة تهدد حياة المدنيين في أي لحظة، في مشهد يفرض مجدداً سؤالاً ملحا حول مسؤولية الجهات المعنية في حماية السكان، ليس بعد وقوع الكارثة فقط، بل قبل حدوثها.

تعويضات متضرري الزلزال... وعود معلقة وحقوق مسلوقة



مليار، فظلت حبيسة خريزة الجهات الرسمية، من دون أي إشارة إلى موعد صرفها. ونتيجة لذلك، توقفت الورشات بشكل شبه كامل، واستكمل جزء من المشروع بالديون، قبل أن يتوقف كل شيء.

وكشف الوكيل القانوني عن المتضررين، محمد عبد الله، أن الجهات الرسمية لم تقدم أي جواب واضح بشأن مصير الأموال، في ظل حل «صندوق متضرري الزلزال» الذي أنشأته السلطة الساقطة، والذي كان مسؤولاً عن إدارة الأموال.

والسؤال البسيط الذي يتكرر على ألسنة المتضررين: إن كان الصندوق قد حل، فمن المسؤول اليوم عن الأموال؟ وأين ذهبت؟ ولماذا لا تتم مصارحتهم بحقيقة ما يجري؟

أكثر من ثلاث سنوات مضت على كارثة الزلزال الذي هز شمال سورية في شباط 2023، لكن عشرات العائلات في مدينة حماة لا تزال تعيش تداعيات الكارثة وكأنها وقعت في أمس.

نور الإبراهيم

فلم تنته المعاناة عند انهيار الأبنية أو إخلائها، وتحولت إلى أزمة مزمنة من تعويضات متوقفة، ومشاريع بناء مشلولة، وقرارات إدارية جائرة تحرم العشرات من حقهم الطبيعي في العودة إلى منازلهم.

حل صندوق المتضررين

كانت الآلية التي أقرتها السلطة الساقطة تبدو براءة في وعودها: منح كل متضرر تهدم منزله ضمن المخططات التنظيمية مبلغ 160 مليون ليرة، يُصرف على دفعتين لمن يباشر البناء خلال العام نفسه. لكن هذه الوعود تحطمت على صخرة الواقع، كما يتضح من مأساة سكان العقار رقم «612» في حي الأربعين.

فبحسب ما نقلته «عنب بلدي» في 30 حزيران، صرفت الدفعة الأولى البالغة نحو 2,64 مليار ليرة بالكامل في أعمال البناء، وتقدمت الورشات بوتيرة جيدة، حتى استنفدت الأموال.

أما الدفعة الثانية وقيمتها 3,28

المؤسسي التي تلحن المتضررين يوماً بعد يوم.

ولا يضر التذكير بأن عدد الأسر المتضررة في محافظات حماة وحلب واللاذقية وحدها بلغ 91,794 أسرة، بعدد أفراد 414,304. لكن الأرقام لا تعكس ألم العائلات التي لا تزال حتى اليوم تعيش في منازل مستأجرة تستنزف دخولها الشحيحة، بعد أن تحول مشروع يبشر بعودة الحقوق إلى رمز للجمود والخذلان.

بما يلي:
- الإسراع في تحويل القسط الثاني من التعويضات لاستكمال المشاريع المتوقفة.

- معالجة أوضاع أصحاب الطوابق الأخيرة، إما بإعادة النظر في قرار البناء، أو بتعويضهم تعويضاً عادلاً يضمن عدم ضياع حقوقهم التي دفعوا ثمنها غالياً.

- توضيح مصير صندوق متضرري الزلزال، وتحديد جهة مسؤولة تتابع الملف، وإنهاء حالة الفراغ

ولا يطالب السكان بتعويض في منطقة أخرى، بل بإعادة حقهم في العقار نفسه الذي اشتروه وسددوا ثمنه. لكن مراجعاتهم للبلدية والمحافظات لم تات بنفع، واكتفى المسؤولون بإحالتهم بين الدوائر، في متاهة بيروقراطية لا نهاية لها، وكان قضيتهم ليست أكثر من ورقة تنتقل من مكتب إلى آخر.

الأصوات تعلق

يطالب المتضررون اليوم بوضوح

الرصاص التي نجت من الحرب... تقتل في السلم



انتهت المعارك في مساحات واسعة من سورية، لكن الحرب لم تغادر الشوارع بالكامل. فقد تركت وراءها إرثاً لا يقل خطورة عن الدمار الذي خلفته، يتمثل في آلاف قطع السلاح التي لا تزال خارج سلطة الدولة، وفي ثقافة ترى في البندقية وسيلة لحسم الخلافات، لا استثناء تلجأ إليه المؤسسات الأمنية وحدها.

ولم يعد السوري يخشى أن يكون قريباً من جبهة قتال، بقدر ما يخشى أن يكون في المكان الخطأ، قرب شخص يحمل سلاحاً. خلاف مروري، أو مشادة كلامية، أو نزاع بين جيران، أو حفل زفاف، أو حتى محل تجاري... كلها قد تتحول خلال لحظات إلى مسرح لجريمة جديدة.

خلال الأشهر الماضية، توالى الحوادث التي عكست هذا الواقع المقلق. ففي حلب، تحول خلاف مروري إلى إطلاق نار في أحد الأحياء، قبل أن تعلن الجهات المختصة توقيف المتورطين. وفي حمص، قتل شخصان داخل محل تجاري في حي كرم اللوز بعدما تعرضا لإطلاق نار في وضوح النهار، في جريمة هزت الرأي العام لأنها وقعت في مكان يفترض أن يكون رمزاً للحياة والعمل لا للموت.

وفي حادثة أخرى في حمص، تعرضت دورية أمنية لإطلاق النار أثناء تدخلها لفض مشاجرة بين مدنيين، فأصيب عنصران، في مؤشر خطر إلى أن السلاح لم يعد يستخدم ضد الخصوم فقط، بل أصبح يشهر حتى في وجه من يحاول فرض النظام.

وفي ريف دير الزور، أصيب عدد من المدنيين، بينهم نساء وأطفال، بسبب إطلاق النار خلال حفل زفاف، فيما أثار مقطع مصور من أحد الأعراس في الرقة موجة استياء واسعة بعدما أظهر إطلاق النار بين الحضور باعتباره جزءاً من الاحتفال، قبل أن تعلن السلطات توقيف الفاعل. هذه الوقائع ليست سوى نماذج من عشرات الحوادث التي تتكرر في محافظات مختلفة، وتتفاوت في نتائجها بين إصابات طفيفة وجرائم قتل.

غير أن المشكلة لا تكمن في هذه الحوادث بعد

ذاتها، بل فيما تعكسه من واقع أخطر. فالسلاح لم يعد مجرد وسيلة للدفاع أو بقاء مرحلة حرب، بل تحول في كثير من الأحيان إلى أداة لفرض الإرادة خارج القانون. يستخدم في خلافات عائلية، ومشاجرات بين الجيران، ونزاعات مرورية، كما يستخدم في جرائم انتقام وثأر، وفي عمليات سلب وسرقة تحت تهديد السلاح، الأمر الذي يجعل أي خلاف قابلاً للتحويل في لحظات إلى جريمة دامية.

والأخطر من ذلك أن بعض هذه الجرائم لا تبقى في إطارها الجنائي، بل تستغل لإثارة العصبية والانقسامات، أو تقع على خلفيات طائفية أو مناطيقية، فتتحول جريمة فردية إلى شرارة توتر تهدد السلم الأهلي وتمزق ما تبقى من النسيج الاجتماعي. وعندما يصبح السلاح أداة لإرسال رسائل ترهيب جماعية، أو وسيلة للانتقام خارج إطار القضاء، فإن الخطر لا يطال الضحية وحدها، بل يطال ثقة المجتمع كله بالدولة وبالعدالة.

إن استمرار هذا الواقع يعني أن الدولة لم تستعد بعد احتكارها المشروع لاستخدام القوة، وهو الاحتكار الذي يشكل الأساس لأي نظام قانوني. فلا يمكن بناء دولة حديثة إذا كان المواطن يعتقد أن البندقية أسرع من القضاء، ولا يمكن ترسيخ الاستقرار إذا بقي حمل السلاح واستخدامه في الحياة اليومية أمراً مألوفاً.

ولا يقتصر أثر السلاح المنفلت على الأمن وحده. فهو يضرب الاقتصاد عندما يخشى التاجر على متجره، ويقوض الاستثمار عندما يشعر المستثمر بأن القانون قد يعجز عن حمايته، ويزعزع الحياة الاجتماعية عندما

تتحول المناسبات السعيدة إلى مصدر قلق، ويمنع عودة الثقة بين أبناء المجتمع الذين أنهكتهم سنوات الحرب. والمقلق أيضاً أن كثيراً من هذه القضايا ينتهي بإعلان عن توقيف مشتبه بهم أو فتح تحقيق، بينما لا يعرف الرأي العام في كثير من الأحيان كيف انتهت المحاكمات، وهل صدرت أحكام رادعة بالفعل. إن العدالة لا تتحقق بالقضاء القبط على الجناة فقط، بل بإظهار أن القانون يطبق على الجميع أيضاً، وأن من يستخدم السلاح خارج إطاره المشروع سيدفع ثمن فعلته مهما كان نفوذه أو انتماؤه.

لقد دفع السوريون ثمننا باهظاً خلال سنوات الحرب، ومن حقهم أن يعيشوا في ظل دولة يكون فيها القانون وحده صاحب الكلمة العليا. وهذا لن يتحقق ما لم يحصر السلاح

بالمؤسسات الشرعية، وتنفذ حملة شاملة لجمع الأسلحة غير المرخصة، وتشدد العقوبات على حملها واستخدامها، وتعلن نتائج التحقيقات والمحاكمات بشفافية، حتى يستعيد الناس ثقتهم بأن العدالة لا تزال قادرة على حماية المجتمع.

إن أخطر ما في السلاح المنفلت أنه لا يقتل ضحاياه فقط، بل يقتل فكرة الدولة بالترجيح. فكل رصاصة تطلق خارج القانون هي انتقاص من هيبة المؤسسات، وكل جريمة تمر بلا ردع كاف هي رسالة إلى آخرين بأن القوة قد تغلب على العدالة. ولا يمكن لسورية أن تطوي صفحة الحرب حقاً، ما دام إرثها المسلح لا يزال يحصد الأرواح ويهدد السلم الأهلي ويقوض أسس الدولة التي يتطلع السوريون إلى بنائها.

تتحول المناسبات السعيدة إلى مصدر قلق، ويمنع عودة الثقة بين أبناء المجتمع الذين أنهكتهم سنوات الحرب. والمقلق أيضاً أن كثيراً من هذه القضايا ينتهي بإعلان عن توقيف مشتبه بهم أو فتح تحقيق، بينما لا يعرف الرأي العام في كثير من الأحيان كيف انتهت المحاكمات، وهل صدرت أحكام رادعة بالفعل. إن العدالة لا تتحقق بالقضاء القبط على الجناة فقط، بل بإظهار أن القانون يطبق على الجميع أيضاً، وأن من يستخدم السلاح خارج إطاره المشروع سيدفع ثمن فعلته مهما كان نفوذه أو انتماؤه.

لقد دفع السوريون ثمننا باهظاً خلال سنوات الحرب، ومن حقهم أن يعيشوا في ظل دولة يكون فيها القانون وحده صاحب الكلمة العليا. وهذا لن يتحقق ما لم يحصر السلاح

صناعة الألبسة بين ضغوط الجمارك وآم الاستيراد



يمر قطاع الألبسة اليوم - في زمن تنهوى فيه القطاعات الإنتاجية الواحدة تلو الأخرى - باخطر مراحل حياته، إذ ينحبط بين ارتفاع جنوني في تكاليف الإنتاج، ورسوم جمركية متصاعدة، وغزو للمنتجات المهربة والمستوردة التي بائنت تنفوق على المحلي في السعر والجودة.

بتخفيض الرسوم، لكن المفاجأة كانت في القرار الأخير الذي جاء مخالفاً للأمنيات. فبدلاً من تخفيف العبء، شهدت الفترة الأخيرة رفعا في الرسوم الجمركية على الأقمشة العادية من 500 دولار للطن الواحد إلى 700 دولار، أي بزيادة 30%، كما تم رفع رسوم الأقمشة المسطرة إلى 1000 دولار للطن.

الورش في تراجع

يكشف واقع السوق أبعادا اجتماعية أكثر قسوة تعكس تداعيات تراجع هذه الصناعة. فنتيجة لارتفاع التكاليف وعدم القدرة على المنافسة، لم تعد المحال التجارية وحتى المصانع تجد جدوى في الاعتماد على ورش الخياطة لإنتاج الثياب، وأصبح الخيار «الأوفر» بالنسبة للكثيرين هو السفر إلى تركيا وشراء الملابس الجاهزة. هذا التحول في سلوك الصناعيين والتجار، ضرب قطاع التصنيع المحلي، وتسبب في جفاف العقود التي كانت تغذي آلاف الورش الصغيرة المنتشرة في المدن والأرياف.

وبحسب متابعات ميدانية، لم يعد العامل الماهر في الورش يتقاضى أكثر من 100 إلى 120 ألف ليرة يومياً، لقاء عمل شاق قد يستمر

فجر شرف

وبينما تفرض دول الجوار رسوماً صفرية على المواد الأولية للألبسة، ما يمنح صناعتها ميزة تنافسية هائلة، تواصل السياسات الاقتصادية للسلطة وضع العصي في عجلات الإنتاج الوطني.

الجمارك تضرب الصناعة في مقتل في تصريح لجريدة «الوطن»، في 28 حزيران، كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، محمد العقاد، عن واقع مرير يعيشه صناعيو الألبسة، مشيراً إلى أن الصناعة تعتمد بنسبة تصل إلى 95% على المواد الأولية المستوردة، في ظل غياب شبه تام للبديل المحلي.

هذا الاعتماد المفرط على الخارج كان ولا يزال نقطة الضعف التي تستغلها السياسات الجمركية، وقد طالب القطاع مراراً وتكراراً

هذه الصناعة المحلية نحو الاندثار التدريجي، وتحويل سورية إلى سوق استهلاكية خالصة للمنتجات الجاهزة، مع ما يرافق ذلك من خسارة لآلاف فرص العمل.

فتلبية مطالب القطاع بتصفير الجمارك على مستلزمات الإنتاج، وخفض تكاليف الطاقة، والانطلاق نحو سياسات تجارية متوازنة، هي ضرورة حتمية لإنقاذ ما تبقى من قطاع صناعي مهم، وحماية آلاف العائلات من الانزلاق نحو مزيد من البطالة والفقر المدقع.

التوجه نحو «البالة»، التي رغم ما توفره من خيارات أرخص، لكنها في المقابل تقضي على أي فرصة لتصريف منتجات الصناعة الوطنية.

على عتبة الاندثار

ترسم الأرقام ومعاناة العمال وتدهور الصناعة ملامح أزمة مركبة لا حل لها من دون تدخل جذري وشامل للدولة. فاستمرار رفع الرسوم على المواد الأولية في ظل اعتماد القطاع على الاستيراد بنسبة 95%، يعني ببساطة دفع

إلى 12 ساعة يومياً، أما العمال الأقل مهارة وخبرة فأجورهم متدنية جداً. ويعكس هذا الأجر المتدني للغاية حجم الانهيار، ويدفع آلاف العائلات إلى هوة الفقر، في وقت يستمر فيه غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية.

وعلى الجانب الآخر، يعاني القطاع من ضعف في الطلب الداخلي، كنتيجة حتمية لتآكل القدرة الشرائية، وتحول الملابس إلى كماليات لا يستطيع المواطن تأمينها، ما دفع بشريحة واسعة من المستهلكين إلى

أزمة وقود أم أزمة سياسات؟



شهدت محطات الوقود في سورية خلال الأيام الماضية مشاهد مألوفة بطابعها المتنازم، حيث عادت الطوابير الطويلة لتخيم على المشهد اليومي، فيما توزعت المبررات بين تخفيض الأسعار وزيادة الطلب، وسط غياب واضح للرقابة الفاعلة وتراجع دور المؤسسات المعنية في ضبط السوق، ومع استمرار الأزمة يتضح أن المشكلة ليست في «وعي وسلوك المستهلك» بقدر ما هي «خلل هيكلي» في سياسات التزويد والتسعير والمحاسبة.

رشا عيد

بين المبرر الجزئي وغياب الرقابة

الرواية التي سوقت لتبرير الامتناع عن البيع وتعتبر التبعئة تقول إن تخفيض أسعار المشتقات النفطية بنسب تراوحت بين 14-20% حث المحطات خسائر عن الكميات الباقية لديها والمستحقة بالسعر المرتفع السابق قبل التخفيض السريع، وهذا الطرح ربما يحمل مبرراً جزئياً في سياق حساب التكاليف والأرباح في الكازيات، لكنه يصبح فرقة إعلامية فارغة حين نتذكر أن الزريعة نفسها تغيب تماماً عند رفع السعر، حيث تحقق الكازيات أرباحاً إضافية مضمونة لا تقابلها اعتراضات أو إغلاقاً أو تقليصاً في طلبات التبعئة.

فالوقائع على الأرض تؤكد أن المشكلة الحقيقية ليست في التسعيرة فقط، بل ربما نقص في الكميات الموزعة، وتقليص طلبات الكازيات، وإدارة مشوهة لعملية التوزيع، مع غياب الرقابة، مما جعل من «تخفيض السعر» شائعة تعلق عليها الأزمة بينما تخفي تحتها سوقاً موازية «سوداء» عادت لتبحث لنفسها عن متنفس جديد على أطرافها.

طوابير تروي قصة نقص حقيقي

مع استمرار الزحام والطوابير على المحطات، لم يعد ممكناً تبرير الأمر بمجرد سلوك المستهلكين، فهذه الزريعة التي تروج لتحميل المواطن المسؤولية، تصطدم بالواقع

الملموس «لنقص» المادة، لتستعيد شبكات السوق السوداء حضورها، ولو بشكل نسبي ومحدود، في دلالة واضحة على وجود خلل في التوزيع.

تعقيد الأزمة بدلاً من حلها

إغلاق بعض المحطات التي امتنعت عن البيع زاد من تعقيد المشهد، إذ حول الضغط إلى محطات أخرى، مما ضاعف المعاناة وزاد من عمر الطوابير وساعات الانتظار. إن معالجة المخالفات يجب أن تكون رادعة ومؤثرة في أن معاً، وليس بالإغلاق الذي ينقل الأزمة مكانياً دون حلها جذرياً، بل عبر ضبط المخالفات بأشكالها كافة، ومحاسبة المقصرين، دون أن يتحمل المواطن تبعات تقاعس الجهات الرسمية.

تداعيات تطال الجميع

انعكست أزمة الوقود بشكل مباشر على حياة المواطنين، فإلى جانب الانتظار لساعات طويلة في طوابير التبعئة، تأثر قطاع الأعمال بصورة واضحة، حيث عمد الكثيرون إلى تعديل جداول أعمالهم أو تعطيلها بسبب نقص البنزين والمازوت، في ترجمة يومية لتداعيات القرارات المتخبطة، التي تضع المواطن المفقر في مواجهة مباشرة مع أزمة تتفاقم يوماً بعد يوم.

أين الدولة من دورها؟

على الجهات الرسمية أن تتحمل مسؤولياتها

وتراجع الرقابة، هي العناوين الحقيقية لهذه المعاناة اليومية، التي تتحول معها محطات الوقود إلى مسرح يكرر سيناريو الأزمة ذاته. فمشهد الشاب الذي يدفع سيارته المعطلة بعد نفاذ البنزين في منتصف الطابور، والموظف الذي يصل متأخراً بعد ساعات من الانتظار، والمريض الذي يفوته موعد علاجه، جميعها وجوه لأزمة لا تحل بتصريحات متضاربة ولا بإجراءات ترقيعية. فإما أن تتحمل الجهات الرسمية مسؤولية تأمينها وتقدم حلولاً جذرية ومستدامة مترافقة مع الشفافية والمحاسبة، وإلا سيبقى المواطن رهينة طابور لا يرى له آخر، وشبكات سوق سوداء تتحين الفرصة لاستعادة دورها المشبوه في تعزيز الأزمة ولتكتسب عليها.

كاملة، فوزارة الطاقة مطالبة بتوضيح آليات التسعير وضمان انسيابية الكميات الموردة بما يغطي الطلب، وكيفية احتساب هوامش الربح أو الخسارة للكازيات عند أي تعديل سعري، بما يحقق الشفافية ويخرج الجميع من دوامة الاتهامات والذرائع المتبادلة. أما وزارة الاقتصاد والصناعة، وعبر جهاز حماية المستهلك، فمسؤوليتها تقتضي محاسبة المخالفين وضبط الامتناع عن البيع والتلاعب في الكيل والسعر، بشكل فعال وجذري وليس بالسوء، بل يترجم إلى إجراءات ملموسة تحمي المواطن وتضمن استقرار السوق دون أن تدفع الفاتورة من قوت المفقرين ووقفتهم. ما يجري اليوم مرآة تعكس أزمة سياسات وأزمة ثقة، فغياب التخطيط وسوء التوزيع

ذهب سورية الأبيض... خطط تعافٍ طموحة وكابوس يثقل المزارعين



تكاليف مرهقة ومستحقات عالقة

يعزو المزارعون هذا التراجع الحاد إلى أسباب مترابطة، حيث تضاعفت تكلفة الهكتار الواحد أكثر من أربع مرات خلال السنوات الخمس الأخيرة، من ارتفاع أسعار المحروقات والأسمدة إلى أجور اليد العاملة وصيانة الآليات، ما جعل زراعة القطن مشروعاً غير مجد اقتصادياً. ويضاف إلى ذلك نقص حاد في مياه الري، فضلاً عن غياب خطط مكافحة فعالة للآفات والأمراض، كما يؤكد أحد المزارعين، أن «سعر شراء القطن الحالي لا يغطي حتى 75% من إجمالي النفقات».

لتمتد المعاناة إلى أزمة تسويقه واستلام المستحقات، فقد كشفت رئيسة دائرة القطن في مديرية زراعة دير الزور، «أن نحو 30% من قيمة الأقطان المسوقة لموسم 2024 لم تصرف، مع عدم صرف أي مبالغ لموسم 2025 حتى تاريخه».

هذا التأخر دفع الكثيرين إلى الاستدانة لتأمين احتياجات أسرهم وشراء مستلزمات الإنتاج، في حلقة مفرغة تقضي على أي أمل في الاستمرار.

عزوف متصاعد

هذا الواقع المتردي دفع كثيراً من الفلاحين إلى العزوف عن زراعة

كان القطن السوري، الذي أطلق عليه «الذهب الأبيض»، يشكل عماد الاقتصاد الوطني لسنوات طويلة، ففي ذروته عام 2004، بلغت المساحة المزروعة 250 ألف هكتار، لإنتاج 1.14 مليون طن، لتحلل سورية موقفاً متقدماً عالمياً، وساهم هذا المحصول في توفير نحو 30% من فرص العمل الصناعي في ذلك الوقت، لكن سرعان ما تحولت هذه الصورة المشرقة إلى كابوس اقتصادي، إذ دخل منذ عام 2011، في دوامة انهيار متواصلة.

رهف ونوس

من الوفرة إلى الندرة

تشير البيانات إلى أن الإنتاج تراجع من 750 ألف طن عام 2011 إلى أقل من 14 ألف طن في 2024، وتقلصت المساحات المزروعة من 250 ألف هكتار إلى نحو 35 ألفاً، كما لم يُنفذ من المساحة المخططة العام الفائت سوى 62% فقط ليتحول القطن إلى مرآة للتري الاقتصادي. وفي دير الزور، إحدى أهم المناطق المنتجة، وصل الإنتاج عام 2024 إلى 5000 طن على مساحة 6000 هكتار، قبل أن يتراجع إلى 4500 طن عام 2025 على مساحة لم تتجاوز 2300 هكتار، والأكثر إثارة للقلق أن المساحة المخططة لزراعته في المحافظة لموسم 2026 بلغت 14150 هكتاراً، فيما لم يُنفذ منها سوى نحو 3000 هكتار حتى الآن «علماً أن زراعته تشارف على الانتهاء».

خطط تعافٍ

وأرقام طموحة... ولكن!

خططت وزارة الزراعة لزراعة 50 ألف هكتار من القطن لهذا العام، بإنتاج متوقع يصل إلى 150 ألف طن، لكن السؤال الملح هنا: هل يمكن تحقيق هذه الأرقام الطموحة في ظل استمرار معاناة الفلاحين من ارتفاع التكاليف، وتأخر صرف المستحقات؟! فالتجارب السابقة تظهر فجوة كبيرة بين التخطيط والتنفيذ، والمزارعون الذين يدخلون موسم 2026 دون سيولة، كيف لهم أن يستمروا في التوسع؟! فانعدام الثقة بين المزارعين والجهات المعنية قد يكون العقبة الأكبر أمام أي خطة تعافٍ.

القطن السوري، الذي كان رمزاً للتفوق الاقتصادي، يقف اليوم على مفترق طرق، فإما أن تتخذ الجهات المعنية خطوات جادة وسريعة لمعالجة التحديات القائمة، من دعم العملية الإنتاجية وعدالة التسعير إلى صرف المستحقات في مواعيدها، وإلا فخطط التعافي ستظل حبراً على ورق، والقطن السوري سيصبح أسير ذكريات الماضي البعيد.

القطن، وهو ما سينعكس سلباً على الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني، فهو ليس مجرد محصول عادي، بل مادة أولية لصناعات النسيج والزيوت والأعلاف، ففي ذروته، كانت صناعاته النسيجية تسهم بـ27% من الناتج الصناعي غير النفطي و45% من الصادرات غير النفطية أما اليوم، تقلصت الصادرات وتوقفت غالبية المحالج، كمحلج دير الزور، ما اضطر المزارعين إلى نقل أقطانهم إلى مركز المدينة، ومضاعفة الأعباء المادية، ليصبح القطن السوري مهدداً بخطر الزوال.

WATER-RES في الغوطة الشرقية... تمويل محدود وإعادة هيكلة المياه



أقر مجلس إدارة صندوق المناخ الأخضر «GCF» في 2 تموز 2026 خلال دورته الخامسة والأربعين المنعقدة في دوشنبه - طاجيكستان تمويل مشروع WATER-RES في سورية بقيمة تتجاوز 27.7 مليون دولار، على أن ينفذ خلال خمس سنوات بالشراكة بين الصندوق ومنظمة ACTED والجهات الحكومية السورية المعنية بقطاع المياه، مع تركيز جغرافي واضح على منطقة الغوطة الشرقية في ريف دمشق باعتبارها إحدى أكثر المناطق تعرضاً للإجهاد المائي وتدهور الشبكات واستنزاف الموارد الجوفية.

وجاء الإعلان الرسمي عبر وكالة الأنباء السورية سانا في 3 تموز 2026، بعد استكمال ترتيبات فنية وإدارية سبقت الإطلاق، شملت الاتفاق على اليات التنفيذ وتوزيع الأدوار وخطط التدخل الميداني، ضمن مسار طويل من الإعداد أصبح سمة ثابتة في مشاريع التمويل الأممي، حيث لا ينظر إلى الموافقة كمرحلة نهائية بل كبدائية لسلسلة من الاشتراطات الفنية والمؤسسية.

وفي هذا السياق، لا يمكن فصل المشروع عن الاتجاه العام الذي يرافق معظم هذه التدخلات، والمتمثل في الدفع نحو زيادة الجابية، وتقليل الفاقد، وإعادة هيكلة المؤسسات، وربما إدخال أدوات مثل العدادات الذكية أو مسبقة الدفع، إلى جانب إعادة النظر في أنظمة التسعير تحت عنوان «استرداد التكلفة» وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي تدخل في هذا السياق. ورغم أن هذه الإجراءات تقدم كتحسينات تقنية وإدارية، إلا أنها تشكل عملياً مسارا تدريجياً لإعادة توزيع عبء الخدمة بين الدولة والمستهلك.

الأكثر حساسية في هذا المشهد أن هذا التوجه لا يأتي من الخارج فقط، بل يجد أرضية

ورغم أهمية المشروع من حيث عنوانه العريض المتعلق بتحسين إدارة المياه ومواجهة آثار تغير المناخ، إلا أن محدوديته الجغرافية والتمويلية تجعله أقرب إلى مشروع تجريبي موجه أكثر من كونه خطة إنقاذ شاملة لقطاع المياه. فهو يتركز في منطقة واحدة ضمن سياق وطني يعاني من أزمة أوسع بكثير، ما يعكس نمط «التدخل النموذجي» الذي يستخدم لاختبار أدوات الإدارة قبل تعميمها.

غير أن القراءة الأعمق لهذا النوع من التمويل تكشف أنه جزء من منظومة أممية أوسع لا تختلف في جوهرها بين صندوق وآخر، سواء كان صندوق المناخ الأخضر أو غيره من

داخلية موازية، حيث لا تظهر الحكومة في السياق العملي تحفظاً جوهرياً على سياسات تقليص الدعم أو رفع الأسعار، بل إن التجربة خلال السنوات الماضية تشير إلى مسار متدرج شمل قطاعات أساسية مثل الخبز والكهرباء والمشتقات النفطية، حيث جرى تقليص الدعم أو إعادة تسعير الخدمات بشكل متكرر تحت عناوين تحسين الكفاءة وترشيد الاستهلاك وإصلاح التشوهات المالية. وهذا التلاقي بين منطق التمويل الدولي ومنطق السياسات الداخلية يجعل مسار إعادة الهيكلة أكثر قابلية للتقدم، حتى وإن كان ذلك على حساب ارتفاع الأعباء على المستهلك النهائي.

وفي ضوء ذلك، يصبح مشروع WATER-RES أكثر من مجرد تدخل مائي في منطقة

داخلية موازية، حيث لا تظهر الحكومة في السياق العملي تحفظاً جوهرياً على سياسات تقليص الدعم أو رفع الأسعار، بل إن التجربة خلال السنوات الماضية تشير إلى مسار متدرج شمل قطاعات أساسية مثل الخبز والكهرباء والمشتقات النفطية، حيث جرى تقليص الدعم أو إعادة تسعير الخدمات بشكل متكرر تحت عناوين تحسين الكفاءة وترشيد الاستهلاك وإصلاح التشوهات المالية. وهذا التلاقي بين منطق التمويل الدولي ومنطق السياسات الداخلية يجعل مسار إعادة الهيكلة أكثر قابلية للتقدم، حتى وإن كان ذلك على حساب ارتفاع الأعباء على المستهلك النهائي.

مرضى التلاسيميا يموتون بصمت... والدولة تتخلى عن دورها



المختص «الوحيد» الذي غادر المنطقة، في مشهد يعكس ندرة هذا الاختصاص الحيوي، مشيراً إلى تسجيل حالة وفاة ما يعكس الواقع الصحي المزيم.

أما الأزمة الأكثر إلحاحاً فتتمثل في بنك الدم الذي يعاني نقصاً متكرراً في الكميات المطلوبة، ما يدفع أهالي المرضى إلى البحث باستمرار عن متبرعين لتأمين احتياجات أبنائهم. فالمرضى يحتاج كل أسبوعين أو ثلاثة، من كيس دم واحد إلى كيسين ونصف حسب وزنه وعمره وحاجته وعدة أمور طبية أخرى.

ومع تكرار عمليات نقل الدم، تتراكم كميات كبيرة من الحديد في أعضاء الجسم، ما يستدعي استخدام أدوية «خالبات الحديد» التي باتت غير متوفرة ومكلفة، حيث يصل سعرها إلى 17 دولاراً وتحدد الجرعة حسب الوزن والحاجة، إضافة إلى «حمض الفوليك» ومضاد للعدوى والتقليل من الأعباء التي تثقل كاهل هؤلاء الفقراء.

أما خيارات العلاج المتقدمة، كزراعة نخاع العظم والعلاجات الجينية، فهي بعيدة المنال عن معظم المرضى بسبب ارتفاع تكلفتها وعدم توفرها محلياً، باستثناء مركز واحد في دمشق، والتكلفة دولارية مرتفعة جداً، ما يجعلها حكراً على المقدرين. وفي الوقت الذي تؤكد فيه منظمة

في اليوم العالمي للتلاسيميا العام الفائت، أعلنت وزارة الصحة أن عدد المرضى في سورية، يبلغ نحو 6000 مريض، منهم 2350 في أدلب وحدها، أرقام قد تبدو مجرد إحصاءات باردة، لكنها تخفي وراءها رحلة معاناة يومية لعائلات أمهات البحث عن كيس دم، أو دواء أو مجرد أمل ببقاء مريضها على قيد الحياة، في بلد يتراجع فيه القطاع الصحي بصمت ممنهج، وتتحول فحوصات ما قبل الزواج إلى مجرد جبر على ورق.

■ منية سليمان

«تجاوز عدد مرضى التلاسيميا الذين كانوا يتلقون الرعاية الطبية في جرابلس شرقي حلب مثلاً، أثناء وجود طبيب مختص بأمراض الدم 90 مريضاً، لكن الرقم تراجع حالياً إلى نحو 60 مريضاً يراجعون المستشفى بشكل دوري»، وذلك بحسب تصريح مدير الإدارة الصحية في المدينة «ياسر خلاوي» لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/6/24، والسبب ليس تحسناً في أوضاعهم، بل غياب بديل للطبيب

عن دورها الرعائي وتقليص الدعم عن مراكز نقل الدم، وخصخصة مبطنات للخدمات، وتعاكس عن تطبيق برامج وقائية حقيقية، وكلها تؤكد أن حياة المرضى ليست في سلم الأولويات الرسمي. ففي جرابلس، وكل مدينة سورية، تختصر قصة طفل يتربص كيس دم كل أسبوعين حكاية وطن كامل بحاجة ماسة إلى إعادة تعريف معنى «الحق في الصحة».

متابعة للنتائج، ونادراً ما تشرح الاحتمالات الوراثية للمقبلين على الزواج، ونادراً جداً ما يمنع زواج يحمل فيه الطرفان مورث المرض، والنتيجة، ولادات مستمرة لأطفال حكم عليهم بالمعاناة منذ اليوم الأول، في مشهد عبثي يمكن تفاديه بنوعية موسعة وجديده وفحص طبي ملزم. فما يحدث ليس مجرد نقص أدوية، بل استراتيجية تخلّ تدريجياً للدولة

الصحة العالمية أن 6% من مجموع الولادات السنوية تعاني من خلل وراثي، تظل سورية تسجل أكثر من 200 ولادة جديدة مصابة «بالتلاسيميا» سنوياً حسب أحدث البيانات، وهذه الأرقام دليل قاطع على أن الفحوصات الطبية قبل الزواج، رغم حضورها في التشريعات، تبقى إجراءً روتينياً في معاملات الزواج، بلا إلزام حقيقي ولا تثقيف جيني ووراثي ولا

الماء الملوّث يضرب صحة السوريين والتهاب الكبد الوبائي مجرد إنذار



يطفو التهاب الكبد الوبائي على السطح كلما اشتد الحر، ليزيد من الألم والمعاناة؛ حيث ينتقل من محافظة إلى أخرى في غضون أشهر، فمن درعا إلى دير الزور وحمص، تعاني البلاد المأساة ذاتها؛ اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي، وتسرب القاذورات إلى أجساد المواطنين.

■ نور الإبراهيم

ليس نصرا، بل ربما مجرد هدنة قصيرة قبل الموجة القادمة، طالما أن الجذور لم تُقتلع.

أين المسؤولية؟

وزارة الصحة تؤدي دورها، أو ما تبقى منه، عبر حملات التوعية وتوزيع أقراص الكلور. لكن من يسائل وزارة الموارد المائية؟ ومن يحاسب المؤسسة العامة لمياه الشرب؟

المشكلة ليست طبية بحتة، فهناك انهيار شامل في البنية التحتية، وغياب للتنسيق بين الوزارات والجهات المسؤولة. وكان الجميع يمرر الكرة للآخر، بينما يظلم المواطن في المنتصف؛ ينتظر ماء نظيفا لا يأتي، أو عيبا صحيا لا ينفج أمام واقع صرف صحي مزر. فكل تفنن جديد لالتهاب الكبد الوبائي، وغيره من الأمراض التي يسببها التلوث، هو صفقة وإعلان فشل في إدارة الدولة لأهم احتياجات الناس. فاستمرار تدهور شبكات المياه والصرف الصحي أصبح جريمة بحق الصحة العامة، وتهديدا مباشرا للحياة.

أما إنكار ذلك، أو التهوين من خطورته، فهو إمعان في حرمان السوريين من أبسط حقوقهم.

وفي الوقت الذي تتابع فيه وزارة الصحة الأرقام والتوزيع الزمني والجغرافي للإصابات، تظل الحقيقة الصادمة في أعماق الأرض؛ شبكات مياه متهاكلة، وأنابيب صرف صحي تتداعى، ومواطنون يضطرون لشرب السموم بحثا عن الماء.

تلكلخ... مياه نظيفة وشبكات معطلة

أعلنت مديرية صحة حمص في تصريح «للإخبارية السورية» في 17 حزيران أن مياه نبع الزارة في تلكلخ «غير صالحة للاستخدام»، بينما شبكة المياه العمومية «نظيفة ومعقمة»، ودعت الأهالي إلى الامتناع عن شرب المياه من النبع.

لكن لجوء الأهالي إلى نبع ملوث سببه الأساس هو جفاف الشبكة؛ فالمياه لا تصل، وكميات الضخ لا تكفي الاحتياجات التي تشهد ارتفاعا في الصيف.

فقد سجل في نيسان الماضي 40 حالة في تلكلخ وحدها، تلتها 35 حالة في شهر أيار، بالإضافة إلى خمس حالات جديدة حتى منتصف حزيران، ورغم تراجع الأعداد إلا أن الكارثة لم تنته! فهذا التراجع المؤقت

المياه نفسه، ولا سيما أن جذور المشكلة أعمق من أن تصل إليها أموال المساعدات المشروطة. والمخرج الوحيد من هذه المأساة المتكررة لا يكمن في انتظار منحة جديدة، بل في إعادة توجيه أولويات الإنفاق نحو الاستثمار الجاد في البنية التحتية. فكل دولار يستثمر في شبكات المياه اليوم، يوفر عشرات الدولارات في تكاليف العلاج والخسائر الإنتاجية غدا.

وكل قرار ببناء محطة معالجة صرف صحي، هو قرار بإنقاذ آلاف الأرواح من العذاب الوبائي المتكرر. أما التسوية، والاتكال على الخارج، والترقيع المؤقت، فهو الطريق الأقصر نحو مزيد من الضحايا، ومزيد من الفقر، ومزيد من فقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها.

خسائر قطاع المياه

تقدر خسائر قطاع المياه بسبب الحرب بأكثر من 200 مليار دولار؛ وتعتمد الجهات المعنية - على ما يبدو - على منحة البنك الدولي لإعادة تأهيل قطاع المياه والبالغه 225 مليون دولار، أي ما نسبته 0,1% فقط من حجم الخسائر، بالإضافة إلى مساعدات متفرقة وشحيرة من بعض المنظمات.

إلا أن الرهان على المساعدات الخارجية لحل أزمة المياه هو رهان خاسر؛ فملف المياه ليس مجرد ملف خدمي، بل قضية سيادة وطنية وأمن قومي. والاستمرار في سياسة الاعتماد على جهات خارجية لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي، يحمل في طياته مخاطر لا تقل خطورة عن تلوث

إحاطة أممية تكشف حجم التحديات الزراعية والغذائية في سورية



والخبرات الفنية، تبقى مسؤولية معالجة هذه التحديات ووضع الخطط والسياسات المستدامة للتعامل معها مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الدولة ومؤسساتها. ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى استجابة حكومية أكثر فاعلية وشمولا لمعالجة أسباب الأزمة الزراعية والغذائية، وعدم الاكتفاء بما تقدمه المنظمات الدولية أو الجهات المانحة من برامج ومشروعات دعم مؤقتة.

والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في سورية. كما أن تراكم المشكلات المتعلقة بالإنتاج الزراعي، والجفاف، وتراجع الثروة الحيوانية، وانتشار الذخائر غير المنفجرة، ونقص الخدمات والبنية التحتية الريفية، يفرض على الجهات الحكومية المعنية التعامل معها باعتبارها أولوية وطنية. ففي حين تؤدي المنظمات الدولية دورا مهما نسبيا في الدعم والمساندة وتوفير التمويل

عام 2025. وأوضح أن خطة الفاو للطوارئ والقدرة على الصمود للفترة 2026-2028 تستهدف مساعدة 9,8 ملايين شخص، وتتطلب تمويلا يصل إلى 286 مليون دولار. إن الأرقام والمعطيات التي طرحتها الفاو خلال هذه الإحاطة لا ينبغي النظر إليها بوصفها مجرد تحذيرات أممية أو مطالب إنسانية عابرة، بل باعتبارها مؤشرات واضحة على قضايا تمس الأمن الغذائي

بيري خلال الإحاطة، استمرار خطر الذخائر غير المنفجرة والألغام المنتشرة في العديد من المناطق الزراعية. ويبيّن أن هذه المخلفات الحربية لا تشكل تهديدا مباشرا لحياة المدنيين فقط، بل تعيق أيضا عملية التعافي الاقتصادي والزراعي، إذ تجعل زراعة الأراضي ورعي المواشي وحصاد المحاصيل أنشطة محفوفة بالمخاطر.

ووفق الأرقام التي عرضها، تم تسجيل 1299 حادثة مرتبطة بالذخائر المتفجرة منذ الثامن من كانون الأول 2024، أسفرت عن 2325 ضحية، فيما تستحوذ الأراضي الزراعية ومناطق الرعي على النسبة الأكبر من هذه الحوادث.

وأشار بييري إلى أن الزراعة تمثل أحد أهم مسارات التعافي في سورية، حيث يعتمد عليها ما يقارب نصف السكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولهذا تعمل الفاو بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام على ربط عمليات إزالة الذخائر الخطرة بإعادة تأهيل الأراضي الزراعية وشبكات الري ودعم المزارعين ومرربي الثروة الحيوانية.

كما كشف أن الاستجابة الزراعية الطارئة لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، إذ لم يتم تأمين سوى 16% من الاحتياجات المطلوبة خلال

في الإحاطة الصحفية التي عقدها مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتاريخ 23 حزيران 2026، سلط ممثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» بالإشارة في سورية، بيرو توماسو بييري، الضوء على جملة من التحديات الخطيرة التي لا تزال تواجه القطاع الزراعي والأمن الغذائي في البلاد، مؤكداً أن الوضع لا يزال «بالغ الخطورة» رغم التغييرات التي شهدتها سورية خلال الفترة الماضية.

وأوضح بييري أن نحو 13,4 مليون سوري يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين لا تزال 30% من الأسر السورية تكافح لتأمين احتياجاتها الغذائية اليومية. كما أشار إلى أن موسم الجفاف 2024-2025 تسبب بصدمة إنتاجية كبيرة، إذ انخفض إنتاج القمح بنحو 60% ما أدى إلى عجز وطني يقدر بنحو 2,7 مليون طن من القمح.

ولم تقتصر التحديات على المحاصيل الزراعية فحسب، بل امتدت إلى قطاع الثروة الحيوانية، حيث أوضح المسؤول الأممي أن أعداد القطعان تراجعت بنسبة تتراوح بين 40 و50% نتيجة تراكم آثار النزاع والجفاف والضغط الاقتصادية. ومن أبرز النقاط التي ركز عليها

خصخصة الأرباح وتعميم الفقر: زين



على التخلي عن حق الدولة السورية في استعادة شبكتها الوطنية وفقاً للعقود التأسيسية. وعليه، فإن كل دولار تربحه الشركات المشغلة حالياً، هو دولار تم اقتطاعه ظلماً من حصة المواطن السوري الذي كان يجب أن يكون المالك الحقيقي لهذه الشبكات بعد انتهاء عقود الـ BOT.

حول خطر تسليم مورد وطني لرأس المال الأجنبي

من المبادئ الأساسية والبدئية في أي اقتصاد يحترم القوانين والمؤسسات، أن منح رخص استثمار سيادية - كقطاع الاتصالات الذي يمس الأمن الوطني والاقتصاد الكلي - يجب أن يمر عبر سلسلة من الإجراءات شديدة الشفافية والوضوح. ولكن في حالة منح الاستثمار لشركة زين الكويتية، غابت أبسط معايير «الحكمة الرشيدة» التي يجري الترويج لها في سورية اليوم. فكيف تم اختيار هذه الشركة بالذات؟ وأين هي المناقصات العلنية الدولية التي تضمن حصول الدولة السورية على أفضل عرض ممكن؟ وما هي طبيعة العروض البديلة التي تم تقديمها، إن وجدت أصلاً؟ وما هي الأسس والمعايير الفنية والمالية التي رجحت كفة زين؟ غياب الإجابات عن هذه الأسئلة يحيلنا إلى نتيجة بديهية، وهي أننا أمام صفقة غرف مغلقة، تمت هندستها بعيداً عن الرقابة الشعبية، مما يفتح الباب واسعاً أمام الشكوك حول المحاصصة وتوزيع المنافع على حساب المال العام. فعندما لا يتم الإفصاح عن تفاصيل العقود والشروط التفضيلية، فإن الخاسر الأوحده هو المواطن السوري الذي يمثل الجانب الأضعف في هذه المعادلة.

أكثر من ذلك، يبرز نقد جوهري يتصل بطبيعة الاستثمار الأجنبي في قطاع كقطاع الاتصالات. فنحن هنا لا نتحدث عن شركة أجنبية قادمة لبناء مصانع ثقيلة أو

السورية نظام بيع رخص دائمة، بل كان وفقاً لنظام عقود الـ BOT «البناء، التشغيل، ونقل الملكية - Build-Operate-Transfer». وجوهر هذا النظام المالي والاقتصادي هو أن تقوم الشركات الخاصة ببناء البنية التحتية، وتشغيلها لمدة زمنية محددة «كانت 15 عاماً في الحالة السورية» تسترد خلالها أرباحها وتكاليفها، لتنتقل بعدها ملكية الشركات بكل بنيتها التحتية وتجهيزاتها وقواعد بياناتها وأرباحها المستقبلية لتصبح مملوكة بالكامل للدولة السورية وللشعب السوري.

لو تم احترام هذا العقد، لكانت شركتا سيريل و MTN اليوم مؤسسات حكومية خالصة، ترفد الخزينة العامة للدولة بمليارات الليرات السورية يومياً، كقطاع ظل رابحاً حتى في أعنى ظروف الحرب. كانت هذه الإيرادات الكبيرة كغذاء وحدها بتخفيف وطأة الانهيار الاقتصادي، وتمويل دعم السلع الأساسية للمواطنين الفقراء، ورفع رواتب الموظفين التي لا تكفي لأيام معدودة.

ولكن ما حدث كان كارثة اقتصادية بامتياز، فقد قام نظام الأسد، وفي خطوة شكلت تفریطاً غير مسبوقة بالمال العام، بتحويل عقود الـ BOT إلى رخص تشغيل «Licenses» قبيل انتهاء المدة القانونية، مقابل مبالغ مالية مقطوعة لا تتناسب أبداً مع القيمة الحقيقية للقطاع. وبدلاً من أن تستعيد الدولة السورية ملكية هذه الأصول السيادية، تم تثبيت ملكيتها للقطاع الخاص، واستمر حرمان الخزينة العامة من مورد شديد الأهمية.

يجب أن يُقرأ دخول شركة زين اليوم بديلاً لـ MTN في هذا السياق التاريخي. حيث إن زين لا تأتي لتستثمر في قطاع بكر، بل تأتي لترث حصة في سوق تم سلبها سابقاً من ملكية الشعب السوري. وقبول الاستعاضة عن مشغل بمشغل آخر وفقاً لنظام الرخص، هو تكريس وتأكيد

في ظل أزمة اقتصادية ومعيشية خانقة يمر بها الشعب السوري، حيث تترجم الأغلبية الساحقة تحت خط الفقر المدقع، وتآكل القدرة الشرائية للمواطن يوماً بعد يوم، يبرز إلى الواجهة إعلان مفاجئ يتمثل في دخول شركة «زين» الكويتية كمشغل ثانٍ لقطاع الاتصالات الخليوية في سورية، لتكون البديل لشركة MTN Syria التي غادرت السوق عملياً. يتطلب هذا الحدث، الذي يسوق له إعلامياً على أنه اختراق اقتصادي واستثمار أجنبي ضخم سيعود بالمنفعة على البلاد، ودفعة نقدية تنحاز أولاً وأخيراً لمصلحة المواطن السوري الفقير الذي يدفع ثمن سياسات اقتصادية تفرط بمقدرات دولته. حيث إن قطاع الاتصالات هو عصب أساسي في الاقتصاد السوري وواحد من أهم مصادر الإيرادات الوطنية. ومن هنا، فإن استبدال مشغل بأخر في ظل غياب رؤية اقتصادية وطنية شاملة، لا يعدو كونه إعادة تدوير للاحتكارات وتوزيعاً جديداً للتعكس الاقتصادية بعيداً عن جيوب السوريين وخزينتهم العامة التي تعاني من عجز ينعكس غياباً للخدمات الأساسية وانهاياراً في شبكات الأمان الاجتماعي.



لفهم فداحة ما يجري اليوم مع دخول شركة «زين» لا بد من العودة إلى الجذور التاريخية لقطاع الاتصالات الخليوية في سورية

باقة الإنترنت والمكالمات المحلية ليتواصل مع محيطه، من حقه أن يسأل: هل هذه الأرقام تمثل فعلاً أقصى ما يمكن تحقيقه من قطاع شديد الربحية؟ أم أنها مجرد ذر للرماد في العيون لتغطية عملية الإبقاء على ثروة وطنية كبيرة بعيدة عن الصالح العام؟

الخطينة الأصلية... التفریط بملكية الدولة وعقود الـ BOT

لفهم فداحة ما يجري اليوم مع دخول شركة «زين»، لا بد من العودة إلى الجذور التاريخية لقطاع الاتصالات الخليوية في سورية، وكيف تم التأسيس المنهجي لضياح حقوق الشعب السوري. في بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انطلق قطاع الخليوي في سورية عبر شركتي سيريل وأربيا التي تحولت لاحقاً إلى إم تي إن.

لم يكن الأساس القانوني والتعاقد الذي دخلت بموجبه هذه الشركات إلى السوق

أحمد الرز

تزامناً مع هذا الحدث، تم «تسريب» صور وبيانات للإعلام المحلي تتضمن أرقاماً استعراضية غابتها الإبهار وتضخيم الحدث. حيث تتحدث هذه التسريبات عن عوائد إجمالية للدولة تبلغ 2,27 مليار دولار أمريكي خلال السنوات العشر القادمة، وعن مساهمة في الناتج المحلي تقدر بـ 3,4 مليار دولار «بعد عشر سنوات أيضاً»، واستحداث 16,800 وظيفة، واستثمارات في البنية التحتية بـ 800 مليون دولار. بطبيعة الحال، فإن القراءة السطحية لهذه الأرقام قد توحي بوجود منجز استثماري تاريخي، ولكن التحليل الاقتصادي يقتضي تفكيك هذه الأرقام وعرضها على مشرحة الواقع. حيث تهدف هذه الحملة الترويجية الاستباقية بوضوح إلى تخدير الرأي العام السوري، وإضفاء شرعية على صفقة تشوبها الكثير من الضبابية. لا سيما وأن المواطن الذي بالكاد يستطيع تأمين كلفة

الكويتية وامتحان الاتصالات السورية



ليسوا موظفين لدى الشركة، وإنما مواطنون يبحثون عن فئات الأرباح، ولا يتمتعون بأي حقوق عمالية أو تأمينات اجتماعية. في المحصلة، إن هذه الأرقام ليست سوى وثيقة إدانة، فهي تثبت كيف يتم تضيق واحد من أهم الإيرادات السيادية للدولة. قطاع الاتصالات الربح دوماً، وبدلاً من أن يكون رافعة مالية تنتشل المواطن السوري من فقره وتدعم الخزينة العامة بشكل مباشر، يتم الإبقاء عليه اليوم بوصفه منصة لامتصاص ما تبقى من دماء السوريين لصالح شركات أجنبية، في صفقات تغيب عنها الشفافية، وتكرس نهج الإغراق الخبيثة التي لا يستفيد منها إلا قلة منتفعة، بينما يترك الشعب السوري وحيداً في مواجهة الجوع والتهميش.

مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي» فهو تلاعب بالمصطلحات. الناتج المحلي يشمل استهلاك الأفراد، مما يعني ببساطة أن السوريين سينفقون من لحمهم الحي ومن حوالات مغتربهم 3,4 مليار دولار على فواتير اتصالات وانترنت بأسعار احتكارية مرتفعة لصالح الشركة، وهذا ليس «مساهمة في الاقتصاد» بل هو «اقتطاع من دخل الفقراء».

أما ادعاء «استحداث 16,800 وظيفة»، فهو رقم مضخم دعائياً بشكل مفضوح. قطاع الاتصالات الحديث يعتمد على الأتمتة ولا يحتاج إلى هذا العدد الهائل من الموظفين المباشرين. وغالباً ما تشمل هذه الأرقام العمالة غير المباشرة «مثل باعة بطاقات الشحن في الشوارع والأكشاك»، وهؤلاء

كبيراً هو «2,27 مليار دولار أمريكي خلال السنوات العشر القادمة». للوهلة الأولى يبدو الرقم ضخماً، ولكن بتقسيمه على 10 سنوات، نحن نتحدث عن 227 مليون دولار سنوياً فقط. هل هذا الرقم منصف لقطاع اتصالات في دولة يبلغ عدد سكانها المتقيين في الداخل ملايين يحتاجون للاتصال والإنترنت كحاجة يومية لا غنى عنها؟ كان قطاع الاتصالات في سورية تاريخياً يدر أرباحاً طائلة، وتنازل الدولة عن الملكية الكاملة لهذا القطاع مقابل 1,21 مليار دولار «حصّة حكومية من الإيرادات» على مدار عشر سنوات «أي 121 مليون دولار سنوياً» هو فئات مقارنة بحجم التدفقات النقدية الفعلية التي سيولها القطاع.

أما رقم 747 مليون دولار رسوم التراخيص خلال السنة الأولى، فهو يمثل السياسة المعروفة عالمياً باسم «بيع المستقبل من أجل الحاضر». قد تكون الحكومة بحاجة ماسة لضخ نقدي فوري لسد عجوزات معينة ودفع رواتب لفترة قصيرة، ولكنها في المقابل تمنح الشركة الأجنبية حق احتكار استغلال جيوب المواطنين لسنوات طويلة. وهذا المبلغ المقطوع لا يبرر إطلاقاً التنازل عن شريان مالي مستدام.

وبالنظر إلى «160 مليون دولار كإيرادات ضريبة الدخل» على مدار عقد كامل (16 مليون دولار سنوياً)، فهو رقم هزيل جداً يعكس إما تهرباً ضريبياً مقنناً أو إعفاءات مجحفة بحق الخزينة، فشركات الاتصالات عادة ما تكون من أكبر دافعي الضرائب في اقتصادات الدول. ورقم «150 مليون دولار كتوزيعات أرباح» يثير التسخيرية، فهو يعني أن حصة الدولة كشريك هي 15 مليون دولار سنوياً، وهو مبلغ شديد الانخفاض مقارنة بما يجب أن تحصل عليه الدولة.

أما الحديث عن «مساهمة بأكثر من 3,4

نقل تكنولوجيا معقدة أو تصدير منتجات سورية للخارج لتأمين القطع الأجنبي. قطاع الاتصالات في الدول النامية هو قطاع ريعي خدمي، يعتمد كلياً على السوق الداخلية. بعبارة أخرى، شركة زين ستقوم بجمع الإيرادات من جيوب السوريين باليرة السورية المنهارة، ثم ستحول في النهاية جزء كبير من أرباحها الصافية إلى الخارج بالعملة الصعبة.

هذا الآلية تخلق استنزافاً مزدوجاً للاقتصاد السوري: أولاً، يتم امتصاص السيولة النقدية من جيوب المواطنين لصالح خدمات باتت أسعارها فلكية ولا تتناسب مطلقاً مع الدخل. ثانياً، سيشكل تحويل أرباح الشركة الأجنبية للخارج ضغطاً مستمراً على سعر صرف الليرة السورية، مما يعني مزيداً من التضخم، ومزيداً من الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والأساسية. فلماذا تمنح هذا الاستحقاق لرأس مال أجنبي؟ هل تعجز الخبرات والعقول السورية - التي أثبتت كفاءتها في كل مكان - عن إدارة مشغل وطني حكومي يستبقي الأرباح داخل الدورة الاقتصادية السورية؟

لهذا، يمكن القول إن منح هذا القطاع لشركة أجنبية في ظل هذه الظروف الاقتصادية الخائفة لا يمكن اعتباره استثماراً على الإطلاق، إنما هو عملية تشبه تركيب مضخة لشفط ما تبقى من مقدرات السوريين وتحويلها إلى أرباح مساهمين خارج الحدود، وهو ما يتعارض تماماً مع مبدأ الحفاظ على السيادة الاقتصادية والموارد الوطنية الشحيحة.

تفكيك الأرقام الاستعراضية: هدر المليارات خلف دخان من الأوهام

بالانتقال إلى الصور المسربة التي تزوج لـ«منجز استثماري»، نجد أنفسنا أمام تمرين في التضليل الإحصائي يستوجب تفكيكاً علمياً صارماً. لنبدأ بصورة «العوائد المتوقعة للدولة السورية» والتي تبرز رقماً

زين لا تأتي
لستثمر في
قطاع بكر بل
تأتي لترث حصة
في سوق تم
سلاخها سابقاً
من ملكية
الشعب السوري



طفرة النسيج والاستغلال



من الفقر إلا بأن تعرض عليهم مثل هذه الأجور الزهيدة، كما يقولون. لكن أخلاقية هذا الموقف تبدو موضع شك، أما المعضلة نفسها فتبدو مصنعة.

في الهند، انزلت صناعة النسيج إلى نظام ورش الاستغلال بعد إضراب بومباي الكبير الذي استمر عاما ونصف العام بين 1982 و1983، حين خرج ربع مليون عامل إلى الشوارع مطالبين برفع الأجور. وانتهى ذلك كله إلى تسريحات جماعية، وإغلاق واسع للمصانع القديمة، وانتقال الأعمال إلى «الظل»، أي خارج رقابة النقابات. ومؤخرا جدا، قررت سلطات ولاية كارناتاكا الهندية، وهي مركز صناعة النسيج في البلاد، رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 60%، باستثناء عدد من القطاعات كثيفة العمالة التي ستبقى الأجور فيها عند مستوياتها السابقة. ومن بينها صناعة الأقمشة والملابس.

يقول قادة النقابات البنغلاديشيون: إن خياطات «مجموعة المسلم Al-Muslim Group» فصلن تحديدا لأنهن أصبحن يتقاضين الكثير من المال، من وجهة نظر الشركة المصنعة. وعلق خيرول مامون، أمين الشؤون القانونية في مركز نقابات عمال صناعة الملابس والتريكو في بنغلادش، على الوضع قائلاً: «في معظم القطاعات، يصح توظيف العمال أكثر جدوى كلما اكتسبوا خبرة ومهارات. أما في قطاع صناعة الملابس، فإن الذين يحصلون على زيادة في الأجور بفضل الزيادات السنوية والترقيات يصبحون غالبا الأكثر عرضة لخطر الفصل».

وإذا كان القرار قد اتخذ فعلا للتخلص من العاملات الخبيرات و«المكلفات»، تمهيدا لتعيين مبتدئات مكانهن بالحد الأدنى الأساسي للأجور، فإن هذا الأسلوب لا ينطوي على قدر كبير من السخرية فحسب، بل يخالف أيضا قانون العمل في بنغلادش، الذي ينص صراحة على أنه في حالات التسريح الجماعي يجب فصل العاملين الجدد أولا، كما يجب منح المسرحين أولوية في التوظيف عند ظهور شواغر جديدة.

بحيث لم تتجاوز الزيادة الفعلية في المتوسط 19%.

أما بالنسبة لعلامات «الموضة السريعة» مثل: «Zara» و«اتش وام H&M»، التي تحتاج إلى مليارات القطع من الملابس الرخيصة والمتجددة كل أسبوعين، فقد أصبحت هذه المنطقة بمنزلة نجم ذهب حقيقي. لكن، للأسف، فإن «الذهب» و«القاع» في هذا السياق يحلمان المعنى نفسه. فهذا النوع من الإنتاج، المنتشر في جنوب آسيا، وإن لم يقتصر عليها، يعرف غالبا باسم «ورش الاستغلال Sweat Shop».

«في مديح العمل الرخيص»!

بالنسبة لأنصار العولمة، تعد «ورش الاستغلال» واحدة من أبرز التحديات الأخلاقية. فبحسب ما يفيد به التحالف الدولي للنقابات القطاعية «حملة الملابس النظيفة Clean Clothes Campaign»، أدت مطاردة العلامات التجارية للعماللة الرخيصة إلى وضع يحصل فيه فقط 2% من عمال صناعة الملابس في العالم على أجر لا يقل عن الحد الأدنى اللازم للمعيشة.

وسجلت أدنى الأجور في قطاع الملابس العالمي في إثيوبيا، حيث بلغت نحو 26 دولارا أمريكيا شهريا. أما في بنغلادش، فيبلغ الحد الأدنى الرسمي لأجور الخياطات نحو 100 دولار، بينما يصل الحد الأدنى اللازم للمعيشة في البلاد إلى قرابة 250 دولارا، وتحتاج عائلة مكونة من أربعة أشخاص إلى أكثر من 390 دولارا كي تعيش حياة عند حد الكرامة الأدنى.

لورش العرق مدافعون أيضا، بينهم اقتصاديون وصحفيون غربيون بارزون. فقد بدأ بول كروغمان، الذي سيحصل لاحقا على جائزة نوبل، مقالته عام 1997 بعنوان «في مديح العمل الرخيص» بالقول: «العمل السيئ بأجر سيئ أفضل من عدم وجود عمل على الإطلاق». وهذه هي الحجة الأساسية التي يستخدمها المدافعون عن هذا النوع من الإنتاج: فالدول التي لا تملك الموارد، ولا البنية التحتية، لا أمل لديها في إخراج شعوبها

ينتج العالم سنوياً 92 مليون طن من النفايات النسيجية، معظمها ملابس يجري التخلص منها. ووفقاً لتقديرات شركة الاستشارات الدولية (McKinsey & Company)، كان العالم قبل عشرة أعوام ينتج ما لا يقل عن 100 مليار قطعة ملابس سنوياً، أما اليوم فيجري تداول رقم يصل إلى 166 مليار قطعة. ويعود النصيب الأكبر من هذا الإنتاج إلى أكبر عشر علامات تجارية في عالم الأزياء، ومعظمها أمريكية وأوروبية غربية، إلا أن ماكينات الخياطة لا تعمل في أمريكا، أو أوروبا الغربية.

■ اليكسبي شتريكوفا

يزيد على مليونين ونصف المليون قطعة شهريا. وعلى مدى نصف قرن، أصبحت جنوب آسيا المركز العالمي الرئيس لإنتاج الملابس منخفضة التكلفة المخصصة للأسواق الغربية.

البحث عن أماكن دون قيود

يحمل هذا الواقع مفارقة لافتة. ففي سبعينيات القرن الماضي، سعت الدول الغربية إلى حماية صناعاتها المحلية، فاتفقت على فرض حصص استيراد على منتجات الصناعات الخفيفة القادمة من كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان، وتم عام 1974 توقيع «اتفاق الألياف المتعددة MFA».

لكن المصنّرين الآسيويين لم يستسلموا، بل بدأوا يبحثون عن دول لا تشملها تلك القيود. وكانت بنغلادش وسريلانكا من أفضل الخيارات. وسرعان ما انتقلت إلى جنوب آسيا الشركات المشتركة، ثم اعترفت الشركات الغربية نفسها، مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي، بأن نقل الإنتاج إلى هذه المنطقة يخفض تكاليف التصنيع أضعافا.

وحتى بعد إلغاء نظام الحصص عام 2005، حين توقع كثير من الخبراء أن تهيمن الصين على هذا القطاع، حافظت جنوب آسيا على مكانتها بل عززتها. فكيف حدث ذلك؟

الإجابة واضحة: بفضل تدني مستوى المعيشة إلى حد كبير، واستعداد الناس للعمل في أي ظروف مقابل أجور زهيدة. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه مستويات المعيشة والأجور في الصين، واصلت جنوب آسيا، ولا سيما بنغلادش، إبقاء الأجور عند أدنى المستويات. وحتى عندما أعلنت الحكومة البنغلاديشية عام 2010 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 80%، انتهى الأمر بالنسبة للعلامات إلى خفض درجاتهن الوظيفية، وإلغاء عدد من الامتيازات،

قبل أسبوع، خرجت مئات الخياطات المسرحات من العمل في بنغلادش، إحدى أفقر دول آسيا وأكثرها كثافة سكانية، في احتجاجات أغلقت خلالها جزئياً أهم طريق سريع في البلاد، وهو طريق «دكا - أريتشا».

وجاءت الاحتجاجات بعدما سرحت مجموعة «مجموعة المسلم Al-Muslim Group» لصناعة الملابس، الواقعة في منطقة سافار بضواحي العاصمة، 1868 عاملة دفعة واحدة. وتشير وسائل الإعلام إلى أن العاملات فصلن من دون أي إشعار مسبق، وذلك خلال احتفالات عيد الأضحى.

حتى عطلة العيد، كانت الإدارة تفرض على الخياطات إنجاز كميات كبيرة خلال مهل زمنية قصيرة، وتجبرهن على العمل لساعات إضافية. لكن بعد انتهاء العيد، وعند عودتهن إلى المصانع، اكتشفت النساء أن بطاقات الدخول الخاصة بهن لم تعد صالحة. ولم تجد العاملات سوى قوائم بأسماء المسرحات معلقة عند المدخل. أما التبرير الرسمي، فكان الانخفاض الحاد في طلبات الشراء الواردة من العلامات التجارية الغربية.

وأكدت الشركة، أنها نفذت عمليات التسريح وفقاً للقانون، بينما تقول العاملات: إنهن لم يحصلن لا على تعويضات إنهاء الخدمة، ولا حتى على الأجور المستحقة لهن، علماً أن الخياطات في بنغلادش يتقاضين أصلاً أجوراً تقل بكثير عن الحد الأدنى اللازم للمعيشة.

تعد «مجموعة المسلم Al-Muslim Group» واحدة من عمالقة صناعة الملابس في بنغلادش. ويبلغ حجم مبيعاتها السنوية نحو 200 مليون دولار أمريكي، وتنتج الملابس القطنية والجلينز والملابس اليومية لكبرى العلامات التجارية في أوروبا وأمريكا، بمعدل

في عصر العولمة



الجماعية في بنغلادش، ظهرت وحدة شبه عسكرية متخصصة تعرف باسم «الشرطة الصناعية». وقد جرى تشكيلها بضغط من جمعيات المصدريين. وتشمل مهام الشرطة الصناعية، من بين أمور أخرى، تسوية النزاعات العمالية.

أما إغلاق الطريق السريع في بنغلادش، الذي بدأت به قصتنا، فقد استمر ساعة ونصف الساعة، ورغم أن قوات الأمن أحضرت ناقلات جنود مدرعة وخرائط مياه، فإن تخفيف التوتر تحقق عبر المفاوضات ووعود إدارة المصنع بدفع الأموال المستحقة. أما هل سيجري ذلك فعلا أم لا، فإن الصورة العامة في البلاد خلال الفترة القريبة لن تتغير على الأرجح لمصلحة الخياطيات، كما هو الحال في البلدان الأخرى التي تزود سوبرماركتات ويوتيكات الغرب بالملابس.

قبل 100 عام فقط، كان الإنتاج القائم على ورش العرق مزدهرا في الغرب، في الولايات المتحدة تحديدا، وبأقبح صورته. لكن المخاوف من تصاعد قوة الحركة العمالية دفعتها إلى تحسين شروط العمل وتقديم ضمانات اجتماعية. فهل جعل ذلك أمريكا أفقر؟ وقبل 40 عاما فقط، كان البلد الحقيقي لورش الاستغلال هو الصين. أما اليوم، فهي واحدة من أكبر أسواق الاستهلاك، والتي ارتفعت فيها أجور العاملين في الإنتاج، لكن الإنتاج لم يمت رغم ذلك. على العكس، كسب مشتريين جديدا داخل البلد نفسه. وبحكم عدد سكانها، كان يمكن لجنوب آسيا أن تصبح سوق تصريف هائلة، وأن تنتشل نفسها من المستنقع القائم، مثل موناكوهاوزن، من شعرها. أما السؤال عن الجهة التي تستفيد من إبقاء هذه المنطقة ماكينة خياطة للعلامات التجارية الأجنبية، فهو سؤال لا يبحث عن الحقيقة الواضحة.

المباني الخطرة، وحصل العمال والنقابات على فرصة حقيقية للدفاع على الأقل عن الحق في السلامة.

لكن هذه الصيغة لم تكن تروق للسلطات وأصحاب المصانع، وانتهت في النهاية إلى الاصطدام بالمقاومة. كان الاتفاق يراقب فقط المصانع الرسمية والكبيرة المدرجة في القوائم المعنية. وكان يكفي تمرير الطلبات بصورة غير معلنة إلى مغاولين فرعيين صغار يعملون في الظل، حتى تنهب كل الجهود سدى. أما تفكيك متهاتم التعاقد الفرعي الآسيوية فهو شبه مستحيل عمليا، هذا إذا كان ثمة من يرغب أصلا في القيام بذلك.

وكانت العلامة «Fairtrade» قرارا مهما آخر على مستوى الصورة العامة. وغالبا ما تترجم إلى «التجارة العادلة»، مع أن الأنسب ربما أن تكون «شروط الإنتاج العادلة». ومن خلال وضع هذه العلامة على منتجاتها، تظهر العلامات التجارية أن هذه المنتجات صنعت في ظروف إنسانية، من دون عمل قسري أو عمالة أطفال، وبأجور أقرب إلى الإنسانية، ووفق معايير بيئية داخل منشأة معتمدة. لكن الرأسمالية تعمل هنا أيضا بطريقتها الخاصة. فإذا أعلنت علامة تجارية كبرى عن مجموعة جديدة تحمل علامة «Fairtrade»، فإن المستهلك الذي يولي هذا الأمر أهمية ينقل هذه الصورة ذهنيا إلى العلامة كلها. في حين أن «الشروط العادلة» قد لا تكون مضمونة إلا لـ 2 في المئة من التشكيلة، بينما يستمر إنتاج الباقي في ورش الاستغلال كما كان.

وبالطبع، هناك أيضا التعاقد الفرعي السحري. فالمصنع «العادل» الرائع والقابل للتحقق منه يستطيع بسهولة توزيع الطلبات على نصف دزينة من المصانع غير العادلة، وبعد ذلك لا يعود بالإمكان العثور على الخيوط النهائية. في عام 2010، وعلى إثر موجة الإضرابات

على ورش الاستغلال.

ليست الأجور المنخفضة سوى قمة جبل الجليد. فالنساء، اللواتي يشكلن الأغلبية المطلقة من قوة العمل، يواجهن التمييز والعنف النفسي والجسدي والتحرش الجنسي. وللأسف، كثيرا ما يستخدم عمل الأطفال، وكذلك العمل القسري، وصولا إلى ظروف أقرب إلى العبودية. أما انتهاكات قواعد السلامة المهنية فهي منهجية. ومن دون امتلاك حتى أبسط وسائل الحماية الشخصية، يستنشق العمال يوميا الغبار السام وأبخرة الأصباغ والمواد الكيميائية. وفي فترات ذروة الإنتاج، قد تستمر ورديات العمل بلا توقف. وقد سجلت حالات أجبر فيها الناس، تحت تهديد عدم دفع الأموال التي كسبها أصلا، على العمل 72 ساعة متواصلة من دون نوم. وقد سبق أن ظهرت سافار المذكورة في قلب الأخبار الجنازية: ففي 24 نيسان 2013، انهار خلال دقيقة ونصف مبنى مؤلف من ثمانية طوابق، كان قد اعتبر في اليوم السابق مبنى خطرا. وقد غادر البنك ومعظم المتاجر المبنى في الوقت المناسب، لكن مصانع الملابس في الطوابق العليا، التي أضيف أربعة منها إلى المبنى بصورة غير قانونية، طالبت الخياطيات بالحضور إلى العمل. وقتل 1134 شخصا.

أدى الموت الجماعي في حوادث انهيار المباني والحرائق المتكررة داخل المصانع إلى احتجاجات تحولت إلى أعمال شغب. ورات العلامات التجارية الغربية أن من الأفضل لها توقيع «اتفاق السلامة من الحرائق وسلامة المباني في بنغلادش»، فتولت مؤقتا التزامات قانونية لتحسين شروط العمل. وربما كان هذا أنجح اتفاق دولي في تاريخ صناعة الملابس الحديثة. ففي السنوات الأولى، أجريت عمليات تفتيش نشطة، وعولجت المشكلات، وأغلقت

الأجور التي يدفعونها لا شيء!

اللافت أن تأثير الأجور في سعر البيع بالتجزئة للسلة يكاد يكون معدوما!

في عام 2002، وعند تحليل إنتاج الملابس في الولايات المتحدة والمكسيك، حسب اقتصاديون من جامعة ماساتشوستس في أمهرست أن مضاعفة أجر العامل لن تؤدي إلى ارتفاع سعر القطعة في المتجر إلا بنسبة تتراوح بين 2 و6%.

وفي أيار 2025، قامت شركة «ستاتيسستا Statista» الألمانية، المتخصصة في بيانات الأسواق والمستهلكين، وبالاستناد إلى معلومات «حملة الملابس النظيفة»، بتفكيك واضح لمكونات سعر قميص يباع في سوبرماركت أوروبي بـ 29 يورو بعد خياطته في بنغلادش. وتبين أن أجر العامل لا يتجاوز 18 سنتا، أي 0,62% فقط من هذا السعر.

وتصبح هذه الحصة أقل أيضا إذا لم تكن أمام «موضة سريعة» رخيصة، بل أمام علامة فاخرة تباع المنتجات نفسها التي تصنعها عاملات جنوب آسيا بسعر 5000 دولار وبملصق «Made in Italy». فالقانون يسمح بوضع هذه العلامة على الملابس إذا حدثت المرحلة النهائية من التصنيع، مثل: تثبيت الأزرار، أو السحاب، أو الياقة، أو الشعار التجاري، فعلا في إيطاليا. أما الـ 90% المتبقية من العمل، فيمكن تماما أن تكون قد أنجزت في بنغلادش نفسها.

ومع ذلك، توجد ورش استغلال أيضا داخل الاتحاد الأوروبي، في دول الكتلة الاشتراكية السابقة، مثل: بولندا والمجر. ويعتمد هذا النظام في هذه البلدان، قبل كل شيء، على العمال المهاجرين واللاجئين، ومن بينهم أوكرانيون، علما أن أوكرانيا نفسها كانت تقليديا أحد المراكز الأوروبية للإنتاج القائم

اجر الخياط لا يتجاوز 0,62% من سعر القميص بينما يتابع المنتجات نفسها بألاف الدولارات تحت علامات «صنع في إيطاليا»

زلزال فنزويلا... صمود شعبي رغم العقوبات الأمريكية الإجرامية



لا يمكن فصل آثار الكوارث الطبيعية عن الظروف السياسية والاقتصادية التي تحدث في ظلها. فبينما يواجه الشعب الفنزويلي مأساة كبيرة منذ ضربها الزلزال العنيف في 24 حزيران 2026، وبينما تواصل العائلات البحث عن ذوبها تحت منات المباني المنهارة والمستشفيات والطرق والجسور وغيرها من البنية التحتية العامة، وبينما يكافح عمال الإنقاذ ضد الأمطار والهزات الارتدادية وصعوبة طرق الوصول، تستمر الولايات المتحدة الأمريكية بسياساتها العدوانية وعقوباتها ضد الشعب الفنزويلي، وهي التي قصفت كراكاس واختطفت مادورو وزوجته منذ أشهر، وتستغل اليوم الكارثة من أجل مزيد من التحريض والدعاية ضد البلاد التي حاولت عدم الإذعان لواشنطن وبرامجها الاقتصادية والسياسية.

■ تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان فيجاي برشاد

من الممكن أن تعزز استعداد البلاد للكوارث، وتحديث البنية التحتية، وتمويل احتياطات الطوارئ. لقد قيدت العقوبات الأمريكية والغربية بشدة قدرة البلاد على شراء معدات الإنقاذ المتخصصة، والآلات الثقيلة، والأدوية، وقطع الغيار، ومواد البناء، ودفعت بالهجرة الجماعية.

واشنطن تدعي أنّ الحكومة الفنزويلية تمنع الإغاثة

رغم الإجراءات الاقتصادية والعسكرية العدوانية من جانب واشنطن، فإن فنزويلا لم تقبل أن تظل ضحية عاجزة. وعلى الرغم من الخسائر المدمرة التي لحقت بحياة البشر، كانت البلاد قد بدأت في التعافي ببطء. فبعد انكماش بنسبة 75% في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2013 و2021، عاد الناتج المحلي الإجمالي لفنزويلا لارتفاع بنحو 9% في عام 2024. وانتقلت من استيراد أكثر من 70% من إمداداتها الغذائية في عام 2017 إلى إنتاج 96% منها محلياً بحلول آذار 2026. ورغم انخفاض عائدات النفط من 93 مليار دولار في عام 2012 إلى 4.2 مليار دولار في عام 2020 شهد بعض التعافي إلى نحو 18 مليار دولار في السنوات الأخيرة. لم تكن الحياة خالية من تحديات كبيرة، ولم تعد البلاد إلى مستويات ما قبل الأزمة، على الرغم من وجود نحو 1000 إجراء قسري أحادي الجانب.

لعل الادعاء الأكثر انتشاراً هو أن السلطات الفنزويلية منعت عمداً المتطوعين والمساعدات من الوصول إلى المجتمعات المتضررة. ومع ذلك فإن عمليات البحث والإنقاذ الحديثة تعتمد على التنسيق الدقيق. تحتاج كلاب الإنقاذ إلى

الصمت لاكتشاف الناجين تحت الأنقاض. تحتاج الآلات الثقيلة إلى طرق وصول واضحة. تحتاج سيارات الإسعاف إلى طرق خالية من الازدحام. إن الحركة غير المنسقة لآلاف المدنيين عبر مناطق الكوارث، مهما كانت حسنة النية، يمكن أن تعرقل عمليات الإنقاذ وتكلف أرواحاً. وتتشير التقارير الميدانية الواردة إلى أن مركبات الإنقاذ أصبحت محاصرة في حركة المرور المدنية. الرحلات التي تستغرق عادة أربعين دقيقة باتت تستغرق ساعات. وتأخرت سيارات الإسعاف التي تقل الضحايا المصابين بجروح خطيرة بسبب الطرق المزدحمة وغير الصالحة.

مع ذلك كانت المشاركة الشعبية التطوعية المنظمة واسعة النطاق منذ البداية، فالتحق آلاف الفنزويليين رسمياً بعد 26 حزيران بالعمل التطوعي لجهود الإغاثة المنسقة جنباً إلى جنب مع خدمات الطوارئ المهنية. وفي اليوم الأول من الكارثة، تضافرت الجهود المشتركة التي بذلتها الحماية المدنية والقوات المسلحة الوطنية البوليفارية والشرطة وعائلات ومجتمعات الضحايا لإنقاذ 2407 أشخاص من المناطق الأكثر تضرراً في لاجويرا. وبحلول 1 تموز، بعد أسبوع واحد من وقوع الزلزال، تم نشر عشرات آلاف الموظفين من وكالات الحماية المدنية وخدمات الطوارئ والشرطة والقوات المسلحة والمؤسسات العامة الأخرى في جميع أنحاء منطقة الكارثة. ما يقرب من 17000 متطوعاً انضم رسمياً إلى عمليات الإغاثة. وتم إنقاذ 6461 شخصاً في جميع أنحاء المناطق المتضررة. وقامت السلطات بتنسيق جهود الإنقاذ مع أكثر من 4000 من أفراد الإنقاذ الأجانب وما لا يقل عن 41 وفداً دولياً مشاركاً في الجهود الإنسانية. وقامت الاستجابة الإنسانية بتسليم ما يقرب من 9 آلاف طن من المواد الغذائية بشكل مباشر، ونحو 28 ألف طرد غذائي، و3.2 مليون لتر من مياه الشرب إلى المناطق المتضررة، وهي أرقام ترتفع بشكل ملحوظ كل يوم مع جهود الإغاثة المستمرة. وقد تلقت أكثر من 80 ألف أسرة المساعدة بما في ذلك الغذاء والنقل والرعاية الطبية والدعم النفسي والمأوى. وعالجت الفرق الطبية أكثر من 17 ألف شخص

في المستشفيات والعيادات الميدانية ومراكز الفرز الإغاثية.

وتمت استعادة الخدمة الكهربائية إلى حد كبير في جميع أنحاء المناطق المتضررة. إحدى الدعايات التي تقودها واشنطن ضد فنزويلا هي أن المنازل التي تم بناؤها من خلال أضخم برنامج إسكان حكومي انهيارت بشكل أسوأ من المتوقع، وتم تجاهل أُن انهيارات وأضراراً مشابهة تعرضت لها أيضاً المباني التي شيدت من قبل مقاولين من القطاع الخاص.

تقدّر التكلفة البشرية للحرب الاقتصادية المدمرة والعقوبات الأمريكية بوفاة أكثر من 40 ألف مواطن فنزويلي بين عامي 2017 و2018، مع استمرار تعرض مئات الآلاف لخطر المصير نفسه بسبب افتقارهم إلى إمكانية الحصول على الأدوية أو العلاج الأساسي في ظل العقوبات.

ما يقرب من 31 طناً من الذهب الفنزويلي - تقدر قيمتها بنحو 1.95 مليار دولار في عام 2020، ما تزال محتجزة قسراً في بنك إنكلترا بعد أن انضمت المملكة المتحدة إلى حملة الضغط التي شنتها واشنطن ضد فنزويلا. وتواجه البلاد أيضاً عبء دين مُبلّغ عنه يبلغ نحو 240 مليار دولار، بما في ذلك السندات السيادية. وعلى الرغم من أن العقوبات المالية المفروضة في عام 2017 لم تخلق عبء الديون بأكملها، إلا أنها عزلت فنزويلا عن الأسواق المالية الأمريكية وقيدت بشدة قدرتها على خدمة التزاماتها وإعادة هيكلتها. واستمرار حجب الأصول والديون المتراكمة يعيق جهود البلاد لإعادة بناء البنية التحتية، وتوفير السكن، ورعاية الناجين بكرامة.

رغم ذلك كشفت الكارثة عن قدرة مجتمع منظم قادر على العمل الجماعي تحت ضغط غير عادي. لقد أصبحت الكوميونات، ومنظمات الأحياء، وشبكات الصحة العامة، وأنظمة توزيع الغذاء، والوابة المتطوعين، والمؤسسات المحلية التي بنيت على مدى عقود من الزمن، لا غنى عنها للاستجابة لحالات الطوارئ. وفي جميع أنحاء البلاد، قامت المجتمعات المنظمة بتعبئة الغذاء والمأوى والنقل والرعاية الطبية والمتطوعين من خلال الهياكل التي تم بناؤها قبل وقوع الزلزال بفترة طويلة.

تقدّر التكلفة البشرية للحرب الاقتصادية والعقوبات الأمريكية على فنزويلا بأكثر من 40 الف وفاة بين عامي 2017 و2018

الولايات المتحدة و«إسرائيل»... بحث شاق عن المخرج!



يشهد ملف المفاوضات الأمريكية-الإيرانية هدوءاً مؤقتاً، وذلك بالتزامن مع مراسم تشييع ودفن المرشد الإيراني السابق علي الخامني، لكن هذا التوقف في المفاوضات لا يشمل أبداً التذاعيات والتطورات الأخرى، وتحديداً أن الجانب الأمريكي يعمل بشكل مكثف لاستغلال مدة الـ 60 يوماً المتفق عليها بغية تقليل خسائره وإعادة ضبط المشهد لصالح الأمريكي!

■ علاء ابووزارح

إلى نقطة واضحة ومفهومة للجميع، فإن قدرة الرئيس الأمريكي أو غيره من موظفي الإدارة على التلاعب وخطط الأوراق ليست مضمونة، ففي النهاية يفترض أن يكون هناك اتفاق نهائي لا يمكن إخفاء بنوده، وإن كان ترامب يعمل فعليا على كسب الوقت وليس جدياً، بالتوصل إلى اتفاق، فسيجد نفسه في موقع أصعب، وتحديداً إذا ما طلبت منه الإجابة عن السؤال البسيط: كيف يمكن أن تحقق هذه الحرب أهدافها؟!

ما يزيد من تعقيد الموقف الأمريكي هو التصاعد المتسارع في الخلافات مع الجانب «الإسرائيلي» فإن فشل العملية العسكرية الأخيرة يدفع كل طرف إلى تحميل الطرف الآخر المسؤولية، ويحاول فعليا تقبل الارتدادات الداخلية عبر الكذب والاتهامات، لكن ضمن هذه الفوضى يظهر أن «إسرائيل» تحاول خلال هذه الفترة الاستثمار في الانقسام الأمريكي، عبر استهداف ممنهج لكل الشخصيات التي تظهر تمللاً أو رفضاً للانخراط الأمريكي في حروب لا تعبر عن مصالح الأمريكيين.

«إسرائيل» تنهم فانس!

بحسب تقرير نشرته القناة 15 «الإسرائيلية» اتهمت فيه نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس بتسريب معلومات استخباراتية حساسة إلى الجانب التركي؛ ويعد هذا الاتهام خطوة تصعيدية كبيرة تجاه فانس، الذي بات يظهر أكثر بوصفه من المعارضين للحرب، ومن الشخصيات التي يعول عليها تيار عريض داخل واشنطن وخارجها لأداء دور إيجابي في إنهاء الصراع، لكن هذا التفاؤل بدور فانس يبدو كابوساً بالنسبة لتل أبيب.

انطلقت في العاصمة الإيرانية طهران في 3 تموز الجاري مراسم جنازة الخامني، الحدث جرى تأجيله فترة طويلة نظراً لظروف الحرب، لكن المشاهد الخارجة من شوارع إيران تظهر أن هناك قراراً واضحاً بتحويل المناسبة إلى تثبيت جديد للنصر الإيراني، فالحدث يمثل تحدياً أمنياً وتنظيمياً كبيراً بالنسبة لبلد كان يخوض حرباً ضد قوة عظمى لمدة أربعة أشهر! ومع ذلك أعلنت السلطات عن مشاركة حوالي 20 مليون شخص في مراسم تشييع، بالإضافة إلى وصول وفود من دول عديدة للمشاركة الرسمية، كل ذلك أعطى صورة عن إيران مختلفة كلياً عن كل ما حاولت الولايات المتحدة و«إسرائيل» تثبيته خلال الفترة الماضية، بل إن طهران وجدت فرصة لإيصال رسالة سياسية للدول المشاركة، عبر اختيار آيات قرآنية محملة بالكثير من المعاني لتتلى بشكل متزامن مع دخول الوفود، وهو ما أثبت إيران بوصفها منتصرة.

إن الحديث عن نصر إيراني في الجولة الأخيرة، لم يعد رواية إيرانية، بل هو في الواقع قناعة راسخة بالنسبة لعدد كبير من المحللين والخبراء وحتى السياسيين، إذ ثبت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تصريحات لوسائل إعلامية أمريكية «أنه لا يسعى إلى تغيير النظام الإيراني» في تراجع جديد عن تصريحاته السابقة، التي كانت تهدد بإنهاء الحضارة الإيرانية، وليس فقط إنهاء النظام! كل هذا يضع على الإدارة الأمريكية الحالية مسؤولية كبيرة في إدارة هذه المرحلة، إذ المطلوب في نهاية المطاف أن تصل الأمور

عن التحركات الأوروبية

من زاوية أخرى، يبدو أن الولايات المتحدة تعمل حتى اللحظة في محاولة جديّة لدفع أطراف أخرى للدخول في المواجهة، أو تحميلهم جزءاً من التبعات، وتجلى ذلك من خلال سلسلة من التحركات العسكرية والدبلوماسية التي نفذتها فرنسا وبريطانيا في منطقة الخليج، إذ أعلن البلدان استعدادهما لنشر بعثة متعددة الجنسيات تهدف بشكل مباشر إلى دعم «حرية الملاحة في مضيق هرمز»، وفي السياق ذاته أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أن بلاده بدأت بالفعل بنشر وسائل متخصصة في إزالة الألغام بالإضافة إلى فرقاطتين وطائرة دورية بحرية. هذه التحركات دفعت الجانب الإيراني لإطلاق تحذيرات شديدة اللهجة إذ قال نائب وزير الخارجية الإيراني كاظم غريب آبادي: إن مضيق هرمز «ليس ساحة استعراض عسكري للقوات غير الإقليمية» وأضافت طهران، أن من يحاول إثارة الأزمات في المضيق سيتحمل «تداعيات مغامراته» مؤكدة في الوقت ذاته أنها هي القوة المسؤولة والضامنة لآمن هذا الممر المائي. وسعت فرنسا وبريطانيا أن تنتم هذه التحركات بتنسيق مع الجانب الغماني، وأن تعمل على تيسير حركة السفن داخل المياه الإقليمية الغمانية، لكن إيران نجحت في دفع 8 سفن للعودة بعد منعها من العبور، وتطرح طهران بالمقابل تنسيقاً ثنائياً بين طهران وعمان، للوصول إلى ترتيبات جديدة، دون الحاجة فعليا لأي أدوار خارجية.

التقارير «الإسرائيلية» التي جرى نفيها رسمياً من الجانب الأمريكي، تقول: إن الخطة الاستخباراتية التي وضعت من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والموساد لإسقاط النظام الإيراني كانت تقتضي توجيه ضربات أولية تستهدف القيادات الأساسية في البلاد، ثم تدفع واشنطن ببعض المجموعات المقاتلة الكردية من العراق، تقوم بخلق حالة من عدم الاستقرار الداخلي، إلى أن فانس «بحسب التسريبات [الإسرائيلية]» نقل هذه المعلومة إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي ساهم في إفساها نظراً لتخوفه من أي تحركات كردية في المنطقة.

إن هذه التسريبات، وبغض النظر عن صحتها، هي محاولة «إسرائيلية» خطيرة، فإن الرئيس الأمريكي سبق أن تحدث عن مخطط مشابه، وقال في حينه: إن الجانب الأمريكي قدّم بالفعل السلاح إلى هذه الجماعات، لكنها لم تلتزم بالاتفاق! بينما يبدو أن الخطة بحد ذاتها كانت محاولة متأخرة لإدارة الحرب بعد أن تبين أنها لا تسير بالاتجاه المطلوب في واشنطن وتل أبيب، وإن دفع مجموعات كردية في الصراع، هو في الحقيقة مسألة شديدة التعقيد وغير مضمونة النتائج أصلاً، لكن تل أبيب تحاول فعليا تحميل فانس مسؤولية فشل الحرب في تحقيق أهدافها، بل تحاول اتهامه بالعمالة! ما يعني أننا ندخل في مستوى جديد وغير مسبوq بين «إسرائيل» وممثلي الاتجاه المخالف داخل واشنطن.

أمريكا وإسرائيل في مازق بفشل الحرب وخلاف حول فانس وأوروبا تواجه إيران بهرمز بينما تستغل طهران جنازة خامني لتثبيت نصرها

الوقت يمر بسرعة، ولا يظهر أن واشنطن قادرة على تحقيق أي تقدم في أي مجال خلال الأسابيع القادمة من المفاوضات، ومع المحاولات الكثيرة التي تقوم بها «إسرائيل» لتقويض الاتفاق أو فتح بؤر اشتعال جديدة، يظهر أن الخيارات محدودة جداً، والعقبات كبيرة، كل لك لا يلغي أن التهديد والخطر لا يزال قائماً، وإن التداعيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية على كل ما جرى سنظهر بشكل أكثر وأوضح خلال الفترة القادمة.

تطورات أوكرانية عديدة قبل قمة الناتو.. إلى أين تتجه الأمور؟



قبل أيام من قمة الناتو في أنقرة، يشهد الملف الأوكراني موجة متسارعة من التطورات العسكرية والسياسية، تمتد من تصعيد غير مسبوق على الجبهة، إلى تحركات دبلوماسية واتصالات دولية، وصولاً إلى تطورات فضائية قد تترك آثاراً سياسية داخل أوروبا نفسها. وبينما تتمسك موسكو بأهدافها، وتحاول كييف الحفاظ على الدعم الغربي، تبدو القمة المقبلة اختباراً ليس فقط لمستقبل الحرب، بل أيضاً لقدرة المعسكر الغربي على الحفاظ على تماسكه وسط خلافاته المتزايدة.

■ يزن بوظو

تصعيد ميداني متواصل، وكييف تعترف بصعوبة الوضع

لا ترى نفسها في موقع الدفاع، بل تعتبر أنها تحقق تقدماً يسمح لها بالاستمرار في الحرب حتى تحقيق أهدافها.

أعلن بوتين خلال الزيارة، أن القوات الروسية تمكنت منذ بداية العام من السيطرة على عشرات البلدات ومساحات واسعة في دونباس ونوفوروسيا، وأشد بتحرير مناطق جديدة، مؤكداً، أن العمليات العسكرية ستستمر لتوسيع «المنطقة الأمنية» في خاركييف وسومي، رداً على الهجمات الأوكرانية المتزايدة داخل الأراضي الروسية.

كما أمر بتكثيف الضربات على البنية الصناعية العسكرية الأوكرانية، معتبراً أن استمرار استهدافها يمثل أولوية في المرحلة المقبلة، كما وصف القيادة الأوكرانية بأنها «مزيفة وغير فعالة»، بإشارة إلى أنها ليست صاحبة القرار عملياً.

وقد جاءت هذه الزيارة مباشرة بعد أعنف الضربات الروسية على كييف، وبعد سلسلة من الهجمات الأوكرانية داخل العمق الروسي، لتؤكد، أن موسكو لا تتعامل مع التصعيد الأخير باعتباره سبباً لا للتراجع ولا للتهور، بل باعتباره مبررًا للتمسك بأهدافها واستمرار نشاطها. وهي أيضاً رسالة إلى الغرب بأن روسيا لا تزال تعتبر أن الخيار العسكري، والوقائع الميدانية ستبقى حاضرة، ما لم يجر التعامل مع الأهداف الروسية جدياً، ضمن أي مفاوضات.

اتصال بوتين وترامب، واشنطن لا تزال اللاعب الرئيسي

بعد هذا التصعيد العسكري مباشرة، جاء الاتصال الهاتفي بين بوتين والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في خطوة تعكس أن الملف الأوكراني لا يزال يدار بدرجة كبيرة بين موسكو وواشنطن، رغم كل ما يقال عن انتقال القيادة السياسية والعسكرية إلى الأوروبيين. وخلال الاتصال، أعاد ترامب طرح فكرة العمل على إنهاء الحرب والتوصل إلى تسوية، مؤكداً استعدادة لمواصلة الجهود الدبلوماسية عبر

دخلت الحرب في أوكرانيا خلال الأيام الأخيرة مرحلة جديدة من التصعيد العسكري، مع تكثيف روسيا ضرباتها الجوية على العاصمة كييف، وعدد من المدن الأوكرانية، بالتزامن مع استمرار التقدم الروسي على بعض محاور الجبهة الشرقية. الهجمات الروسية الأخيرة كانت من بين الأعنف منذ أشهر، مستخدمة مئات الطائرات المسيّرة وعشرات الصواريخ، واستهدفت العاصمة كييف إلى جانب مناطق سومي، خاركييف، دنبرو، وزابورجيا. في المقابل، لم تعد القيادة الأوكرانية تخفي صعوبة الوضع الميداني، إذ أقرت بوجود معارك قاسية في عدة جهات، وخاصة حول مدينة كوستياننتينيفكا الاستراتيجية في دونيتسك. واضطرار كييف للاعتراف بتدهور الوضع العسكري، بعد أشهر من الحديث عن قدرة الجيش الأوكراني على استعادة زمام المبادرة، يعكس حجم الضغوط التي تواجهها اليوم.

في سياق متصل، واصلت أوكرانيا هجماتها بعيدة المدى داخل الأراضي الروسية، مستهدفة منشآت نفطية وبنى لوجستية، وهو ما تسبب بالفعل ببعض الاضطرابات ونقص في الوقود داخل بعض المناطق الروسية. لكن التطورات الأخيرة تشير إلى أن هذه الضربات لم تدفع موسكو إلى التهور كما تأمل بعض العواصم الأوروبية، وإنما فرض ردّ مدروس.

بوتين من خطوط الجبهة... رسائل واضحة

ضمن هذا السياق، جاءت الزيارة النادرة التي أجراها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى أحد مراكز القيادة العسكرية في خطوط الجبهة، لتكون أكثر من مجرد ظهور ميداني، فالزيارة حملت رسائل سياسية وعسكرية واضحة، داخليا وخارجيا، مفادها أن موسكو

مبعوثيه، فيما عرض بوتين رؤيته لسير العمليات العسكرية، مؤكداً، أن القوات الروسية تواصل التقدم، وأن أي حل سياسي يجب أن يأخذ بالاعتبار الوقائع الجديدة التي فرضتها الحرب. عملياً، تكشف هذه الاتصالات أن الولايات المتحدة رغم خلافاتها المتزايدة مع عدد من العواصم الأوروبية حول إدارة الحرب ومستقبل الناتو، لا تزال اللاعب الأكثر تأثيراً في الملف الأوكراني، فواشنطن لا مصلحة لها في خسارة الحرب، لكنها في الوقت نفسه لا تبدو راغبة باستمرارها إلى ما لا نهاية، لما تحمله من استنزاف مالي وعسكري وسياسي، ولذلك تدفع باتجاه تسوية تحفظ موقعها الدولي، وتمنع انهيار المشروع الغربي بالكامل.

إلا أن المشكلة الأساسية تبقى أن أي تسوية لا تراعي المصالح الروسية والأهداف التي أعلنتها موسكو منذ بداية الحرب، لن تكون مقبولة بالنسبة للكرملين. وفي المقابل، فإن النخب الأوروبية الحالية ما زالت ترى في استمرار الحرب وسيلة لاستنزاف روسيا ومنع تثبيت انتصارها. لذلك، تبدو المبادرات التي يطرحها ترامب حتى الآن بعيدة عن إمكانية التحول إلى تسوية فعلية، لأنها تصطدم مباشرة بالتناقضات القائمة بين أهداف موسكو وحسابات أوروبا.

اتهام الماني لأوكرانيا بتفجير «السيبل الشمالي»

سياسياً، برز تطور لا يقل أهمية، مع إعلان الادعاء العام الألماني توجيه اتهامات رسمية لضابط أوكراني سابق بتنفيذ عملية تفجير خطي الغاز «السيبل الشمالي 1 و2»، مع التأكيد أن العملية جرت بأوامر من جهات رسمية أوكرانية.

هذه القضية لا تقتصر على بعدها القضائي، بل تحمل دلالات سياسية مهمة، فمن الصعب اعتبار الإعلان عنها مجرد إجراء قانوني معزول، بل يعكس وجود تيار داخل ألمانيا لم يعد راضياً عن طبيعة العلاقة مع أوكرانيا، ويرى أن برلين دفعت أثمناً اقتصادية وسياسية باهظة نتيجة الحرب.

بمعنى آخر، الخلافات الألمانية الأوكرانية ليست وليدة هذا الاتهام، وإنما كانت موجودة منذ فترة، إلا أن تراكم الأزمات والضغوط الداخلية جعلها تظهر إلى العلن بهذا الشكل، ومن المرجح أن يؤدي استمرار هذه القضية إلى تعميق

التباينات داخل ألمانيا نفسها، وبينها وبين كييف، خاصة إذا تحولت المحاكمة إلى منصة لكشف تفاصيل إضافية حول عملية التفجير. كما أن هذه القضية تحمل أثراً كبيراً على الرأي العام الأوروبي، لأن تفجير خطوط السيل الشمالي ارتبط في الوعي الأوروبي ببداية أزمة الطاقة، وارتفاع أسعار الغاز والكهرباء، وهي الأزمة التي دفعت ملايين الأوروبيين إلى تحمل أعباء اقتصادية غير مسبوقة، وبالتالي، فإن ربط العملية بجهات أوكرانية سيمتدح خصوم استمرار الدعم لكييف مادة سياسية إضافية، وسيزيد من صعوبة الحفاظ على الإجماع الأوروبي السابق.

قمة الناتو: اختبار لوحدة الغرب أكثر من دعم أوكرانيا

إذا نظرنا إلى كل ما سبق، من التصعيد العسكري الروسي، واعتراف أوكرانيا بصعوبة الوضع الميداني، وزيارة بوتين للجبهة، والاتصال مع ترامب، وصولاً إلى القضية الألمانية-الأوكرانية، نجد أن جميع هذه التطورات تتقاطع بزمانها مع حدث واحد، هو قمة حلف الناتو المرتقبة في أنقرة.

فالقمة ستناقش استمرار الدعم العسكري والمالي لأوكرانيا، وزيادة الإنفاق الدفاعي، ومستقبل العلاقة مع روسيا، لكن أهميتها الحقيقية تكمن في أنها ستكون اختباراً لقدرة الحلف على الحفاظ على تماسكه، أكثر من كونها محطة لإطلاق سياسات جديدة.

فخلافًا للخطاب الرسمي الذي يتحدث عن وحدة غربية كاملة، يعيش الناتو اليوم مجموعة من التناقضات المترامية: هناك خلافات واضحة بين واشنطن وعدد من العواصم الأوروبية حول إدارة الحرب وحجم الإنفاق العسكري، وتباينات متزايدة بين الأوروبيين أنفسهم حول مستقبل الحرب وتكلفتها والعلاقة مع روسيا، إضافة إلى اختلافات استراتيجية بين تركيا وعدد من الدول الأوروبية في ملفات إقليمية وأمنية متعددة. وعليه، من المرجح أن تخرج القمة بتأكيدات سياسية كسابقاتها حول استمرار دعم أوكرانيا، وربما بإعلانات مالية وعسكرية جديدة، لكنها لن تكون قادرة على إخفاء حقيقة أن الحلف يواجه مرحلة أكثر هشاشة مما توحي به التصريحات الرسمية، فالحرب في أوكرانيا لم تعد فقط ساحة مواجهة مع روسيا، بل أصبحت أيضاً ساحة تكشف التناقضات داخل المعسكر الغربي نفسه، وهي تناقضات تبدو مرشحة للتوسع كلما طال أمد الحرب، وارتفعت كلفتها على الجميع.

تصعيد روسي مستمر بكييف والخارج بوتيت يزور الجبهة ويتصل بترامب ألمانيا تتهم أوكرانيا وقمة الناتو في أنقرة تختبر تماسك الغرب

المواجهة في شرق آسيا... أبعاد التصعيد بين بكين وطوكيو



شهدت العلاقات الصينية-اليابانية خلال الأسبوع الماضي تصعيداً وتدهوراً لافتاً، وُصف بأنه الأسوأ منذ أكثر من عقد. لم يأت هذا التصعيد بطبيعة الحال وليد الصدفة، إنما جاء كامتداد للتصريحات الاستفزازية الحادة التي أطلقتها رئيسة الوزراء اليابانية، ساناى تاكايتشي، أوائل تشرين الثاني من العام الماضي، والتي أكدت فيها استعداد بلدها للانخراط عسكرياً لحماية تايوان.

حلا الحايك

وفي 1 تموز الجاري، تأكدت الأنباء الواردة بشأن قيام السلطات الصينية في مدينة «داليان» باحتجاز واعتقال مواطنين يابانيين رسمياً. حيث تبين أن المعتقلين هما موظفان يابانيان يعملان لصالح شركة فوجي، وتم توجيه تهم رسمية لهما بانتهاك قوانين التجارة الصينية، وتهريب «معادن نادرة» أو صادرات محظورة، بعد أن تم احتجازهما مبدئياً في منتصف ونهاية شهر حزيران.

كما شنت وزارة الخارجية الصينية، في 2 تموز، هجوماً دبلوماسياً لاذعاً ضد رئيسة الوزراء اليابانية، بسبب قيام مسؤولين يابانيين بجولات مكثفة في القلبيين وفيتنام وأستراليا، للترويج للنسخة الجديدة من رؤية «منطقة المحيطين الهادئ والهندي الحرة والمفتوحة». وصفت بكين هذه التحركات بأنها محاولة لبناء «تكتلات صغيرة حصرية» تهدف إلى تطويق الصين.

في الرابع من تموز، احتجت طوكيو عبر القنوات الدبلوماسية بعد رصد سفن خفر السواحل الصينية وهي تجر بشكل متقطع داخل ما أسمته «المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان» شرق تايوان، وهي منطقة تعتبرها بكين جزءاً لا يتجزأ من النطاق الخاضع لسيادتها ولايتها القضائية، بناءً على مبدأ «الصين الواحدة»، حيث تدرج المياه الواقعة شرق تايوان والمناطق المتاخمة لها ضمن حدودها البحرية والقانونية. معتبرة الاحتجاجات اليابانية محاولة لفرص أمر واقع ومرفوض دبلوماسياً.

وفي المقابل، تمسكت طوكيو بموقفها المتصلب رافضة التراجع، إذ صرح المتحدث باسم الحكومة اليابانية «إن مثل هذه الأنشطة من جانب الصين غير مقبولة تماماً لليابان، وقد قدمنا احتجاجات متكررة عبر القنوات

هذه القناة اليابانية المستحدثة فجرت مواجهة شاملة، انتقلت بسرعة قياسية من الميادين الدبلوماسية إلى الميدانين البحري والاقتصادي، لتضع العلاقات بين البلدين الآسيويين في أسوأ مراحلها منذ عقود.

شرارة المواجهة: عسكرة البحار وحرب سلاسل التوريد

بدأت شرارة التصعيد الأخير عقب الرفض الصيني للحزم للمفاوضات اليابانية-الفلبينية بشكل أحادي في 25 حزيران الماضي لترسيم الحدود البحرية شرق تايوان، والتي رأى فيها المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية «تجاوزاً متعمداً للصين» واصفاً إياها بأنها «انتهاك صارخ للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتعذ جسيم على المصالح البحرية الصينية».

ردت بعدها بكين بضربة اقتصادية موجعة، عبر إدراج كبرى شركات الدفاع والتكنولوجيا اليابانية، مثل: «ميتسوبيشي / Mitsubishi» والمعهد الوطني الياباني لدراسات الدفاع، على القائمة السوداء لمنعها من التزود بالمواد ذات الاستخدام المزدوج «المدني والعسكري». كما وضعت 20 شركة يابانية أخرى تحت المراقبة الشديدة وتدقيق المستخدم النهائي، منها: فروعاً لشركة «فوجيتسو / Fuji Electric» و«هيتاتشي / Hitachi»، و«كوماتسو / Komatsu»، و«ميتسوي / Mitsui E&S». وراى وزارة التجارة الصينية، أن اليابان «لم تبد أي ندم على سياساتها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك في الطريق الخاطئ، عبر تسريع العسكرة ذات الطراز الجديد، والإسراع في نشر الأسلحة الهجومية».

الدبلوماسية»، مؤكداً: أن البلاد تواجه «البيئة الأمنية الأكثر خطورة منذ الحرب العالمية الثانية».

البحث عن جبهة ثانية

في إطار مساعيها لتأمين بدائل جيوسياسية واقتصادية، جاءت زيارة تاكايتشي إلى نيودلهي في القمة السنوية الـ 16 بين 1 و3 تموز لتمثل خطوة عملية لإنشاء محور مواز لبكين. ركزت القمة على الأمن التكنولوجي من خلال إقرار «الإعلان المشترك للهند واليابان للتعاون في مجال الأمن الاقتصادي»، والذي نص على ما أسماه «رفض الإكراه الاقتصادي والممارسات غير السوقية والقيود التعسفية على الصادرات لحماية استقرار سلاسل التوريد».

عسكرياً، حققت الزيارة خرقاً استراتيجياً بإطلاق مشروع UNICORN لإنتاج منظومات الرادار البحرية المتقدمة «تزيد من قدرات التخفي للسفن الحربية»، وهو أول برنامج تطوير عسكري مشترك بين البلدين. وأكد البيان الختامي الصادر عن الوفد الياباني: أهمية الشراكة مع صعود الهند الاقتصادي، مشيراً إلى أن «طوكيو تستعد لحقيقة أن الاقتصاد الهندي في طريقه لتجاوز الناتج الاقتصادي لليابان، مما يتطلب معاملة نيودلهي

كشريك مكافئ لبناء آسيا متعددة الأقطاب». رد بكين جاء على لسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها، حيث أكد بحزم: «أن التعاون الثنائي يجب ألا يستهدف أي طرف ثالث أو يضر بمصالحه، ولا ينبغي استخدام هذا التعاون كترية لتشكيل كتلتين صغيرة حصرية وإذكاء الانقسام».

في النهاية

بقراءة أشمل، يتبين أن التصعيد الحالي يتجاوز الخلافات الثنائية، ليعكس استراتيجية غربية تهدف إلى دفع اليابان لتكون رأس الحربة في مواجهة مباشرة مع الصين، بهدف احتواء صعودها، وتثبيت الهيمنة أحادية القطب في المحيطين الهادئ والهندي.

ومن جهة أخرى، إن طوكيو، التي تعمل على التحلل من دستورها السلمي، باتت تتحرك كوكيل إقليمي لواشنطن. حيث لا تكتفي بتصعيد جبهتها البحرية الشرقية، بل تسعى بوضوح إلى استغلال الصعود الاقتصادي والعسكري للهند، وتحويلها إلى ثقل استراتيجي للتصديق على بكين، وعلى حنوبها لبريطانيا ولبحريتها وهم محيول المنطق إلى سلطة صراع دولي بالوكالة، تضخّي فيه القوى الإقليمية باستقرارها الاقتصادي لخدمة المصالح الغربية.

استقالة ستارمر، وصعود اليمين في بريطانيا



إلى السلطة، أو حتى أصبح القوة الأكبر في البرلمان، حيث تتصاعد المخاوف من أن يدفع مشروع فارج نحو تسريع الدعوات لاستفتاءات الانفصال، بما يهدد وحدة المملكة المتحدة نفسها.

ليبدو أن استقالة ستارمر تعكس مرحلة جديدة تدخلها بريطانيا، عنوانها تصاعد الشعبوية واليمين المتطرف، واستمرار أزمة اقتصادية وسياسية، تنهي الاستقرار الذي عرفت به المملكة المتحدة لعقود طويلة.

فإن التحديات الأساسية ستبقى كما هي، بل وستزداد طالما أن النظام السياسي ونخبته الحاكمة فعليا قائمة على حالها، ولذلك، فإن تغيير رئيس الوزراء لا يبدو كافياً لإحداث أي تحول فعلي.

وفي المقابل، يواصل نايجل فارج وحزبه تحقيق مكاسب سياسية متسارعة، حتى بات الحديث يدور داخل الأوساط السياسية عن سيناريوهات دستورية غير مسبوق، إذا وصل اليمين المتطرف

للدولة نفسها، فالاستقطاب يتصاعد، والانقسامات القومية والعرقية والسياسية تتوسع.

في هذا السياق، تبدو استقالة ستارمر أقرب إلى محاولة من حزب العمال لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل الانتخابات المقبلة. وتشير معظم التقديرات إلى أن أندي بورنهام هو الأوفر حظاً لخلافته، في محاولة لاستعادة جزء من القاعدة الشعبية التي خسرها الحزب.

لكن حتى في حال وصول بورنهام،

فالأزمة البريطانية الحالية لم تبدأ مع نتائج الانتخابات الأخيرة، بل هي تراكم طويل لسنوات من الأزمات والمشاكل المختلفة، بينما عجزت الحكومات المتعاقبة، سواء المحافظة أو «العملية»، عن تقديم حلول حقيقية. والنتيجة كانت ستة رؤساء حكومات خلال عقد واحد، في مؤشر واضح على أزمة بنيوية تتجاوز الأشخاص.

كما ألفت ملفات خاصة بظلالها على المشهد السياسي، من قضية جيفري إيبستين وما ارتبط بها سابقاً بالأمير أندرو، إلى الجدل الذي رافق تعيين شخصيات مثيرة للجدل في مواقع حساسة داخل حكومة ستارمر. وهذه الأمور ساهمت في تعميق أزمة الثقة بين الرأي العام والنخبة الحاكمة، ورسخت الانطباع بأن النخبة السياسية البريطانية تعاني أزمة شرعية متزايدة، ورفعت من تناقضات هذه النخبة الحاكمة نفسها فيما بينها.

ثم جاءت موجات الاحتجاجات وأعمال العنف التي شهدتها بريطانيا خلال العامين الماضيين، وصولاً إلى التوترات الأخيرة الكبرى في إيرلندا الشمالية، لتكشف أن الأزمة لم تعد اقتصادية فقط، بل باتت تمس البنية الاجتماعية والسياسية

قبل عامين فقط، عاد حزب العمال إلى السلطة بوعود «التغيير» بعد سنوات من حكم المحافظين، لكن المشهد البريطاني اليوم يبدو مختلفاً تماماً. فاستقالة كير ستارمر لا تبدو مجرد نهاية لمسيرة رئيس حكومة، بل علامة عن أزمة أعمق تضرب النظام السياسي البريطاني بأكمله. وبينما تنشغل وسائل الإعلام بالأسباب المباشرة للاستقالة، تبدو التحولات التي تعيشها بريطانيا أكبر بكثير من شخص ستارمر نفسه.

ملاذ سعد

لم تكن استقالة رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر مفاجئة بالكامل، لكنها أيضاً لم تكن نتيجة السبب المباشر الذي يجري تداوله في وسائل الإعلام الغربية. الرواية الرسمية تتحدث عن تراجع شعبية حزب العمال، وخسائره في الانتخابات المحلية، والانقسام داخل الحزب، وصعوبة مواجهة الصعود المتسارع لحزب «ريفورم يو كيه» إصلاح المملكة المتحدة» بزعامة نايجل فارج... لكن هذه العوامل، رغم صحتها، تبدو أقرب إلى الأعراض منها إلى المرض نفسه.

أوكرانيا والمسيرات: قد يصبح



منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، أصبح الدور الذي تؤديه الطائرات المسيّرة في الحرب محور اهتمام المراقبين العسكريين، كما جعل المجتمع الدولي يركّز على هذا «العنصر الجديد» في الحروب الحديثة. وفي 18 حزيران، تعرضت موسكو لأكبر هجوم بالطائرات المسيّرة منذ اندلاع الصراع الروسي الأوكراني، إذ أدى سقوط صاروخ دفاع جوي إلى تفجير خزانات نفط في مصفاة محلية، لتولد «لوححة العالمية الشهيرة». هل هذا مجرد هجوم يائس، أم يمكنه تغيير مسار الحرب؟ وهل يمكن لتايوان تقليد أوكرانيا في هذا الخصوص؟

■ لو ليشي وشي يانغ

شي يانغ: في الفترة الأخيرة، كان من الواضح أن الهجمات التي شنتها أوكرانيا بمئات الطائرات المسيّرة استنزفت مواردها في زمن الحرب. فالهجوم على موسكو وسانت بطرسبورغ ومدن أخرى، يعرف كل من يملك عينا خبيرة أنه لم يحسن عمليا الوضع الميداني داخل أوكرانيا.

وبما أن الأمر كذلك، فلماذا تواصل أوكرانيا استثمار موارد كبيرة في البحث والتطوير والإنتاج واستخدام هذه الطائرات المسيّرة، التي يجري دمجها وتصنيعها أساسا محليا، ولماذا تتمسك إلى هذا الحد بشن هجمات على العمق الروسي؟ بل إنها طورت نظام «LUCAS لو كاس». فما فائدة ذلك؟

لو ليشي: لأن أوكرانيا لم يعد لديها سوى الطائرات المسيّرة لاستخدامها. أما بشأن الصواريخ، فرغم أن أمريكا قدمت بالفعل صواريخ كروز رخيصة إلى أوكرانيا، فإذا لم تكن تقديراتي خاطئة، سيخرج بوتين قريبا مرة أخرى ليمارس الردع النووي بشأن مسألة أسلحة الضربات بعيدة المدى.

أما الدعم الأخر الذي تستطيع أمريكا تقديمه، فيمكننا أن نرى من خلال قمة مجموعة السبع أنه ليس سوى وقوف ترامب موقف المتفرج البارد. لم يعد الوضع كما كان في عهد بايدن، حين كانت المساعدات تقدم بنشاط: إن احتاجوا مالا أعطوهم مالا، وإن احتاجوا صواريخ أعطوهم صواريخ.

بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، فقد تعمدوا خلق وضع لا يزالون يعملون لترسيخه. يقولون: إن روسيا بعدما تنتهي من أوكرانيا

ستستعد لمهاجمة دول أخرى، لذلك نجد فنلندا وبولندا ودولا أخرى في أوروبا الشرقية تعزز قواتها وتستعد عسكريا، وكان روسيا ستهاجمها فعلا في المستقبل.

لا أعتقد أنهم مقتنعون بمسألة هجوم روسيا عليهم، غير أن المشهد الذي يريدون رسمه هو: «أنا الآن لا أملك ما يكفي لنفسي، فكيف يمكن أن أعطيك يا زيلينسكي؟».

أعتقد أن الوضع يدور تقريبا في هذا الاتجاه. وبالطبع، سيواكبون ذلك بإنتاج قدر كبير من الأخبار المضللة عبر وسائل الإعلام، وهذا يثبت أكثر أمرا واحدا، وهو أن «من لا يتابع الأخبار يفصل عن العالم، ومن يتابع الأخبار يفصل عن الحقيقة».

لننظر في هذا السياق إلى الإعلام التايواني. إذا شاهدت فقط برامج هذه الوسائل الإعلامية، فسأظن فعلا أن الجيش الأوكراني أوشك على استعادة شبه جزيرة القرم. يقولون: «لقد فتحت كل الممرات المؤدية إلى القرم، وأصبحت طريقا للحياة». لكن حين نعود إلى تحليلات معهد الدراسات الاستراتيجية الأمريكي، نجد أنه لم يقل شيئا من هذا القبيل. لذلك يجب وضع أخبار وتحليلات هذه الوسائل الإعلامية التايوانية موضع الشك اليوم، بسبب انفصالها عن الواقع.

لكن لماذا يستطيع الجيش الأوكراني تحقيق بعض النتائج؟ في الحقيقة، الاستخدام الكثيف للطائرات المسيّرة مع صواريخ كروز الرخيصة لتشكيل هجمات إغراقية أصبح تحديا كبيرا تواجهه دفاعات الجو في الدول كافة. وإذا لم تكن هناك أسلحة ليزر، فإن الاعتماد على الصواريخ وحدها في الاعتراض هو ببساطة «مواجهة الأعلى للأدنى» مكلف جدا،

وفعالته العملية ليست بارزة.

ذكر الأستاذ لتو نظام لو كاس تحديدا. فهل ستطور تايوان مستقبلا نظام لو كاس على نطاق واسع؟ إذا فعلت ذلك فسيكون الأمر كارثيا. لماذا؟ لأن لو كاس يعتمد على ستارلينك. وقد حللنا سابقا: هل سيسمح ماسك لمنطقة تايوان باستخدام ستارلينك؟ هناك في آسيا اليوم بضعة أماكن لا تستطيع استخدام ستارلينك، كوريا الشمالية واحدة منها، ومنطقة تايوان أيضا. مصنع تسلا العملاق موجود في شنغهاي، وعندما يفكر ماسك في مسائل من هذا النوع، فإنه يطلق أكثر من زاوية الجغرافيا السياسية، لا من حساب الأرباح التي يمكن أن يجنيها من استخدام منطقة تايوان لستارلينك ضمن نظام لو كاس.

طبعاً، إذا سألت سلطات الدفاع في تايوان، فسيقولون بالتأكيد: «نحن لا نستخدم ستارلينك، بل نستخدم OneWeb البريطانية». لكنني أطرح سؤالاً واحداً فقط: لماذا لا يستخدم الآخرون OneWeb، ولا يستخدمون منظومة الأقمار الصناعية البريطانية في المدارين المنخفض والمتوسط؟ لأنها غير جيدة الاستخدام. لو كانت جيدة ورخيصة، فلماذا يذهب الجميع لاستخدام ستارلينك؟

في الوضع الحالي، توقف حلف شمال الأطلسي أساساً عن تزويد أوكرانيا بالمعدات. حتى قذائف 155 ملم الأدنى مستوى، أو منظومات «باتريوت» التي تحتاج إليها أوكرانيا بالحاح، لا توجد مساعدات جديدة منها حالياً. رأيت مؤخراً خبراً يثير السخرية، يقول: إن أوكرانيا تزعم أنها باتت قادرة على إنتاج «باتريوت». إذا كان تصنيع «باتريوت» سهلاً إلى هذا الحد، فلماذا لا تستطيع سوى أمريكا توفير هذا النوع من المعدات؟ لقد رأينا منظومات الدفاع الجوي الأوروبية، أو منظومات الدفاع الجوي المنتجة في كوريا الجنوبية، لكنها لم تنتشر على نطاق واسع مستفيدة من نقص الإنتاج الأمريكي.

من الواضح الآن، أن زيلينسكي يستخدم الطائرات المسيّرة ذات المستوى الأدنى أولاً

لاستهلاك منظومات الدفاع الجوي الروسية، أي لفتح الطريق، ثم تلحق بها صواريخ كروز، وطائرات مسيرة تمتلك قدرة حقيقية على الضرب، ويمكنها إحداث درجة معينة من التدمير. هذه تكتيكات واضحة. ليست هذه التكتيكات شيئاً لا تستطيع روسيا الدفاع ضدّه، لكنها تعبير عن مقولة «الضربات الفوضوية قد تصيب المعلم الخبير».

فلننتظر لنرى بأي حجم سيرد بوتين على هجوم موسكو ضد كييف. لقد رأينا أن كييف ومقاطعة سومي تعرضتا بالفعل لهجمات كثيفة بالطائرات المسيّرة، وهذا مجرد بداية. في الحقيقة، أفضل طريقة هي أن يصبح من الصعب على زيلينسكي أن يجد مكاناً آمناً ينام فيه، وحينها، سيعني ذلك أن الأفضل لأوكرانيا أن تعود سريعاً إلى طاولة المفاوضات. لكن إذا لم تحصل على شيء في ساحة المعركة، فلا تحلم بالحصول عليه على طاولة المفاوضات. وإذا استمرت الحرب، فقد تخسر أوكرانيا المزيد.

الدفاع من المصدر

دونغ شياو: ذكر الأستاذ لو قبل قليل: أن وضع أوكرانيا الحالي معقد بعض الشيء، ويكاد يكون حالة من «الضربات الفوضوية التي تصيب المعلم الخبير». من المؤكد أن الجانب الروسي لن يعترف بذلك، بل ما زال يقول: إنه أسقط عدداً كبيراً من الطائرات المسيّرة القادمة من أوكرانيا. لكن في الواقع، من خلال مختلف مقاطع الفيديو المنتشرة على الإنترنت وكثير من النقاشات في المنتديات، لم يعد عجز روسيا أو ارتباكها بعد تعرض أراضيها لهجمات بالطائرات المسيّرة سراً، والجميع يعرف ذلك في قرارة نفسه.

والآن، أود أن أسأل الأستاذ شي، انطلاقاً من دراستك الطويلة لما يسمى تطبيقات الدفاع العسكري ضد الطائرات المسيّرة: ما المشكلات والصعوبات المحددة التي تواجهها روسيا في الدفاع ضد الطائرات المسيّرة؟

شي يانغ: أعتقد أن المأزق الذي تواجهه روسيا في الدفاع الجوي هو مأزق ستواجهه تقريباً كل دول العالم، عند الدفاع ضد هجمات



ترجم أوكرانيا
قدرتها على تصنيع
منظومات باتريوت
الصاروخية لكن
هذا الادعاء ينفي
حقيقة احتكار
أمريكا لإنتاج هذا
السلح المتقدم

التكتيك مقامرة استراتيجية



ذلك أساسا إلى أن محطات الطاقة النووية التي بنيت في عهد الاتحاد السوفييتي لا تزال تعمل بصورة طبيعية. هذه نقطة تستحق من روسيا تفكيراً عميقاً. طبعاً لا يمكن مهاجمة محطات الطاقة النووية مباشرة، لكن هل يمكن تقييد نطاق إمدادها بالكهرباء؟ أو جعلها تزود فقط المناطق الأربع في شرق أوكرانيا الخاضعة للسيطرة الروسية، وقطع إمدادات الكهرباء عن بقية المناطق الأوكرانية، بما يجعل الإنتاج الصناعي الأوكراني كله، حتى تصنيع الطائرات المسيّرة يدويا، بلا دعم كهربائي.

هذا هو الضرب الحقيقي من المصدر. في المجتمع الحديث، تكاد كل الأنشطة لا تنفصل عن الكهرباء. حتى في الشقق العادية، يحتاج إمداد المياه إلى كهرباء لرفع المياه إلى خزانات السطح. إذا انقطعت الكهرباء تماما، فهذه هي الطريقة الحقيقية لشل إرادة القتال الأوكرانية، أما الوسائل التقليدية الأخرى فقد استنفدت بالفعل.

أنا حقا لا أصدق ما يقوله بعض صناع المحتوى، أو أصحاب الحسابات الكبيرة، عن استخدام السلاح النووي. بمجرد استخدام السلاح النووي، ستصبح المشكلة خطيرة جدا، وسيؤدي ذلك حتما إلى رد فعل جماعي من حلف شمال الأطلسي. أعتقد أن بوتين، بحساباته الاستراتيجية العميقة، لا يمكن أن يسلك هذا الطريق.

لكن ما نناقشه هو الوضع الحالي للحرب. إذا لم تقطع مباشرة قدرة أوكرانيا على تصنيع الطائرات المسيّرة، أو إذا لم يضرب بفعالية عزم شعبها على القتال، واستمر الأمر على طريقة «جرّ كلب ميت» بهذا الشكل، فسيكون ذلك بالنسبة إلى السياسة الداخلية الروسية، والدبلوماسية، والاقتصاد، أشبه بمرض مزمن، وسيؤثر في نهاية المطاف في كفاءة عمل الحكومة ككل. وما يستحق المزيد من الانتباه، هو أنه حتى لو لم تبادر روسيا مستقبلا إلى مهاجمة حلف شمال الأطلسي، فهل سيستغل الحلف الفرصة لمواصلة التوسع شرقا؟ انظروا إلى زيلينسكي، فقد بدأ بالفعل بتهديد بيلاروسيا. هنا تكمن حساسية الوضع ودقته.

مشكلة، وهي أن النظام الصناعي التقليدي الأوكراني دمرته روسيا في بدايات الصراع الروسي الأوكراني، كما أن الطائرات المسيّرة نفسها تحمل خصائص مدنية قوية. صعوبة إنتاجها أعلى من «الصنع اليدوي»، لكنها ربما لا تزيد كثيرا على صعوبة تصنيع نماذج الطائرات.

لذلك، فإن عددا كبيرا من مصانع الطائرات المسيّرة الأوكرانية يتوزع ويتخفى في أنواع مختلفة من المواقع الصغيرة، بل داخل منشآت مدنية. مثلا: قبل يومين، قصفت طائرة مسيّرة روسية ملعبا في أوكرانيا، فغضب الأوكرانيون ونشروا الصور على الإنترنت، وقالوا: «انظروا إلى مدى سوء الروس، لقد أرسلوا طائرة مسيّرة لقصف ملعبنا، والملعب منشأة مدنية»، وما إلى ذلك. لكن سرعان ما اكتشف بعض الأشخاص تفصيلا مخفيا في الصور، وهو أن الملعب كانت مكدسة فيه طبقات فوق طبقات من أجنحة الطائرات المسيّرة FP-1. ومن الواضح أن هذا المكان كان إما مستودعا لقطع منتجات الطائرات المسيّرة، وإما مصنعا لإنتاجها. بعد نشر الصور، سحبها الجانب الأوكراني بسرعة، لكنها كانت قد انتشرت فعلا على الإنترنت.

يوضح هذا المثال أيضا أن هذا النوع من المصانع الصغيرة يسهل إنشاؤه، كما أن اكتشافه وتمييزه وضربه أمر بالغ الصعوبة. ورغم أن ضربات روسيا لأوكرانيا يمكن أن تضعف قدرة أوكرانيا على الهجوم بالطائرات المسيّرة، فإن تصفير هذا التهديد بالكامل خلال فترة قصيرة أمر صعب جدا.

دونغ شيانغ: أستاذ لو، كيف ترى الأمر؟ **لو ليشي:** من الأخبار الإعلامية، يبدو أن نطاق المناطق التي تعرضت للهجوم في روسيا واسع جدا، لكن إذا ركزنا على موسكو، فعدد نقاط الضرب في الواقع قليل جدا. أما إذا هاجمت روسيا كييف أو مدنا أوكرانية كبرى أخرى بالحجم نفسه، فسيكون التأثير على الجانب الأوكراني أشمل بكثير.

توجد الآن مقولة نفيدي بأن إمدادات الكهرباء في أوكرانيا، رغم عدم استقرارها، لا تزال قادرة على المحافظة على التشغيل الأساسي، ويرجع

روسيا لا تزال تضم أسلحة أخرى، لكن هناك شيئين تحديدا، المدافع المضادة للطائرات عيار 23 ملم، والرشاشات المضادة للطائرات عيار 14,5 ملم، أخرجت كل مخزوناتها. لأن هذين النوعين من الأسلحة كانا من أكثر معدات الدفاع الجوي إنتاجا في عهد الاتحاد السوفييتي. لكنهما يواجهان مشكلة كبيرة، وهي أن منظومة التحكم بالنيران فيهما تعتمد على الدماغ البشري، وعلى عين الإنسان فقط، ولا تمتلك فعالية جيدة في التحكم بالنيران، ورغم أنها منتشرة في أماكن متعددة داخل موسكو، فإن كفاءتها في القتل منخفضة جدا.

نظريا، إذا زودت هذه الأسلحة برادارات أو أنظمة كهروضوئية أفضل، وشكلت منها منظومة كاملة للتحكم بالنيران، فقد تصبح سلاحا جيد التأثير في قتل الطائرات المسيّرة. لكن هذا النوع من الأسلحة يحتاج إلى مال، وعبء كبير، وبالتالي ستكون الكلفة الإجمالية غير قليلة. ومن زاوية منظومة الدفاع الشاملة، لا يكفي الاعتماد على هذه الأسلحة وحدها، بل تحتاج موسكو أيضا إلى منظومة متقدمة للتحكم بالنيران تغطي المدينة كلها، ومخصصة للطائرات المسيّرة الصغيرة. هذه

المنظومة ليست معقدة تقنيا، لكنها تواجه أيضا مشكلة الكلفة، فوارد روسيا الحربية اليوم ليست غير محدودة. عند هذه النقطة، لا بد أن يفكر الجانب الروسي أيضا: بعد رفع مستوى الدفاع ضد الطائرات المسيّرة الأوكرانية إلى حد معين، فإن الاستمرار في الاستثمار سيواجه تناقص العائد الحدي. فهل ينبغي ضخ أموال ضخمة سعيًا إلى دفاع بنسبة 100%، أم الاكتفاء بالقدر المناسب؟

قد تؤدي بعض الهجمات العرضية إلى إزعاج مؤقت في حياة الناس، لكنها لا تجعل الحياة مستحيلة، ويمكن الصمود بهذا الوضع. على أي حال، أعتقد أن هذا هو المأزق المحرج نسبيا الذي تواجهه روسيا الآن.

أما النقطة الأخيرة فهي: إن أفضل طريقة هي الضرب من المصدر، أي قصف مواقع إطلاق الطائرات المسيّرة الأوكرانية، ومصانع إنتاجها، وحتى منشآت القيادة. لكن هنا توجد

واسعة النطاق بالطائرات المسيّرة. كان لدينا قول قديم: «الدفاع الجوي، عشر دفاعات وتسعة فراغات». أي في عمليات الدفاع الجوي، لا يحسب لك الجزء الذي نجحت في الدفاع عنه كإنجاز، لكن الجزء الصغير الذي أفلت منك يكفي لإفشال كل شيء.

لننظر الآن إلى موسكو. من الواضح أنها لا تستطيع تحويل المدينة كلها إلى قلعة، ولا تستطيع جعل كل مكان فيها قادرا على مقاومة الضربات. لا بد أن توجد في المدينة أعداد كبيرة من الأهداف المدنية الهشة. وفي الوقت نفسه، مساحة موسكو واسعة جدا. في الماضي، حين كانت تواجه هجمات بأسلحة تقليدية عالية القيمة وعالية الأداء، كانت هذه الأسلحة مكلفة جدا وعددها محدودا. وكانت منظومات الصواريخ التقليدية للدفاع الجوي ومنظومات الدفاع المضاد للصواريخ في موسكو قادرة على اعتراض بضعة أهداف فقط، حتى لو كلف ذلك كثيرا، لم يكن الأمر مشكلة.

لكن الوضع الآن هو أن أوكرانيا ترسل فجأة مئات الطائرات المسيّرة، بل ربما أكثر. وبالنسبة إلى موسكو، يجب أولا حساب الكلفة الاقتصادية. لا يمكن استخدام كل الصواريخ الموجودة لاعتراض هذا النوع من الطائرات المسيّرة. لا يمكن القول: إن «نسبة إصابة صاروخ واحد 73% وثلاثة صواريخ تعني 210% من احتمال الإصابة». هذا غير ممكن بالتأكيد.

في هذه الحالة، لا بد أن يوازن الجانب الروسي في كيفية قتل الطائرات المسيّرة بكفاءة أعلى. لأن الطائرات المسيّرة رخيصة. استخدام صواريخ عالية القيمة لضرب الطائرات المسيّرة الصغيرة الأوكرانية الجديدة من طراز FP-1 وFP-2، وهي طائرات صغيرة تدفعها مرواح، ليس مجديا بالتأكيد. لذلك فكرت روسيا بطريقة تقليدية جدا، وهي التعبئة أيضا، وإخراج الأسلحة الرخيصة، وأبرزها الرشاشات المضادة للطائرات والمدافع المضادة للطائرات. يبدو الأمر اليوم غريبا جدا، لكنه كذلك فعلا. المعلومات التي وصلتني تقول: إن مخازن

يهدد زيلينسكي بيلاروسيا حالياً مما يكشف عن رغبته في توسيع رقعة الصراع الإقليمي المباشر لجر الناتو للحرب الروسية

الخائفون لا يبدعون...

المسرح من أروع ما أبدعه الإنسان... فهو الفن المركب والمتناسك الذي يقوم على السببية، لذلك فهو فن صعب ومشاكس للغاية، وهو أكثر الفنون تأثراً في حال غياب الديمقراطية، وسيطرة الأنظمة الباطشة، لأن الإبداع المسرحي العظيم تزداد جاذبية هدفه الأكبر: أي غايته العليا، للواقع المتمثل في وحدة الإيقاع الكامنة تحت العواطف الداخلية، والأفعال الخارجية الموجودة في الدور المسرحي. حيث يبدأ عندما يكون الخط الدرامي العام في وحدة متكاملة.



■ المخرج والمؤلف المسرحي مد الله شاهر

إن العزى المسرحي في مزاجه الخلاق ولمساته الساحرة قاذر على تجسير الفجوة بين الخشبة والجمهور، وتظهر آثار ذلك مباشرة بما يثيره من انفعالات، ومثالا على ذلك... ما حدث للإسكندر- دي فيري- عندما قام الممثل- تيودور- الذي كان يعيش في القرن الرابع عشر بتمثيل دوره على الوجه الأكمل، فقد تأثر الإسكندر- دي فيري- من تلك الآلام الممثلة، التي جسدها الممثل- تيودور- بمهارة، حيث انسحب الإسكندر- دي فيري- من دار التمثيل الدموع تنهمر من عينيه، لأنه خجل من أن يراه أحد باكيا على هذه الصورة، وهو الذي كان لا يتأثر أي تأثير بالأم الشعب الحقيقية، وهنا يتمثل الفن في الفكر المسرحي، وهذا معناه أن الإغريقي- تيودور- قد أفهم الديكتاتور بالأم الشعب ما لم يفهمه من الحياة الفعلية التي كان يعيشها الشعب، ولو كان الممثل- تيودور- قد نقل الحقيقة ميكانيكيا لما تأثر الإسكندر- دي فيري- أي تأثير، ولكنه تأثر لأن الممثل قام بتمثيل الحقيقة، وأعاد خلقها بأسلوب فني متميز، وبذلك كان الممثل ممثالا لا ناقلا، وأن هذا الممثل قد شعر بدوره، وعبر عنه، ولم يشعر بمشاعره الشخصية التي قام بتمثيل دورها.

إن تغيير الصورة من كائناتنا الورقي إلى كائناتنا الحي، الذي هو من أكبر الصعوبات وأشدها على خشبة المسرح في خلق الإبداع الواعي والعبقري، من خلال الأداء الروحي والجسماني للممثل وقدرته في أداء دوره وتشكيله الحركي، في تجسيد الكلمات، ورسمة صوراً للظروف المقترحة. حيث يوصل الممثل للمتفرج ما وراء النص الذي يكشف الواقع، واقعا جديداً وآخر... وآخر... وآخر. إن المسرح بحق نتاج الثقافات الرفيعة والمجتمعات المتحضرة، لما له من أهمية في حياة الأمم وطبقاتها العاملة، وأهميته تكمن بما يقدمه من قيم حضارية تساهم في تطور وجوهر الحياة وتساهم في ازدهارها. إن المسرح مسند تحول إلى عرض دينوي، هو في نزاع مستمر مع سلطات القمع، والأيديولوجيات المعادية للإنسانية، والتي تحاول تهيمشه أو الإيقاع به في شبكات المكاتب، واحتكاره بما يتناسب مع دوافعها الخاصة وميولها السياسية التي تتعارض كليا مع طابعه الإشكالي، وحقيقته الحياتية التي هي مصدر قيمته الدائمة.

مفزعاً حتى التقيؤ، وهذا لا يمكن فصله عن عامية الصراع الطبقي، وعلى المسرح أن يستوعب ذلك، ليكون أكثر توازناً، وأكثر تواصلًا مع الجمهور كضرورة تفرضها طبيعة العصر، كي يستطيع أن ينتج فناً كبيراً ويعم نفسه بجدارة... بعيداً عن الادعاءات والزيف الرأسمالي الذي يعتبره «سلعة» ويشوه دور الفنان الريادي. لذلك علينا كمسرحيين أن نكون واضحين في هدفنا، وأن نقدم عروضاً تمتاز بعلميتها من خلال رصد حركة الواقع الثورية، مؤكداً دور الوعي الذاتي والعلمي للأشياء، مع أهمية الحامل الاجتماعي في إدراك «لا معقولية» ما هو واقع، والعمل على «تغييره» بما تتطلبه المرحلة من النقد كسلاح فعال، تمهيداً للنقد بالسلاح الذي لا بد منه لتحقيق الثورة، وقلب المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية.

الممثل الكوميدي والتراجيدي - بريكور- كان فناناً بارعاً أيضاً، حتى أن الملك الفرنسي لويس الرابع عشر كان يقول عنه: إن هذا الرجل يضحك ويبيكي حتى الحجارة. أما قيصر روسيا عندما شاهد مسرحية -غوغول- «المفتش العام» فقد التفت إلى حاشيته بعد أن أسدل الستار وقال لهم: لقد نال مئاً جميعاً، وأنا أكثركم. أما - بوشكين- شاعر روسيا- فقد صرخ بصوت عال: يا إلهي، ما أبأس بلادنا... ما أبأس روسيا. إن على الإحساس بالدور، وروح الممثل الحية وصدق المسرح الحياتي هي حالة من التوهج الداخلي والخارجي والنضج الدرامي المنفرد على خشبة المسرح، يقوم بالإبداع والتخيل الرفيع، الذي يرفض كل وصاية ويحطم كل رقابة. إن العالم اليوم أصبح مضحكاً وكاريكاتورياً

تقرير: 54 طفلاً فلسطينياً قتلوا في الضفة الغربية عام 2025 بأعلى معدل منذ 1967



الحالات الموثقة، ولا تزال تحتجز جثامين 18 طفلاً من القتلى.

أدلة على الاستهداف المتعمد
خلص تحقيق مستقل للأمم المتحدة إلى أن «إسرائيل» استهدفت الأطفال الفلسطينيين عمداً، مرتكبة جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب في غزة والضفة. وأشار التقرير إلى أن نحو 30% من قتلى الهجوم على غزة كانوا أطفالاً، مع مقتل ما لا يقل عن 20,179 طفلاً بين تشرين الأول 2023 وتشرين الأول 2025.

وأكدت لجنة التحقيق أن القوات الـ«إسرائيلية»ية واصلت استخدام أسلحة عالية القوة في مناطق مأهولة رغم ارتفاع أعداد الضحايا الأطفال، مما يشير إلى أن هذه الهجمات كانت متعمدة. كما وثقت اللجنة تعذيب الأطفال الفلسطينيين في الضفة، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي أثناء الاعتقالات الجماعية، مع تجريدهم من ملابسهم وحرمانهم من الطعام بشكل منهجي.

المستوطنين يشعرون بإفلات تام من العقاب بسبب غياب الضغط الدولي على «إسرائيل». وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من إمكانية إدراج جماعات المستوطنين الـ«إسرائيليين» بين في القائمة السوداء العالمية لانتهاكات الأطفال إذا استمر النمط الحالي، مؤكداً صدمته من «الارتفاع المذهل في الهجمات التي يرتكبها المستوطنون بحق الأطفال الفلسطينيين».

تصاعد الاستيطان والعنف
كشف تقرير أوكسفام أن عدد الفلسطينيين القتلى في الضفة خلال الفترة 2023-2025 تجاوز إجمالي القتلى خلال السنوات السبع عشرة الماضية. كما نرح نحو 46 ألف فلسطيني قسراً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، مقابل 13 ألفاً فقط خلال 14 عاماً سابقة. واتهمت منظمات حقوقية «إسرائيل» بارتكاب جرائم تطهير عرقي في الضفة، حيث قال مدير اتحاد حماية الضفة الغربية إن

انتهاكات مستمرة بعد وقف إطلاق النار
حذرت منظمة اليونيسف من استمرار معاناة الأطفال، حيث يموت طفل فلسطيني يومياً في غزة منذ اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول 2025. كما أشارت إلى تضرر صحة الأطفال وتطورهم جراء الحصار المتكرر ومنع المساعدات، مع حاجة جميع أطفال غزة تقريباً إلى دعم نفسي.

كشفت تقارير حقوقية دولية أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت 54 طفلاً ومراهقاً فلسطينياً في الضفة الغربية المحتلة خلال عام 2025، وهو أعلى معدل سنوي منذ احتلال إسرائيل للضفة عام 1967. وتأتي هذه الإحصاءات في ظل تصاعد العنف الإسرائيلي الذي أودى بحياة أكثر من 1080 فلسطينياً في الضفة منذ تشرين الأول 2023.

تفاصيل الإحصاءات الدامية

وفقاً لتقرير منظمة «بتسيلم» الحقوقية، فإن الفترة من 7 تشرين الأول 2023 إلى 28 حزيران 2026 شهدت مقتل 1086 فلسطينياً في الضفة، بينهم 241 طفلاً، أي ما يقارب ربع القتلى. ولم تسجل المنظمة أي لائحة اتهام واحدة في «إسرائيل» منذ تشرين الأول 2023 تتعلق بقتل فلسطينيين في الضفة، بما في ذلك حالات الأطفال. ومن بين الأطفال القتلى في 2025، كان 3 منهم تتراوح أعمارهم بين 2 و9 سنوات، و9 بين 10 و13 عاماً، و17 في عمر 14-15 سنة. كما كشف التقرير أن القوات الـ«إسرائيلية»ية منعت أو أخرت وصول الطواقم الطبية إلى الجرحى الأطفال في ربع

حسابات الغرق والنجاة



بعد غياب طال، أيام وأشهر وأعوام، لم يتغير شيء. تقول شوارع المدينة المتعبه وأبنيتها ووجوه أهلها كل شيء. شمس هذي البلاد ذاتها تشرق كل يوم، تشهد بؤس حال أهلها، وجوههم المنعبه وقلوبهم الطيبة أيضاً لم يتغير فيها شيء.

■ إيمان الخياط

ما زالت شوارعها المتربة وارصفتها متقطعة الأوصال، ما زالت أكوام التراب على أطراف الشوارع، حفرة هنا وجورة هناك، ثقوب الإسفلت الواضحة تتوسط شوارعها. الحسكة، تلك المدينة الوادعة والجائمة في حوض نهر الخابور، تغير حكماها ثلاث مرات خلال وضع سنوات ولم يتغير فيها شيء، وحدها الأعلام تغيرت وبعض اللافئات، في مفارقة صارخة. وما زالت وجوه أهلها الطيبين الكالحة تثير حنيناً من نوع خاص، قد لا يستقيم المعنى عند بعض النحاة وأصحاب اللغة بين الطيب والكالج، ولكنها هنا على هذه الأرض ليست سوى وقائع عنيدة بطبعها تشبه كل السوريين.

كالعيس يقتلها الضمأ

مثلها مثل باقي المناطق التي تشكل الجغرافية السورية، تعيش هذه المنطقة أوضاعاً مشابهة لما يحدث ويجري في عموم البلاد، وتعاني من مشكلات عديدة معاشية واقتصادية وسياسية كما يعاني أهلها وناسها من الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار والكهرباء والمحروقات، والمياه وغيرها من جملة المشاكل التي جرى وما زال يجري إغراق السوريين بها، إضافة إلى بعض المسائل التفصيلية الخاصة فيها والمتعلقة بكونها محافظة حدودية ذات طابع خاص، اقتصادياً، كالزراعة وإنتاج النفط... إلخ، واجتماعياً، كالتنوع والغنى الاجتماعي والثقافي لأبنائها، وسياسياً، وفكرياً، وثقافياً... وهو ما يميز أغلب المناطق في سورية. ثمة مفارقة تظهر عند الحديث عن سورية ومناطقها المختلفة، حيث تتشابه أغلب المناطق في السمات العامة من الإنتاج إلى التنوع الاجتماعي والفكري والسياسي والثقافي... إلخ، ولكن ثمة خصوصية واضحة لكل منطقة من المناطق، وتشمل هذه الخصوصية كل ما ذكر سابقاً أيضاً. تستدعي هذه المفارقة

ضرورة للتفكير في منطقتي معالجة المشكلات المختلفة في البلاد، وبناء «دولة ذكية ومرنة» قادرة على الحفاظ على المبادئ الأساسية في التخطيط وإدارة الاقتصاد والمجتمع، وتقديم خطط وحلول وخدمات شاملة للجغرافية السورية كلها، ومرونة تؤمن استجابة للظروف الملموسة والواقع المتغير، كما تؤمن أعلى فاعلية ممكنة في المجتمع.

تعرضت المناطق الشرقية، ومنها محافظة الحسكة، للإهمال والتهميش. وكانت معاناتها تتوحيج لعقود من سياسات اقتصادية وجيوسياسية متممة استنزفت ثروتها وأهملت بنيتها، واستولت الفساد الكبير في مركز السلطة على عائدات النفط والغاز والقمح وغيرها من الموارد دون إعادة استثمارها محلياً، وأدت السياسات المتبعة إلى الإضرار بقطاعات إنتاجية كاملة كالزراعة وترافق ذلك مع حرمان المنطقة من مشاريع البنية التحتية والصناعة وتحويلها إلى مصدر للمواد الخام فقط، مما عزز هشاشة أهلها اقتصادياً وأجبرهم على الهجرة، إضافة إلى حرمان المنطقة من الخدمات والجامعات والمؤسسات الثقافية الكبرى... إلخ كل ذلك زاد من تهميش أبنائها وإفقرهم. وأيضاً مثل كل مناطق سورية، لا يمكن حل المشكلات التي سببها تراكم تشوهات عقود من السياسات الاقتصادية والفساد دون تغيير جوهري في علاقات الإنتاج والملكية.

التراكم الطبقي و«رأس المال الثقافي»
كما نالت المحافظة نصيبها من سياسات التهميش والتمييز والتجيش القومي والديني والطائفي... إلخ. واليوم ثمة محاولات لإعادة الاستثمار في هذه السياسات وتشويه الحقائق والوعي الاجتماعي لخرق النسيج الاجتماعي وعمقه التاريخي.

يتشكل النسيج الاجتماعي عبر تراكم تاريخي طويل، وليس بقرار لحظي. وتشارك في تشكيله جملة من الظروف والعوامل المختلفة،

منها بنيوية أو «هيكلية» كشبكات العلاقات، ويمكن اعتبارها «الخيوط» الأساسية، وتبدأ من الروابط الأسرية والصداقات والعلاقات المهنية، إلى مؤسسات توفر إطار للانتماء والتفاعل كالدولة والأحزاب والنقابات والمدارس والجمعيات الأهلية والنوادي... إلخ. ومنها عوامل ثقافية ورمزية، وهذه تشمل اللغة والتراث والقيم والمعتقدات والهوية والانتماء... وغيرها. وعوامل اقتصادية حيث يدعم الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الثروات الاستقرار الاجتماعي.

تشير الدراسات إلى أن المجتمعات القديمة كانت تُدرِك نفسها كنسيج اجتماعي واحد، ومحاولة فهم عمقه التاريخي، تتطلب من جهة، النظر إلى جذوره التاريخية فالنسيج الاجتماعي ليس ثابتاً، بل نتاج مسار تاريخي طويل من التفاعلات والتحويلات. ومن جهة أخرى، النظر إليه ليس «كماش منقوص»، بل «حاضر متراكم» يعيش في بنية مجتمعا وفي عقولنا الباطنة. فالتاريخ لا يكتب في الكتب فقط، بل يُنقش في أجسادنا «طريقة المشي، الأكل، التحية» وفي أدواقنا (ما نحبه ونكرهه). إن العمق التاريخي الذي يجمع الشعوب ليس سردياً محايداً، بل هو ذاكرة انتقائية تُبنى في الحاضر. وقد أكد عالم الاجتماع موريس هالفاكس أن الذاكرة الجمعية لا تُستعاد كما هي، بل يعاد بناؤها وفق احتياجات الجماعة في الوقت الراهن.

سياسات الاعتراف

كما يتجسد التاريخ أيضاً في توزيع الموارد الثقافية «التعليم، اللغة، المهارات». فالمجموعات المحرومة من التعليم أو الاعتراف بثقافتها عبر التاريخ، حسب الدراسات الاجتماعية، تمتلك «رأس مال ثقافي» أقل وفق معايير المجتمع السائد، مما يُكرس تهيمشها حتى بعد صدور قوانين المساواة.

يؤكد تشارلز تايلور في كتابه المعنون «سياسة الاعتراف»، أن الاعتراف لا يعتبر مجرد «لطف» أو «تسامح»، بل هو حاجة إنسانية أساسية لتشكيل الهوية، الحرمان منها يسبب «ضرراً نفسياً» جماعياً. كما يرى الألماني أكسل هونين أن الصراعات الاجتماعية تنبع

أساساً من «الحرمان من الاعتراف». فالإنسان يبني ذاته من خلال نظرة الآخرين إليه. وعندما تنكر الدولة وجود ثقافة مجموعة ما، أو تهتمش لغتها، أو تنشوه صورتها في المناهج التعليمية، فإنها ترتكب «هانة أخلاقية» تؤدي إلى شعور المجموعة بالظلم، وهذا الشعور هو المحرك الأعمق للصراعات، وليست المادة فقط.

ويركز علماء آخرون على معالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، حيث يجري الانتقال من البعد الرمزي إلى البعد المادي («الاقتصادي الاجتماعي»). تؤكد نانسي فريزر أن «الاعتراف بدون إعادة توزيع هو مجرد شفقة». أي إن الاعتراف الثقافي وحده لا يكفي إذا بقي التفاوت الاقتصادي قائماً.

أما «تيد روبرت جور»، صاحب نظرية «الحرمان النسبي» النفسية-السياسية فيؤكد أن الناس لا يقبسون فقرهم بالمطلق، بل بالمقارنة مع من حولهم. عندما ترى مجموعة ثقافية أن مجموعة أخرى «قد تكون تاريخياً متميزة» تحصل على وظائف وخدمات أفضل، فإن الاستياء يتصاعد حتى لو كانت الدولة تعلن المساواة لفظياً. هذا الاستياء هو الذي يمزق النسيج، وليس الفقر ذاته.

التأثير العلمي للعدالة

تظهر الأبحاث في الاقتصاد السلوكي أن الفوارق الأفقية «بين المجموعات» أكثر تدميراً للثقة الاجتماعية من الفوارق العمودية «بين الأغنياء والفقراء من نفس المجموعة». لذا، توزيع الاستثمارات والخدمات بعدالة جغرافية وقطاعية ينتج «رأس مال اجتماعي» عابر للجماعات، وهو العمود الفقري للتماسك. وإذا كان النسيج الاجتماعي القوي هو نتاج تفاعل معقد بين العوامل التاريخية والهيكلية والثقافية، فإن تقويته تتطلب جهداً واعياً ومستداماً ليس لتعزيز الحوار فقط، وبناء أرضية مشتركة، بل لضمان العدالة، والاستثمار فيما يجمع الناس. مقارنة «السفينة الغارقة» و«المصير المشترك» يستدعي المثل القائل: «السفينة تغرق مهما كان لون مقصورتك فيها»، التفكير الجدي والعميق بمنطق يمكن له أن ينقذ البلاد وناسها.

تستدعي هذه المفارقة ضرورة معالجة المشكلات المختلفة في البلاد وبناء «دولة ذكية ومرنة»

صوت الشارع السوري في أسبوع: «ما حدا شايفنا»!



الخميس 02 تموز

الحسكة: وقفة احتجاجية في مدينة المالكية بريف الحسكة رفضاً لسوء الأوضاع المعيشية والخدمات. القامشلي: استمرار الاحتجاجات الشعبية رفضاً لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء والظروف المعيشية. السويداء: وقفة احتجاجية للمطالبة بكشف مصير المعتقلين والإفراج عنهم.



السبت 04 تموز

القامشلي: استمرار الاحتجاجات الشعبية رفضاً لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء والظروف المعيشية.



الجمعة 03 تموز

القامشلي: استمرار الاحتجاجات الشعبية رفضاً لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء والظروف المعيشية. حماة: وقفة احتجاجية في قلعة المضيق للمطالبة بحماية أشكال الاعتداء التي تمس كرامة المواطنين، وتطبيق القانون على الجميع. إدلب: وقفة احتجاجية لأهالي مخيمات أطمه في ريف إدلب للمطالبة بتحسين أوضاع النازحين الإنسانية والمعيشية وتوفير حلول عملية لعودتهم لمنازلهم.

الأحد 05 تموز

الحسكة: وقفة احتجاجية لأهالي مدينة رأس العين مطالبين باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع عودتهم إلى مدينتهم. الحسكة: وقفة احتجاجية في الدرباسية تنديداً بالواقع المعيشي والخدمي.

من هتافات المحتجين:

الموت ولا المذلة
الشعب يريد إنهاء النزوح



من الكلمات التي قالها المحتجون:

من يوم التحرير لحد اليوم ما حدا شايفنا، ولا حدا خالص.. حتى الخبز ما نقدر عليه، ومنشغل بكل طاقتنا، وما حدا عبرنا، ولا حدا سائلنا.. من وين أجيب للاطفال؟ معناتا انت تفرض عليا أسرق حتى جيب لعيالي، وأني ما أسرق.

بعض من الوقفات الاحتجاجية والنظارات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الإثنين 29 حزيران وحتى الأحد 5 تموز 2026. رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 28 تجمعاً ووقفة احتجاجية في 24 نقطة تركزت بمعظمها في المنطقة الشرقية والجزيرة، بالإضافة إلى عدد من المحافظات السورية، وتنوعت مواضيعها بين اعتراضات ومطالبات اقتصادية، ومعيشية، وحقوقية، وعمالية، وأمنية.

الإثنين 29 حزيران

القامشلي: استمرار الاحتجاجات الشعبية رفضاً لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء والظروف المعيشية. السويداء: استمرار الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بدورة امتحانية استثنائية لطلاب الشهادتين. الحسكة: وقفة احتجاجية لأصحاب الدراجات النارية في مدينة المالكية اعتراضاً على قرار المحافظة بمنع دخول الدراجات النارية. القامشلي: وقفة احتجاجية في بلدة تربه سبيه في ريف القامشلي رفضاً لارتفاع تكاليف المعيشة والمحروقات وسوء الخدمات. القامشلي: وقفة احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن الموقوفين والكشف عن مصيرهم. الحسكة: وقفة احتجاجية لموظفي حقول وغاز الجبسة في لشدادي احتجاجاً على قرار تسريح مئات من العمال والموظفين. دير الزور: وقفة احتجاجية لعدد من المعلمين احتجاجاً على عدم عدالة الزيادة النوعية للرواتب.



الثلاثاء 30 حزيران

القامشلي: استمرار الاحتجاجات الشعبية رفضاً لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء والظروف المعيشية. السويداء: استمرار الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بدورة امتحانية استثنائية لطلاب الشهادتين. الحسكة: إضراب عام ووقفة احتجاجية لعمال بلدية الشدادي احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم. الحسكة: وقفة احتجاجية في عامودا تنديداً باعتقال عدد من الشبان.



الأربعاء 01 تموز

القامشلي: استمرار الاحتجاجات الشعبية رفضاً لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء والظروف المعيشية. دمشق: وقفة احتجاجية لسائقي نقل عام وعدد من طلاب الجامعات والمواطنين في باب مصلى احتجاجاً على نقل موقع الكراج. الحسكة: وقفة احتجاجية في الدرباسية تنديداً باعتقال عدد من الشبان. حلب: وقفة احتجاجية في بلدتي تل حاصل وتل عران في ريف حلب للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين. حلب: وقفة احتجاجية في عين العرب تنديداً باعتقال عدد من الشبان. الحسكة: وقفة احتجاجية في عامودا تنديداً باعتقال عدد من الشبان. السويداء: استمرار الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بدورة امتحانية استثنائية لطلاب الشهادتين. الحسكة: وقفان احتجاجيان في بلدتي معبدة كركي و عامودا احتجاجاً على قرار منع الدراجات النارية.